جامعة الكوت
مركز البحوث والدراسات والنشر

ISBN: 978-9922-726-77-9

مباحث لغوية ونحوية

تأليف

أ.د. فاخر جبر مطر

رئيس جامعة الكوت

منشورات

مركز البحوث والدراسات والنشر

جامعة الكوت

٧ / ٤١٠

م ٦٤ مطر ، فاخر جبر .

مباحث لغوية ونحوية / فاخر جبر مطر .

. - ط١. - بغداد: مطبعة جامعة الكوت ،

مركز البحوث والدراسات، ٢٠٢٦ .

١٣٦ ص ؛ ٢٤ سم .

١ - اللغة العربية - دراسات - ٢ - النحو والحرف - أ - العنوان.

رقم الايداع

٢٤٨٢ / ٢٠٢٦

المكتبة الوطنية/الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٢٤٨٢ لسنة ٢٠٢٦م

ISBN: 978-9922-726-77-9

ملاحظة

مركز البحوث والدراسات والنشر في كلية الكوت الجامعة
غير مسؤول عن الافكار والرؤى التي يتضمنها الكتاب
والمسؤول عن ذلك الكاتب او الباحث فقط.

محتويات الكتاب

ت	الموضوع	رقم الصفحة
.1	**تقديم**	**5**
.2	**المبحث الأول :** اللهجات العربية واللغة المشتركة.	**30-7**
.3	**المبحث الثاني :** موقف أبي حيان الأندلسي من القراءات القرآنية في البحر المحيط.	**68-31**
.4	**المبحث الثالث :** ملامح المعيارية في كتاب مغني اللبيب .	**104-69**
.5	**المبحث الرابع :** نظرية العامل في نظر النحاة ، ورأي ابن مضاء القرطبي في ضوء الدرس النحوي الحديث .	**136-105**

تقديم

بقلم المؤلف أ.د. فاخر جبر مطر

هذا الكتابُ (مَبَاحِثُ لُغَوِيَّةٌ وَنَحْوِيَّةٌ) ، يضمُّ أربعَةَ مباحثَ في اللُّغةِ والنَّحوِ والقراءاتِ ، أوَّلُهَا : اللَّهجاتُ العربيَّةُ واللُّغةُ المشتركَةُ ، والثَّاني : موقفُ أَبِي حَيَّانٍ الأندلسيّ مِنَ القراءاتِ القرآنيَّةِ في البحرِ المحيطِ ، والثَّالثُ : ملامِحُ المعياريَّةِ في كتابِ مغني اللَّبيبِ ، والرَّابعُ : نَظريَّةُ العامِلِ في نَظَرِ النُّحاةِ ، وَرَأيِ ابنِ مَضَاءٍ القُرطبيّ في ضَوْءِ الدَّرسِ النَّحويّ الحديثِ .

يسعَى الكتابُ إلى إثراءِ المكتبَةِ العربيَّةِ بِدراسةٍ شموليَّةٍ متنوّعَةٍ في اللَّهجاتِ العربيَّةِ واللُّغةِ المشتركَةِ ، والدِّراساتِ النَّحويَّةِ ، وَتَتَبُّعِ القِراءاتِ القرآنيَّةِ وتَوْجِيهِهَا نَحْويًّا والاحتجاجِ بِهَا في تفسيرِ البحرِ المحيطِ لأبي حيَّانٍ الأندلسيّ ، ودِراسَةِ المَنهجِ المعياريّ الَّذي هو أحدُ مناهجِ البَحثِ اللُّغويّ الَّذي يسعَى إلى وضعِ قواعدَ ومَعاييرَ للحكمِ على الظَّواهرِ اللُّغويَةِ ، والمُحافَظَة على سلامَتِها معتمدًا على السَّماعِ والقياسِ لتصحيحِ اللُّغةِ وتَوْجِيهِهَا ، كما دَرَسَ الكتابُ فكرةَ العامِلِ في النَّحوِ العربيّ منذُ نشأتِهَا الَّتي تَعودُ إلى النُّحاةِ العَربِ القدماءِ الَّذينَ حاوَلُوا فَهْمَ بنيةِ اللُّغةِ العربيَّةِ وتَحليلِهَا ، وقد أثَّرتْ هذِهِ الفكرةُ أوِ النظريَّةُ في تَقعيدِ القواعِدِ ورَبطِ الإعرابِ بالمعنَى والوظيفةِ النحويَّةِ ، وقَدْ بَيَّنَ الكتابُ رأيَ ابنِ مضاءٍ في كتابِهِ الرَّدّ على النُّحاةِ .

المَبحثُ الأوَّلُ

اللَّهجاتُ العربيَّةُ واللُّغَةُ المُشتَرَكَة

المُقَدِّمَةُ

يَسعَى هذا البحثُ إلى تَسليطِ الضَّوْءِ في دِراسَةِ الواقعِ اللُّغويّ عامَّةً ، والواقعِ اللُّغَويّ خاصّةً، وذَلكَ في أَثْناءِ الحَديثِ عَنِ اللُّغاتِ أوْ اللَّهجاتِ الخاصَّةِ بالقَبَائِلِ العربيَّةِ أوْ مَا يُسَمَّى بالعَامّيَّةِ، واللُّغةِ المُشترَكَةِ أوِ الفُصْحَى .

وفي هَذَا البَحثِ تَحدَّثْنَا عَنِ المُجتَمَعِ اللُّغويّ وتَعريفِهِ ، ومِنْ ثَمَّ تَحديدُ المُجْتَمعِ اللُّغَويّ العربيّ ، بعدَهَا تَناوَلْنَا اللّهَجَاتِ واللُّغَةَ المُشترَكَةَ ، فَعَرَّفْنَا باللَّهَجاتِ ، وَبَيَّنَّا اللُّغَةَ المشترَكَةَ ومَعَالِمَهَا ، وعوامِلَ قيامِهَا ، والعَوامِلَ الَّتي سَاعدَتْ في سِيادَةِ لَهْجةِ قُريشٍ ، ثُمَّ مَظاهِرِ افْتِرَاقِ اللَّهَجاتِ ، وَبَعْدَ ذلكَ استعرَضْنَا أدِلَّةَ انْقِسَامِ العَربيَّةِ على فُصْحَى وعاميَّةٍ عِبْرَ بيانِ رَأيِ القُدَماءِ والمُحْدَثينَ في هَذا المَوْضُوعِ ، وفَصَّلْنَا في خَاتمَةِ البحثِ الأُسُسَ المُعْتَمَدةَ في التَّفريقِ بَيْنَ الفُصْحَى والعامّيَّةِ في رأيِ المُحْدَثينَ، وَرَأْيِ العَرَبِ القُدمَاءِ ، المُتَمثِّلَةِ بالعامِلِ الجُغرافيّ ، والعامِلِ الطَّبقيّ الثَّقافِيّ لَدَى الفَريقَيْنِ ، والعامِلِ الزَّمنِيّ الَّذي اعتنَى بِهِ العربُ دُونَ غيرِهِم في تَحدِيدِ الفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ .

المجتمعُ اللُّغويُّ :

تَعريفُ المجتمعِ اللُّغويّ :

لعلَّ أوَّلَ مَا يَجِبُ أنْ يَبْحَثَ اللُّغويُّ فيهِ، هُوَ اللُّغةُ نفسُهَا ، الَّتي هِيَ الأساسُ في موضوعِ الدِّراسةِ . وقد عَرَّفَ ابنُ جنّي (ت392هـ) اللُّغةَ بأنَّهَا :« أَصواتٌ يُعَبِّرُ بِهَا كلُّ قومٍ عَنْ أغراضِهِم »[1]، فالأصواتُ الإنسانيَّةُ الَّتي اصْطَلَحَ عليها جماعةٌ من النَّاسِ للتعبيرِ عن أَفكارِهِم، والتَّفاهُمُ فيما بَيْنَهُم بِنظامٍ مُعيَّنٍ هِيَ لُغَةُ تلكَ الجَماعَةُ .

وَيَرَى المُحدثونَ أنَّ فكرةَ اللغةِ أَهَمُّ من أَنْ تُؤْخَذَ قَضِيَّةً مسلَّمةً ولَنْ يَضِيرَها أنْ تكونَ هناكَ عِدَّةُ أُسَرٍ لِتَحدِيدِهَا . والنَّاسُ في عِلْمِ اللُّغَةِ يُقَسَّمُونَ تَبَعًا لِلُّغَةِ أوِ اللُّغاتِ الَّتي يَتكلَّمُونَ بِهَا[2] .

وَيَرَى الدكتور محمود السعران (ت1992م) أنَّ اللُّغةَ ليستْ مُجرَّدَ نظامٍ صوتِيٍّ ، بَلْ هِيَ ظاهِرةٌ اجتماعيَّةٌ بامتيازٍ، إذْ يربطُ بينَ البناءِ اللُّغويّ والبناءِ الاجتماعيّ، مُوَضِّحًا كيفَ تَعكسُ اللُّغةُ هويَّةَ المجتمعِ وتماسكَهُ . وأَنَّ النِّظامَ الصَّوتي للغَةِ هُوَ مُجرَّدُ المادَّةُ الخامُ ، لكنَّ (المَعْنَى) و(الوَظِيفَةَ) هُمَا نتاجُ تَواضُعٍ اجتماعيٍّ ، لَا تَنفَصِلُ الجماعةُ الَّتي تَستَعمِلُهَا.

والأُمةُ تُعَرَّفُ في أَحَدِ الآراءِ باللُّغةِ ، كَمَا تُعَرَّفُ بعواملَ أُخرى . وقد تَتَّخِذُ الأُمَّةُ – مُعَرَّفَةً سياسيًّا – أساسًا لتعريفِ اللُّغةِ . فتكونُ اللُّغةُ في هذا الرَّأيِ عِبارَةً عَنْ مَجموعَةٍ من اللَّهَجاتِ مُتَّصِلَةٍ في داخِلِ حُدودِ الدَّولَةِ [3].

ومِنَ المُفيدِ في عِلْمِ حياةِ اللُّغَةِ أنْ يُبدَأَ بِفِكْرَةِ المجتمَعِ اللُّغويّ، الَّذي هو عبارةٌ عن مجموعةٍ مِنَ النَّاسِ يَعدُّونَ أنفسَهُم يتكلَّمُونَ لُغةً واحدةً مشتركةً أو لهجاتٍ متقاربةً ، ويُمكنُ أنْ تكونَ

---

[1] الخصائص 34/1.

[2] ينظر : اللغة لفندريس 13 وما بعدها.

[3] ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د. محمد أحمد الفرج 88.

المجتمعاتُ اللغويَّةُ كبيرةً ، أوْ صغيرةً ، وتُساعِدُ هذهِ المجتمعاتُ الأفرادَ فِي تعريفِ أنفُسِهِم بوصفِهِم أفرادًا وأعضاءً في المجتمعِ ، وتحديدِ هويَّةِ الآخرين . على أنَّ لغةَ المجتمعِ الواحِدِ ليستْ ثابتةً ، بَلْ تَتَأَثَّرُ بالتَّفاعلاتِ الاجتماعيَّةِ اليوميَّةِ وتتطوَّرُ عبرَ الزَّمَنِ [1].

ولهذِهِ الطريقةِ في تحديدِ المجتمعِ اللغويّ مِيزةٌ هِيَ أنَّها تعكسُ نظرةَ المُتَكلِّمينَ إلى لِغتِهِم والطَّريقةَ الَّتي يَسْتعملونَهَا بِهَا. فالمُتَحدِّثُونَ بالإنكليزيةِ – مَثَلًا – يَتَّفِقُونَ إلى حَدٍّ كَبيرٍ، على الطَّريقَةِ الَّتي يَنْبِغِي لَهُمْ أنْ تُكْتَبَ اللُّغةُ بِهَا. ولكنَّهَا في الوْقْتِ نفسِهِ، مثلَ كُلِّ اللُّغاتِ المُجْتَمَعِيَّةِ، لَيْسَتْ مُحَدَّدَةً على وَجْهِ الدِّقَةِ ، مِثلَهَا مثلُ كلِّ أنواعِ العلومِ الإنسانيةِ ، لأنَّ النَّاسَ لَا يوجدونَ في أنماطٍ محدَّدَةٍ على وَجْهِ الدِّقَةِ . فهناكَ اتِّجاهٌ خفيفٌ عِنْدَ الأمريكانِ لِعَدّ أَنفسِهِم يتكلَّمُونَ لُغَةً مُخْتَلِفَةً عَنِ البريطانيّينَ ، وهذا واضِحٌ في اختلافاتِ النُّطْقِ والهِجاءِ ، ولكنْ مِنَ الخَطَإِ المبالَغَةُ في هَذا الخِلَافِ ، ومِنَ الخَطَإِ أيضًا أنْ نَسْتَنْتِجَ أَنَّهُ لَا وُجُودَ لمجتمَعٍ لُغويّ مُوَحَّدٍ يَتَكَلَّمُ الإنكليزيَّةَ [2] .

المجتمعُ اللغويُّ العربيُّ :

هناكَ نقطتانِ تُمَيِّزانِ المُجتَمعَ اللُّغويَّ العَربيَّ مِنْ غيرِهِ ، هُمَا:

١ – أَنَّ العالَمَ العربيَّ مُجتمَعٌ لغويٌّ واحدٌ ، لَهُ لُغةٌ واحِدةٌ ، هِيَ العربيَّةُ ، إذ يَحُسُّ أهلُهُ جميعًا أنَّهُم يتكلَّمونَ اللُّغةَ العربيَّةَ مَهْمَا اختلفَتِ اللَّهَجاتُ فيما بَيْنَهُم ، حتَّى لَيَكَادُ حديثُ العراقيّ مثلًا بلهجتِهِ يستغلقُ على الجزائريّ وغيرِهِ مِنَ العربِ ، ويعجزُ كثيرٌ مِنْ هؤلاءِ عَنْ فَهْمِ لغةِ الجزائريّ ، أوِ الحِجازيّ ، أوِ القَطريّ إذا تكلَّمَ بِهَا خالصَةً غيرَ مُحَاكِيَةٍ للفُصْحَى ، وهي هنا تكون لغة أخرى.

---

[1] ينظر : اللغة والمجتمع ، د. محمود السعران 53.

[2] ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة 89–90.

2- أَنَّ تاريخَ دراسةِ اللُّغةِ العربيَّةِ قديمًا وَرِثْنَا مِنْهُ الكثيرَ ، ولعلَّ أَهمَّ موضوعٍ شَغَلَ الباحثينَ العربَ ، هُوَ موضوعُ التَّفريقِ بينَ الفُصْحَى والعامّيَّةِ ، وَقَدْ عُدَّ القرآنُ الكريمُ قمَّةَ الفَصاحَةِ ، كَمَا عُدَّ الشِّعرُ مَصْدَرًا مِنْ مَصَادِرِ اللُّغةِ الفَصِيحةِ ، لأَنَّهُ ديوانُ العربِ[1] .

اللهجاتُ واللغةُ المشتركةُ :

اللهجة :

يُعرِّفُ المُحْدَثونَ اللَّهجَةَ بِأَنَّهَا: « مَجْمُوعَةٌ مِنَ الصِّفاتِ اللُّغويَّةِ الَّتي تَنْتَمِي إلى بيئةٍ خاصَّةٍ ، ويَشترِكُ في هذهِ الصِّفاتِ جميعُ أفرادِ هذهِ البيئَةِ . وبيئةُ اللهجةِ هِيَ جزءٌ من بيئةٍ أوْسَعَ وأشملَ ، تضمُّ عِدَّةَ لَهَجَاتٍ ، لكلٍّ منها خصائِصُهَا ، ولكنَّهَا تَشْتَرِكُ جَمِيعُهَا في مَجْمُوعَةٍ مِنَ الظَّواهِرِ اللُّغويَّةِ الَّتي تُيَسِّرُ اتِّصالَ أفرادِ هذهِ البيئاتِ بعضِهِم ببعضٍ ، وفهمَ مَا قد يدورُ بينَهُم من حديثٍ فَهْمًا يتوقفُ على قَدَرِ الرَّابطةِ الَّتي تَربطُ بَيْنَ اللَّهَجاتِ»[2] .

وهذهِ الحَقِيقَةُ لَا تَخْتَصُّ، بالعربيَّةِ وَحْدَهَا ، لأَنَّ مِنَ المُسَلَّمِ بِهِ عندَ اللُّغويّينَ ، أَنَّ معظمَ اللُّغاتِ الأدبيَّةِ في العالَمِ تُوجَدُ بجانبِهَا مجموعاتٌ مِنَ اللَّهَجاتِ المَحَلِّيَّةِ ، والاجتماعيَّةِ ، واللُّغاتِ الخاصَّةِ . هذهِ اللغاتُ وتلكَ اللَّهَجاتُ ، تَسِيرُ كلُّهَا جَنَبًا إلى جَنْبٍ ، لَا في الأقالِيمِ وَحْدَهَا ، بَلْ في داخِلِ المُدنِ الكُبرَى أيضًا ؛ ففي جميعِ العواصِمِ الكُبرَى الرَّاقيةِ ، نَجِدُ لُغَاتِ الصَّالونَاتِ الأَدَبِيَّةِ ، وَلُغَاتِ العُلَماءِ المُثَقَّفِينَ وغيرِهِم ، كَمَا نَجِدُ لُغاتِ العُمَّالِ والعامّيَّاتِ الخاصَّةِ، الَّتِي تُتَكلَّمُ في حواشِي المدينةِ.

---

[1] ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة 90-91 .

[2] في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس 11.

وَقَدْ تَخْتَلِفُ هذِهِ اللُّغاتُ بعضُهَا عَنْ بعضٍ الى حدٍّ أنَّهُ قد يَعْرِفُ الإنسانُ إحدَاهَا دُونَ أنْ يَفْهَمَ الأُخْرَى [1] .

ولِتقريبِ ذلكَ إلى الأذهانِ ، يَضْرِبُ لنا اللُّغويُّونَ مَثَلًا بأخوينِ يعيشانِ معًا ، ولكنَّهُمَا يمارسانِ مهنتينِ مختلفتينِ ، فيحتكُّ كلٌّ مِنْهُمَا بِمَجْمُوعاتٍ مُخْتَلِفةٍ ، ويأخذُ عنها اللُّغةَ ، مَعَ عاداتِ التَّفكيرِ والأعمالِ وآلاتِ المِهنَةِ . وبذلكَ يَنشَأُ في كلِّ يومٍ بينَهُمَا اختلافٌ لُغَوِيٌّ ، يَزُولُ في كلِّ مَسَاءٍ بفضلِ عَوْدَةِ الصِّلةِ بينَهُمَا مِنْ جديدٍ. وفي الواقِعِ فإنَّ هذَيْنِ الأخَوَيْنِ يَخْضَعَانِ لتيارينِ مُتعارِضَيْنِ يَتبادَلَانِ التأثيرَ عَلَيْهِمَا ، ومَعَ أنَّهُمَا لَا يَنفَصِلَانِ إلَّا بِضْعَ ساعَاتٍ مِنَ النَّهارِ، فإنَّهُمَا يَجدَانِ اللُّغةَ الَّتي يتفاهَمانِ بِهَا في حاجةٍ دائمةٍ إلى التَّطهيرِ مِنْ عناصِرِ التَّفرِقَةِ الَّتي تَفِدُ عَلَيْهَا مِنَ الخَارِجِ ، وهذَانِ المَيلَانِ المُتَعارِضَانِ ، اللَّذانِ يُوَجِّهانِ اللُّغَةَ في طَرِيقَيْنِ مُتباينَيْنِ ، هُمَا : عامِلُ التَّفريقِ اللُّغويّ ، وعامِلُ التَّوحيدِ اللُّغويّ .

فالتَّفريقُ يُؤدِّي إلى انفصالاتٍ تَزْدَادُ تَعَدُّدًا مَعَ الزَّمَنِ ، غيرَ أنَّهُ لَا يَصِلُ إطلاقًا إلى تَمامِهِ ، لأنَّ عامِلَ التَّوحيدِ يَقفُ في طريقِهِ لِيعيدَ التَّوازنَ اللُّغويَّ . ومِنْ صِراعِ هذَيْنِ العامِلَيْنِ تُنْتَجُ أنواعُ اللُّغاتِ المُختلِفَةِ لَدَى الشَّعبِ الواحِدِ ، مِنْ لُغَاتٍ خاصَّةٍ ، واجتماعِيَّةٍ ، ومَحَلِّيَّةٍ ، ولَهَجاتٍ إقليميَّةٍ ، ولُغَةٍ مُشترَكَةٍ [2] .

الانتقاءُ اللغويُّ :

كانتْ مَكَّةُ مَرْكَزًا تِجاريًّا وَدِينيًّا عالمِيًّا ، فتأتِي القبائِلُ العربيَّةُ لمكةَ لِلْحَجِّ والْتِجارةِ في أسواقِ مكَّةَ كسوقِ عُكاظَ ، وَذِي المَجازِ بإشرافِ قريشٍ ، الَّذي جَعَلَ لُغَتَهَا هِيَ لُغَةُ التِّجارَةِ والتَّفاهُمِ اليوميّ . وكانَتْ قريشٌ بِحُكْمِ ضيافتِها تَسْمَعُ كُلَّ لَهَجاتِ العَرَبِ كتميمٍ وقيسٍ وربيعةَ وهوازنَ ،

---

[1] المدخل إلى علم اللغة ، د . رمضان عبد التَّوَّاب 165.

[2] ينظر : اللغة لفندريس 307 ، والمدخل إلى علم اللغة 165–166 .

وغيرِهَا ، فَتأخذُ مِن كلِّ قبيلةٍ أحسنَ الألفاظِ والعباراتِ والأساليبِ ، والأجملَ والأخفَّ مِنَ الكلامِ ، مَا جَعَلَ لُغَتَهَا مُصَفَّاةً مِنْ غَرائِبِ اللَّهَجاتِ الأُخرَى ، فَضْلًا عَنِ العامِلِ الأدبيِّ الَّذي تَمتلكُ قريشٌ ذائقةً فنيَّةً عاليَةً فيهِ ، فكانَ الشُّعراءُ والخُطَبَاءُ يُحاوِلُونَ التَّقرُّبَ مِنْ لُغةِ مَكَّةَ لِضَمانِ انتشارِ قصائِدِهِم بَيْنَ القبائِلِ [1] .

اللغةُ المشتركةُ ومعالِمُهَا:

تقومُ اللُّغاتُ المشتركَةُ على أساسِ لغةٍ موجودَةٍ تَتَّخِذُ لُغةً مُشْتَرَكَةً، مِنْ جانبِ أفرادٍ وجماعاتٍ ، تَختلِفُ لديهِم صورُ التَّكلُّمِ [2] . وَيُجْمِعُ اللُّغويُّونَ المُحدَثُونَ على أنَّ أهمَّ مَعالِمِ كُلِّ لُغةٍ مُشْتَرَكَةٍ يمكنُ إيجازُها في الصِّفتينِ الآتيتينِ:

أُوْلَاهُمَا : أنَّها مستوًى لُغويٌّ أرقَى من لَهَجاتِ الخِطابِ في غالِبِ الأحْوَالِ ، أي أنَّها ثابِتَةُ الأَركانِ والدَّعائِمِ .

ثانيهُمَا : اللُّغةُ المشترَكَةُ أنَّها اللُّغةُ الَّتي لَا يَستطيعُ السَّامِعُ أنْ يَحْكُمَ على المنطقةِ المحليةِ الَّتي يَنتَمِي إليهَا المُتَكَلِّمُ بِهَا ، ولَا تُنْسَبُ إلى بيئةٍ مُعَيَّنَةٍ ، ولِذلكَ تكتسبُ الاحترامَ مِنَ النَّاسِ جميعًا[3].

والأَحْوالُ التاريخيَّةُ هيَ الَّتي تُفَسِّرُ لنا أسبابَ جَعْلِ هذهِ اللُّغةِ أَساسًا لتلكَ اللُّغاتِ الخاصَّةِ ، وتُعَلِّلُ انتشارَها في جميعِ مناطِقِ التَّكلُّمِ المحلِّيِّ المشتركَةِ ، فهي دائمًا لغةٌ وُسْطَى تقومُ بينَ لغاتِ أولئِكَ الَّذينَ يتكلَّمُونَها جميعًا . هذهِ هيَ السِّمَةُ الأساسيَّةُ لكلِّ لغةٍ مشتركةٍ [4] .

---

[1] ينظر : الصاحبي لابن فارس 28 وما بعدها.

[2] ينظر : اللغة لفندريس 338 ، والمدخل إلى علم اللغة 166.

[3] ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة 91-92 .

[4] ينظر : المدخل إلى علم اللغة 166-167 .

عواملُ قيامِ اللغةِ المشتركةِ:

ترجعُ عواملُ قيامِ اللغاتِ المشتركةِ إلى التفوقِ السياسيّ ، والدِّينيّ ، والاقتصادِيّ ، والأدبيّ ، والاجتماعِيّ ، ونضربُ على ذلكَ مثلًا من اللُّغةِ العربيَّةِ الَّتي انقسمتْ مُنْذُ أقدَمِ عُصُورِها ، عَلى لَهَجاتٍ كَثِيرةٍ ، تَخْتَلِفُ فِيمَا بَيْنَهَا في كَثيرٍ مِنَ الظَّواهِرِ الصَّوتِيَّةِ والدَّلاليَّةِ والنَّحويَّةِ ، كَمَا تَخْتَلِفُ في مُفْرَدَاتِهَا وقَواعِدِهَا ، تَبَعًا للقبائِلِ المُخْتَلِفَةِ ، الَّتي تَتَّحِدُ أَحْوَالُها الطبيعيَّةُ والاجتماعيَّةُ ، أَوْ تَتَبايَنُ هذِهِ الأَحْوَالُ ، ثُمَّ أُتِيحَتْ لِهذِهِ اللَّهَجاتِ العَربيَّةِ ، فُرَصٌ كَثيرةٌ للاحْتكَاكِ ، بِسَبَبِ التِّجارةِ تارةً ، وتَجاورِ القبائِلِ تارةً أُخرَى ، وَتَنَقُّلِهَا في طَلَبِ الكَلَإِ والمَرْعَى ، أوْ تَجَمُّعِهَا في مواسِمِ الحَجِّ ، والمُعامَلاتِ التِّجاريَّةِ في الأَسْواقِ ، والصِّراعاتِ في الحُروبِ والغَزَواتِ وأيَّامِ العَرَبِ وغَيرِهَا . وحِينَ اشْتَبَكَتْ هذِهِ اللَّهَجاتُ في صِراعٍ لُغويٍّ ، كانَ النَّصرُ فيهَا لِلُغَةٍ مُشْتَرَكَةٍ ، استمدَّتْ أبرزَ خصائِصِها من لَهْجَةِ قريشٍ ، الَّتي طَغَتْ على سائِرِ اللَّهَجاتِ الأُخرَى ، فأَصْبَحَتْ لُغَةَ الأدبِ بشعرِهِ ونثرِهِ ، ولُغَةَ الدِّينِ والسِّياسَةِ[1].

العواملُ الَّتي ساعَدَتْ على سِيادَةِ لُغَةِ قريش:

إنَّ العواملَ الَّتي ساعدَتْ لُغَةَ قريشٍ على أَنْ تَأْخُذَ تِلكَ المَنْزلَةَ الرفيعَةَ ، هِيَ عواملٌ دِينيَّةٌ ، وسِياسيَّةٌ ، واقتصادِيَّةٌ وقَدْ أشَرْنَا إلى ذلكَ في الحَديثِ عَنِ اللَّهَجَاتِ. فقريشٌ كانَتْ تَتَمتَّعُ بمنزلَةٍ دِينيَّةٍ خَطيرَةٍ قَبْلَ الإِسْلَامِ ، لِمُجَاوَرَتِهَا بَيْتِ اللهِ الحَرامِ الَّذي كانتْ تَحُجُّ إِلَيْهِ القَبائِلُ العَربِيَّةُ المُخْتَلِفَةُ[2].

كَمَا كانَ لقرَيشٍ سُلطانٌ اقتصاديٌّ كبيرٌ ، لأنَّ في يَدِهَا تِجَارةَ الجَزيرةِ العَرَبِيَّةِ فِي أَثْنَاء التَّنَقُّلِ مِنْ سوريَةَ شَمَالًا إلى أقاصِي اليَمَنِ جُنُوبًا، مَا جَعَلَ لَهُمْ مَكَانةً اقتصاديَّةً مُهِمَّةً. ومِنْ مَلَكَ المالَ

---

[1] المدخل إلى علم اللغة ، د . رمضان عبد التَّوَّاب 89.

[2] ينظر : المزهر للسيوطي 211-215 .

واحتضَنَ الدِّينَ تَحَقَّقَ لَهُ سُلطانٌ سِياسِيٌّ قَويٌّ[1]، ولِهذَا كُلِّهِ كانَتْ لُغَةُ قُريشٍ ، أَقْوَى اللُّغاتِ أَثرًا في تَكوِينِ اللُّغةِ العَربيَّةِ المُشْتَرَكَةِ ، أَوِ العَربيَّةِ الفُصْحَى ، لِأَنَّهَا كانَتْ أَفضَلَ لُغَاتِ العَربِ ، وفي ذلكَ يَقوُلُ أبو نَصْرٍ الفارابيُّ (ت 339هـ) : « كانَتْ قريشٌ أجودَ العَربِ انتقاءً لِلْأَفْصَحِ مِنَ الأَلفاظِ ، وَأَسْهَلَهَا على اللِّسانِ عِنْدَ النُّطْقِ ، وأَحْسَنَهَا مَسْمُوعًا ، وإبانَةً عَمَّا في النَّفسِ»[2] .

وعلى الرَّغْمِ مِنْ سيادةِ اللُّغَةِ العربيَّةِ المشتَرَكَةِ بَعْدَ الإسلامِ لنزولِ القرآنِ بِهَا إلَّا أنَّ كثيرًا مِنَ اللَّهَجاتِ الخاصَّةِ ببعضِ القبائلِ ظلَّتْ قائِمَةً إلى جانِبِ اللُّغةِ المُوَحَّدَةِ . وكانَ المُتَكَلِّمُونَ بِهَا يَستعمِلُونَ لَهَجَاتِهِم الخاصَّةَ في تَخاطُبِهِم بَعْضِهِمْ بَعْضًا ، لكنَّ بعضَ أفرادِ القبائِلِ كانُوا يَتركُونَ لَهَجاتِ قبائِلِهِم إلى اللُّغةِ المشترَكَةِ يَنْظِمُونَ بِهَا شِعْرَهُم وخُطَبَهُم ، فَإِذَا عادُوا إلى بيئاتِهِم ، رَجَعُوا إلى لَهَجاتِهِم يَتَكَلَّمُونَ بِهَا ويَتَحاوَرُونَ [3].

مظاهِرُ افتراقِ اللَّهجاتِ:

حَدَّدَ القُدامَى والمحدَثونَ من عُلماءِ اللُّغةِ أربعةَ مظاهرٍ لافتراقِ اللَّهَجاتِ بَعضِهَا عَنْ بَعْضٍ، أوْ أربعَ صِفَاتٍ كَلَامِيَّةٍ لَهَجِيَّةٍ :

أَوَّلُهَا : ما يتعلَّقُ بالأَصواتِ وطبيعتِهَا وكَيفيَّةِ صُدُورِهَا.

والثَّانِي : مَا يتعلَّقُ بِبِنْيَةِ الكَلِماتِ ونَسْجِهَا.

والثَّالِثُ : مَا يَتعلَّقُ بِتَركِيبِ الجُمَلِ .

---

[1] ينظر : علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي 182 ، و المدخل إلى علم اللغة 167– 168.

[2] ينظر : الحروف للفارابي 145.

[3] ينظر : في اللهجات العربية 31 .

والرَّابعُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِمَعَانِي الأَلفَاظِ ودِلَالَتِهَا[1] .

أَدِلَّةُ انْقِسامِ العَربيَّةِ على فُصْحَى وعَامِيَّةٍ:

أوّلُ مُصْدَاقٍ عَلَى أنَّ العَربِيَّةَ كانَتْ مُنْقَسِمَةً على فُصْحَى ولَهَجاتٍ مَا هُوَ مشهورٌ من حديثِ العلماءِ عَنِ الُفصْحَى والعامّيَّةِ مُنْذُ أقدمِ مَا وَصَلَ إلَيْنَا حتَّى الآنَ . ونَعرضُ فيما يَأتِي لآراءِ القُدامَى والمُحدَثينَ الَّتي تؤَيّدُ هذا القولَ وتُعَزّزُهُ .

رأيُ القُدَماءِ في اللُّغةِ الفُصْحَى : رُوِيَ أنَّ عمر بن الخطاب (رضيَ اللهُ عنهُ) قالَ: « تَعلَّمُوا النَّحوَ كَمَا تَتَعَلَّمُونَ السُّنَنَ والفَرائِضَ »[2]. ولَمْ يكُنْ عُمَرُ لِيَحُثَّ النَّاسَ على تَعَلُّمِ النَّحوِ ويُشَدِّدَ في ذلكَ، حتى يُشَبِّهَهُ بالسُّنَنِ والفرائِضِ حَتَّى يُشَبِّهَهُ بالسُّنَنِ والفرائِضِ إلَّا لاخْتلَافٍ بَيْنَ أَلْسِنَةِ النَّاسِ حِينَذَاكَ وَبَيْنَ اللُّغةِ الفُصْحَى الَّتي تَلْتَزِمُ قواعِدَ النَّحْوِ .

وَالقَارِئُ لكتابِ سيبويه (ت180هـ) ، يُدْرِكُ أَنَّ هُناكَ اللُّغةَ العَربيَّةَ الفُصْحَى ، وأنَّ هُناكَ مَا هُوَ « بَعيدٌ لَا تَتَكلَّمُ بِهِ العَربُ ولَا يَسْتَعْمِلُهُ مِنْهُم ناسٌ كَثِيرٌ»[3]. وأنَّ هناكَ خِلافًا بَيْنَ اللُّغَاتِ المَرْويَّة عَنِ العَربِ ، فسيبويه يَعْقُدُ مَثَلًا بَابًا بِعنوانِ : « هذا بابُ اخْتلَافِ العَربِ في الاسْمِ المَعرُوفِ الغالِبِ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ عَنْهُ بِمَنْ» ، وَيَقُولُ فيهِ :« اعْلَمْ أنَّ أَهْلَ الحِجَازِ يَقُولُونَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ : رَأَيْتُ زَيدًا ، مَنْ زيدًا ، وإِذَا قالَ مَرَرْتُ بزيدٍ ، قالُوا : مَنْ زيدٍ ، وأمَّا بَنُو تَميمٍ فَيرْفَعُونَ على كلِّ حالٍ ، وَهُوَ أقيسُ القَوْلَيْنِ . فأمَّا أَهْلُ الحِجازِ فإنَّهُم جَعَلُوا قَوْلَهَم على أَنَّهُم حَكُوا مَا تَكَلَّمَ

---

[1] ينظر : في اللهجات العربية ، ومقدمة لدراسة فقه اللغة 122-124 .

[2] البيان والتبيين للجاحظ 219/2 .

[3] الكتاب 403/1.

بِهِ المَسؤُولُ كَمَا قالَ بَعْضُ العَربِ : « دَعْنَا مِنْ تَمرَتانِ » على الحِكَايةِ لِقَوْلِهِ : مَا عِنْدَهُ تَمْرتَانِ ، وَسَمِعْنَا أَعْرابِيًّا مَرَّةً وَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقالَ أَلَيْسَ قَرشِيًّا ، فَقَالَ : لَيْسَ بِقَرَشِيًّا حِكَايَةً لِقَوْلِهِ »[1].

وَقَدْ أَلَّفَ جَمْعٌ مِنَ العُلماءِ القُدامَى كُتبًا في لُغَاتِ القَبائِلِ ، مِنْهُم : يونس بن حبيب (ت١٨٣هـ) ، وأبو زكريا الفرَّاء (ت ٢٠٧ هـ) ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) ، والأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦ هـ) [2].

كما أَلَّفُوا كُتبًا أُخْرَى فيما تَلْحَنُ فِيهِ العَامَّةُ ، ومِنْ هؤلاءِ : الكسائي علي بن حمزة (ت١٨٩هـ) ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، والمازني (ت ٢٤٩هـ)[3]. وجميعُ هذهِ الكتبُ تعالجُ وَضْعَ اللُّغةِ في المُجتمَعِ اللُّغويّ العربيّ ، وأنَّ مجرَّدَ قِرَاءَةِ أَسْمَائِهَا تُؤَكِّدُ وُجُودَ الفَصِيحِ مِنْ نَاحيةٍ ، والعَاميّ مِنْ ناحيةٍ أُخرى في المجتمعِ حينذاكَ ، وقبلَ ذاكَ[4].

وقَدْ عَقدَ الجاحظُ (ت 255هـ) في الجزءِ الثَّاني من بيانِهِ بابًا سمَّاهُ (بابَ اللَّحْنِ) حَكَى فيهِ ألوانًا مِنْ أخبارِ اللَّحْنِ في عَصْرِهِ وقَبْلَ عَصْرِهِ ، جاءَ فيهِ مَثَلًا :« كانَ رَجُلٌ بالبصرةِ لَهُ جاريةٌ تُسَمَّى ظَمْياءَ ، فكانَ إذا دَعَاهَا قَالَ يا ضَمياءُ (بالضَّادِ) فقالَ ابنُ المقفَّعِ (ت 145 هـ) : قُلْ : يا ظمياءُ . فَنَادَاهَا يَا ضَمياءُ. فَلَمَّا غيَّرَ عليهِ ابنُ المقفَّعِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، قالَ : هِيَ جاريَتِي أَوْ جَارِيَتُكَ [5] . ويَقولُ الجاحظُ أيضًا في موضِعٍ آخرَ من بيانِهِ : « ولأهلِ المدينةِ أَلْسُنٌ ذَلِقَةٌ ، وألفاظٌ حَسَنَةٌ ، وَعِبارةٌ جَيِّدَةٌ ، واللَّحْنُ في عَوامِّهِم فَاشٍ ، وعلى مَنْ لَمْ ينظرْ في النَّحوِ مِنْهُم

---

[1] الكتاب 403/1.

[2] ينظر: الفهرست لابن النَّديم 63، والمعجم العربي ، د . حسين نصار 62/1.

[3] ينظر: الفهرست 80-85.

[4] ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة 97.

[5] البيان والتبيين 211/2.

غالِبٌ »[1] . وهذا نَصٌّ واضِحٌ في التَّفريقِ بَيْنَ أَهْلِ مَكانٍ واحدٍ مِنْهُم الفَصيحُ ، ومِنْهُم لَمْ يَتَكَلَّفِ النَّظرَ في النَّحوِ فَهُوَ يَتكلَّمُ بِلُغَةٍ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ.

رأيُ المحدثينَ في اللُّغةِ الفُصْحى:

أفضلُ مَنْ عَبَّرُ عَنْ هذا الرَّأيِ ، هُوَ الدكتور إبراهم أنيس ، الَّذي تَحَدَّثَ عَنْ لَهَجاتِ القبائِلِ المُختلفَةِ ، لِقولِهِ : « إنَّ تِلكَ القبائِلَ قَدِ احْتَفَظَتْ جَمِيعُهَا باللُّغةِ النَّمُوذجيَّةِ ، لُغَةِ الأدبِ والدِّينِ الَّتي نَزَلَ بِهَا القرآنُ الكَريمُ ، فكانُوا بِهَا يَكتبُونَ ويَقرؤُونَ ، ويَنظمُونَ الشِّعرَ ويَخطبُونَ " فإذَا خَلَوْا إلى أنْفُسِهِم ، أوْ عَنَّ لَهُم مِنْ أُمورِ حياتِهِم مَا لَيسَ بِذِي بَالٍ ، عَبَّرُوا عَنْهُ بِلَهْجَتِهِم الخاصَّةِ دُونَ حَرجٍ أوْ تَرَدُّدٍ . فَكَلَامُهُم في حَياتِهِم العاديَّةِ كانَ يُخالِفُ إلى حَدٍّ كَبيرٍ لُغَةَ الكِتابِ والأدَبِ الَّتي كانُوا يَلجؤُونَ إليْهَا في المَجالِ الجِدِّيِّ مِنَ القَوْلِ » [2].

وهذا تأكيدٌ لِوُجُودِ الفُصْحَى مِنْ ناحيةٍ ، واللَّهَجاتِ مِنْ ناحِيَةٍ أُخْرَى ، نَتيجَةً مِنَ التَّوَحُّدِ بَيْنَ القبائِلِ لِحَاجَاتِ الثَّقافَةِ والمُناظَراتِ الأدبيَّةِ والمُساجلَاتِ في الشِّعْرِ والخطابَةِ. لِهذَا تَوَحَّدَتِ القَبائِلُ في لُغَةٍ أدبيَّةٍ مُمْتازَةٍ مُختارَةِ الأَلفاظِ يَعْمدُ إِلَيْنَا الشاعِرُ والخطيبُ كُلَّمَا عَنَّ لَهُ القَوْلَ . وتِلكَ كانَتْ لُغَةَ الخاصَّةِ مِنَ النَّاسِ الَّتي استحَقَّتْ أنْ تُرْوَى آثارُهَا ، ويُعتَزُّ بِهَا زَمنًا طَويلًا[3] . « وَظَلَّتْ مَعَ هذا كلُّ قبيلةٍ تتمسَّكُ بِلَهْجَةِ كلامِهَا في الخِطابِ العاديِّ بَيْنَ أفرادِ القبيلةِ بَعْضِهِم مَعَ بعضٍ . فالوحدَةُ اللُّغويَّةُ بدأتْ قبلَ ظُهورِ الإسلامِ ، بَلْ نَمَتْ وازدهرَتْ ، وَعُرِفَ كثيرٌ مِنَ العَرَبِ

---

[1] البيان والتبيين 146/1.

[2] في اللهجات العربية 5-6.

[3] ينظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة 100-101.

مِنْ قبائِلَ مختلفةٍ بفصاحَةِ القَوْلِ وإجادَةِ الشِّعر ؛ لأنَّ اتْقَانَ تِلْكَ اللُّغةِ الأدبيَّةِ كانَ مَوْضِعَ فَخْرٍ بَيْنَ رُؤساءِ القَبائِلِ والخَاصَّةِ مِنَ النَّاسِ ، يُحاولُونَ اتقانَهَا والتَّفَنُّنَ في نَواحِي القَوْلِ بِهَا[1] .

وَيَرفُضُ إبراهيم أنيس فِكْرَةَ أنْ يَكُونَ كلُّ العَربِ فُصَحاءَ، فَيَقُولُ « ولَا معنَى لأنْ نُنْساقَ مَعَ الرواةِ الأقدَمِينَ ، فَنَنْسِبَ لِكُلِّ العَرَبِ الفَصَاحَةَ في القَوْلِ ، والإجادَةَ في صناعةِ الكلَامِ ، إذْ لَيْسَ العَرَبُ إلَّا شَعْبًا كَكُلِّ الشُّعُوبِ ، فِيهِم القَلِيلُونَ مِمَّنْ وُهِبُوا تلكَ الصِّفةَ ، وأَغْلَبُهُم مِنَ العامَّةِ الَّذينَ يَكتَفونَ في حَياتِهِم بِنَصيبٍ ضَئيلٍ مِنْ حُسْنِ القَوْلِ وفَصاحَتِهِ ، وَتِلكَ اللُّغةُ الأدبيَّةُ الَّتي خَطَبَ بِهَا الخُطباءُ وَشَعَرَ بِهَا الشُّعَراءُ ، ونَزَلَ بِهَا القرآنُ الكَريمُ ، لَمْ تَكُنْ لُغَةَ تَخَاطُبٍ للنَّاسِ في حَياتِهِم العامَّةِ ، بَلْ يَجِبُ أنْ تَتَنَزَّهَ عَنْ هذا، وأنْ نَرْقَى بِهَا إلى مستوًى أرفَعَ مَنْزِلَةٍ مِنْ أَسَالِيبِ التَّخاطُبِ. لَمْ تَكُنْ إذَنْ لُغَةَ سليقَةٍ يتكلَّمُهَا النَّاسُ دُونَ الشُّعُورِ بِخَصَائِصِهَا ، بَلْ كانَ المُتَكَلِّمُ بِهَا يَشْعُرُ كُلَّ الشُّعُورِ بِنَواحِي القُوَّةِ والجَمَالِ فِيهَا، وَيَتَطَلَّعُ إلى إجادَتِهَا وتَحْسِينِهَا أَمَّا لُغَةُ التَّخاطُبِ فَهِيَ تِلْكَ الَّتي يُمْكِنُ أنْ يُقَالَ إنَّ النَّاسَ كانُوا يَتَكَلَّمُونَهَا بالسَّليقَةِ وَيُؤَدُّونَ بِهَا التَّافِهَ مِنْ شُؤُونِهِم ، لَا يَعْمَدُونَ إليهَا عَنْ قَصْدٍ ولَا يَتَخَيَّرُونَ أَلفاظَهَا بَلْ يَكْتَفُونَ مِنْهَا بِتَأْدِيَةِ الأَغراضِ العامَّةِ في الحياةِ العاديةِ» [2].

وَقَدْ رُوِيَتْ لَنَا الآثارُ الأَدَبِيَّةُ القَديمَةُ في لُغَةٍ مُوَحَّدَةٍ ، لَا تَشْتَمِلُ على خَصَائِصَ مِنْ تِلْكَ الَّتي رُوِيَتْ عَنِ اللَّهَجاتِ العربيَّةِ القَديمَةِ . ولَا يُعْقَلُ أنَّ الرُّواةَ رَوُوهَا موحَّدَةً ، وَغيَّرُوا تلكَ الصِّفاتِ الخاصَّةِ الَّتي يمكنُ أنْ يَكونَ قد اشْتَمَلَ عليهْا شِعْرُ شاعِرٍ مِنْ قَبِيلةٍ عُرِفَتْ بِلَهْجةٍ من اللَّهَجَاتِ ، لأَنَّ مِثْلَ هذا التَّغييرِ لَيْسَ مُمْكِنًا في كُلِّ الحالاتِ . فإذا أَمْكَنَ عَمَلُهُ في النَّثْرِ، فإنَّ الوَزْنَ الشِّعريَّ يَأْبَاهُ في بَعْضِ الأحْيانِ[3].

---

[1] في اللهجات العربية 38.

[2] المصدرالسابق 29.

[3] ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة 102.

« وَنَحنُ حينَ نَستعرِضُ شُعراءَ رَبيعةَ تلكَ القبيلةِ التي عُرِفَتْ بالكَشْكَشَةِ لا نكادُ نَلْمَحُ أَثَرًا لتلكَ الصِّفةِ في شِعرِ شُعرائِهَا . وَرِوَايَةُ شِعْرٍ فِيهِ كَشْكَشَةٌ بِشِعْرٍ خالٍ مِنْهَا ، تَأْبَاهُ بَعْضُ الأوزانِ الشِّعريَّةِ . لِهذَا نُرجِّحُ أنَّ اللُّغَةَ الأَدَبِيَّةَ كانَتْ مُوَحَّدَةً قَبْلَ الإسلامِ وظَلَّتْ مُوَحَّدةً بَعْدَهُ ، وَقَدْ خَلَتْ مِنَ الصِّفاتِ الخاصَّةِ لِلَّهَجاتِ ، تلكَ الصفاتُ الَّتي نَفِرُّ مِنْهَا ، خاصَّةً العَرَبُ ، وأَصْبَحَتْ بَعْدَ الإسْلَامِ مَوْضِعَ السُّخْرِيَةِ في كَثيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ . فَقَدْ رُوِيَتْ لَنَا رواياتٌ كثيرةٌ عَنْ بعضِ الأَعرابِ وقد حَضَرُوا مجالِسَ الخُلفاءِ ولَا سِيَّمَا أَمَامَ معاويةَ حِينَ بَرِئُوا مِنْ طَمْطَمَانِيَّةِ حِمْيَرَ ، وعجعجةِ قُضاعَةَ ، وَعَدُّوا أمثالَ تلكَ الصِّفاتِ بُعْدًا عَنِ الفَصاحَةِ ، بَلْ تكادُ تكونُ نَوْعًا مِنَ الرّطَانَةِ أَوِ العُجْمَةِ » [1] .

أُسُسُ التَّفريقِ بَيْنَ الفُصْحَى والعامّيَّةِ[2] :

يَختَلِفُ عُلَماءُ اللُّغَةِ في الأُسُسِ الَّتي تُفَرِّقُ بَيْنَ الفُصْحَى والعَامّيَّةِ بِحَسَبِ الوَضْعِ الحَضارِيِّ الَّذي تُسْتَعْمَلُ فِيهِ اللُّغَةُ ، وَسَنَعْرِضُ لآراءِ المُحْدَثِينَ والعَربِ القُدامَى في هذا الموضوعِ . ويُلَاحَظُ أنَّ الاتِّفَاقَ بَيْنَ هذِهِ الآراءِ أَكثرُ مِنَ الاخْتِلَافِ فِيهِ.

رأيُ المُحْدَثِينَ في أُسسِ التَّفريقِ بينَ الفُصْحَى والعامّيَّةِ :

يَعْتَمِدُ المُحْدَثُونَ في تَفريقِهِم بَيْنَ الفُصْحَى والعامّيَّةِ على عامِلَيْنِ ، هُمَا : العامِلُ الجغرافيُّ ، والعامِلُ الطَّبقِيُّ الثَّقافِيُّ.

١ – العامِلُ الجغرافيُّ :

---

[1] ينظر : المزهر للسيوطي 216–221، في اللهجات العربية 31، فصول في فقه العربية ، د رمضان عبد التواب 117–119.

[2] ينظر : كتاب اللهجات وأسلوب دراستها ، أنيس فريحة 130 .

وهذا العامِلُ يُحَدِّدُ اللَّهَجاتِ أيضًا ، وتُعَدُّ الفُصْحَى على هذا الأساسِ واحِدَةً مِنَ اللَّهَجاتِ ، وكَثيرًا مَا تَكونُ المدينةُ العاصمَةُ هِيَ المنطقَةُ الجغرافيَّةُ المرتبطَةُ بالفُصْحَى ، وعِبارَةُ (المدينة العاصمة) تُسْتَعْمَلُ هُنَا بِطريقَةٍ ثَقافِيَّةٍ أوْسعَ مِنْ كَوْنِهَا مُجَرَّدَ عاصمةِ دَوْلةٍ مِنَ الدُّوَلِ ، فالفرنسيَّةُ الباريسيَّةُ تُمثِّلُ الفُصحَى للمُثَقَّفِينَ المُتَكَلِّمِينَ بالفرنسيَّةِ في بَلْجِيكَا وَسويسْرَا كَمَا هُوَ حالُهَا في فَرَنْسَا [1] . « والانكليزيَّةُ المشترَكَةُ (الفُصْحَى) تأسَّسَتْ في بَدْءِ نَشَاطِهَا على لَهْجَةِ لندن ، ولكنْ مِنَ المُغالَاةِ أنْ يُقالَ إنَّ مُعْظَمَ صِفاتِ الانكليزيَّةِ المُشْتَرَكَةِ مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ تلكَ اللَّهْجَةِ ، وذلكَ لأَنَّ الَّذينَ وَفَدُوا أنَّهُم اسْتَسْلَمُوا لِلَهْجةِ لندن في سُهُولَةٍ واذْعَانٍ ، وإنَّمَا الَّذي يُتصَوَّرُ أنَّهُم جَلَبُوا مَعَهُم كثيرًا مِنْ صِفاتِ لهجاتِهِم ، وأنَّهُم أَثَّرُوا في لَهْجَةِ لندن »[2] . وقد انتشرَتْ هذهِ اللَّهْجَةُ في كُلِّ بِقَاعِ انكلترا ، بَلْ وَانْتَشَرَتْ بِشَيءٍ مِنَ الاختلافِ إلى مَا وَرَاءَ بريطانيا كُلِّهَا في أمريكا واستراليا وكندا ونيوزيلندا وغَيرِها[3].

٢ –العامِلُ الطبقيُّ الثقافيُّ :

تَنْتَشِرُ لُغَةُ الطَّبَقَةِ المُثَقَّفَةِ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ طَريقِ الأَدَبِ أوِ الصَّحَافَةِ أوْ غيرِها، وتكونُ لُغَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَ مَجمُوعةٍ مِنَ النَّاسِ ، وَتَصِلُ عادَةً إلى مَا وَراءَ حُدودِ مَجمُوعَةٍ مِنَ اللَّهَجاتِ ، وتَكُونُ لُغَةَ التَّدريسِ والإذاعةِ والطَّبقَةِ الارستقراطيَّةِ .

« وَيَرَى بَعْضُ الباحِثِينَ أَنَّ الإنكليزيةَ المُشْتَرَكَةَ قَدْ اسْتَمَدَّتْ مُعْظَمَ خَصَائِصِهَا مِنْ لَهْجَةِ الطَّبقَةِ الارستقراطِيَّةِ الَّتي تكوَّنَتْ بَعْدَ النَّهضَةِ الصِّناعِيَّةِ ... وَقَدْ مَكَّنَ التَّمَيُّزُ الاقتصاديُّ

---

[1] ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة 105.

[2] ينظر : مستقبل اللغة العربية المشتركة ، إبراهيم أنيس 4 .

[3] ينظر : كتاب اللغة والمجتمع ، د. محمود السعران 270–275 .

والسِّياسيُّ لأبناءِ الطَّبقَةِ الرَّاقيةِ مِنْ أنْ تكونَ لُغَتُهُم هِيَ اللُّغَةَ المُشْتَرَكَةَ»[1]. ويَحْكُمُ إبراهيمُ أَنيس على هذا الرَّأيِ قائِلًا :« ويتضمَّنُ مثلُ هذا الرَّأيِ قَدَرًا كَبيرًا مِنَ المُغالَاةِ »[2] .

رأْيُ العَرَبِ القُدَمَاءِ :

يُمْكِنُ أَنْ نُجْمِلَ أُسَسَ الدَّارِسِينَ مِنَ العَرَبِ القُدَماءِ في تَحديدِ الفُصْحَى بِثَلَاثَةِ عواملٍ ، هِيَ : العامِلُ الجغرافِيُّ ، والعامِلُ الطَّبقيُّ الثقافيُّ ، والعامِلُ الزَّمَنِيُّ.

١ –العامِلُ الجغرافيُّ :

قُسِّمَتِ البِلادُ عَلَى الحاضِرةِ والبَادِيَةِ ، وكانَتِ الشُّهْرَةُ الكَبيرةُ للبادِيَةِ في الفَصَاحَةِ ، وَقَدْ عَقَدَ ابنُ النَّديم (ت 386هـ) بابًا في الفهرست سَمَّاهُ (أَسْمَاءَ فُصَحاءِ العَرَبِ المَشْهُورِينَ الَّذِينَ سَمِعَ عَنْهُمُ العُلَماءُ وشَيءٍ مِنْ أَخبارِهِم) . وقالَ : « واقتَضَى ذِكْرُهُم في هذا المَوْضِعِ ، مَعَ اخْتِلَافِ أَصْقَاعِهِم وَتَباينِ أَوقاتِهِم أنَّ العُلماءَ عَنْهُم أَخَذُوا »[3] .

ويتحدَّثُ أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) موازنًا بَيْنَ لُغَةِ البَدْوِ ويُسَمِّيهم العربَ الفُصحاءَ ، ولُغَةِ الحَضَرِ فَيقَولُ : « وليسَ أحدٌ مِنَ العَرَبِ الفُصَحاءِ إلَّا يَقولُ : إنَّهُ يَحْكِي كَلامَ أبيهِ وَسَلَفِهِ يَتَوارَثُونَهُ آخِرٌ عَنْ أوَّلٍ ، وتابِعٌ عن مَتْبَعٍ . وليسَ كذلكَ أهلُ الحَضَرِ، لانَّهُم يَتظاهَرُونَ بَيْنَهُم بأنَّهُم قَدْ تَرَكُوا وخالَفُوا بَيْنَ كَلَامِ مَنْ يُنْسَبُ إلى اللُّغةِ العربيَّةِ الفَصِيحَةِ »[4] .

ونَقَلَ السِّيُوطِيُّ (ت 911هـ) عَنْ أبِي نَصْرٍ الفارابيّ (ت 339 هـ) قولَهُ : « وَبِالجُمْلَةِ فإنَّهُ لَمْ يُؤخَذْ عَنْ حَضَريٍّ قَطُّ ، ولَا عَنْ سُكَّانِ البراري مِمَّنْ كانَ يسكنُ أطرافِ بلادِهِم المجاورةِ

---

(1) ينظر : مستقبل اللغة العربية المشتركة: إبراهيم أنيس 4 .

(2) ينظر : المصدر السابق 4 .

(3) الفهرست لابن النديم 65 .

(4) الخصائص 39/3 .

لِسَائرِ الأُمَمِ الَّذِينَ حَوْلَهُم، فإنَّهُ لَمْ يُؤخَذْ لَا مِنْ لَخْمٍ ، ولَا مِنْ جُذامٍ لِمُجَاوَرَتِهِم أَهلَ مِصْرَ والقِبْطِ ، ولَا مِنْ قُضاعةَ وغَسَّانَ وإيادٍ لمجاورتِهِم أهلَ الشَّامِ »[1] .

2-العامِلُ الطَّبقِيُّ الثقافي :

وهُوَ يَظْهَرُ في التَّفضِيلِ بَيْنَ القَبائِلِ في الفَصَاحَةِ ، ومِنْ ذلكَ مَا رَوَاهُ ابنُ فارسٍ (ت 395 هـ) : « أَجْمَعَ عُلمَاؤُنَا بِكَلَامِ العَرَبِ ، والرُّواةُ لأشْعَارِهِم ، والعُلمَاءُ بِلُغاتِهِم وأيَّامِهِم ومَحَالِّهِم أَنَّ قُريشًا أفصحُ العَربِ أَلْسِنَةً ، وَأَصْفَاهُم لُغَةً . وذلكَ أنَّ اللهَ _ جَلَّ ثناؤُهُ – اخْتارَهُم مِنْ جَمِيعِ العَرَبِ واصْطَفَاهُم واخْتارَ مِنْهُم نبيَّ الرَّحْمَةِ مُحَمَّدًا (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) فَجَعَلَ قُرَيشًا قُطَّانَ[2] حَرَمِهِ وجِيرانَ بيتِهِ الحَرامِ وَوُلَاتِهِ »[3] ويَنقُلُ عَنْ أَبِي عَمْرُو بن العَلَاء(ت 154هـ) القَوْلُ : « أَفْصَحُ العَرَبِ عُليَا هَوَازنَ ، وسُفلَى تَميمٍ »[4] .

وَمِمَّا نَقَلَهُ السِّيوطيُّ عَنْ أبي نَصْرٍ الفَارابِي قولَهُ : « والَّذِينَ عَنْهُم نُقِلَتِ اللُّغَةُ العَرَبيَّةُ وَبِهِم اقْتُدِيَ ، وَعَنْهُم أُخِذَ اللِّسَانُ العَرَبيُّ مِنْ بَيْنِ قَبَائِلِ العَرَبِ هُمْ قيسٌ ، وَتَميمٌ ، وأسَدٌ ، فإنَّ هَؤلَاءِ هُمُ الَّذِينَ عَنْهُم أَكثرُ مَا أُخِذَ وَمُعْظَمُهُ ، وعَلَيْهِم اتُّكِلَ في الغريبِ وفي الإعرابِ والتَّصريفِ ، ثُمَّ هُذيل ، وبعضُ كنانة ، وبعضُ الطائيينَ ، ولم يُؤْخَذْ عَنْ غَيرِهِم من سائِرِ قبائِلِهِم »[5] .

وهكذا يَتَّضِحُ لَنَا مِنَ الأَقوالِ السَّابقَةِ اتِّخاذُ القبائلِ أوْ طَبَقَاتِ النَّاسِ وثقافَتِهِم أَساسًا في تَحْدِيدِ الفُصْحَى .

---

[1] المزهر للسيوطي 313/1 .

[2] عبارة قريش قُطَّان حرمِهِ : تعني أنَّ قريشًا هم سكان مكة وحرمها ، أي سكان بيت الله الحرام.

[3] الصاحبي لابن فارس 52 .

[4] المصدر السابق 57 .

[5] المزهر 311/1.

3 – العامِلُ الزَّمَنِيُّ :

اتَّضحَ هذا العاملُ حِينَ البَدءِ في تَدْوِينِ اللُّغةِ ، فَقَدْ نَظَرَ العُلَمَاءُ حَوْلَهُم فَرأَوا أنَّ قَوْمًا مِمَّنْ تَرَبَّوا في اللُّغَةِ الفارِسِيَّةِ وحَضَارَتِهَا ، مَثَلًا ، قَد تأثَّرَتْ عَرَبِيَّتُهُم بِكَثيرٍ مِنْ تُرَاثِهِم اللُّغويّ القَدِيمِ ، فآثَرُوا أنْ يَقِفُوا بِمَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ عِنْدَ عَصْرٍ مُعَيَّنٍ حتَّى لَا يُسَجِّلُوا لِلْعَرَبِيَّةِ مَا أفْسَدَهُ – في رأيِهِم _ احْتِكَاكُهَا بِلُغَاتٍ أُخْرَى .

وَقَدْ كَتَبَ صَاحِبُ خِزانَةِ الأدَبِ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) تَحْتَ عُنْوَانِ : الأمرُ الأوَّلُ في الكَلامِ الَّذِي يَصُحُّ الاسْتِشْهَادُ بِهِ في اللُّغَةِ وَ النَّحوِ والصَّرفِ ، قالَ : « الكلامُ الَّذِي يُستَشْهَدُ بِهِ نوعانِ : شِعْرٌ وغَيْرُهُ ، فَقَائِلُ الأوَّلِ قَدْ قَسَّمَهُ العُلمَاءُ على طَبَقاتٍ أَرْبَعٍ : (الطبقةُ الأُولَى) الشُّعراءُ الجَاهِلِيُّونَ ، هُمْ قَبلَ الإسْلَامِ ، كَامْرِيءِ القَيْسِ والأعْشَى ، و(الثانيةُ) المُخَضْرَمُونَ ، وهُمْ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الجَاهليَّةَ والإسْلَامَ ، كلبيدٍ وحسَّانٍ ، و (الثالثةُ) المُتقَدِّمُونَ ، ويُقالُ لَهُم الإسْلامِيُّونَ ، وهُمْ الَّذِينَ كانُوا في صَدْرِ الإسْلامِ ، كَجَريرٍ والفَرَزْدَقِ، و(الرَّابِعَةُ) المُوَلَّدُونَ ، وَيُقَالُ لَهُم المُحْدَثُونَ ، وهُم مِنْ بعدِهِم إلى زمانِنَا ، كَبَشَّارِ بنِ بُرْدٍ ، وأبِي نُواسٍ ، فالطَّبَقَتَانِ (الأُولَيَانِ) يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِمَا إجْمَاعًا ، وَأمَّا(الثَّالِثَةُ) فَالصَّحِيحُ صِحَّةُ الاسْتِشْهادِ بِكَلَامِهَا ، وَقَدْ كانَ أَبُو عَمْرُو ابنُ العلاءِ ، وعبدُ اللهِ بنُ أَبِي إسحق الحَضْرَمِي (ت 117هـ) ، والحَسَنُ البَصْرِيّ (ت 110هـ) وعبدُ اللهِ بنُ أَبِي شُبْرُمَةَ (ت 144هـ) يُلَحِّنُونَ الفرزدقَ والكميتَ وذَا الرُّمَّةِ وأَضْرَابَهُم وأَمَّا(الرَّابِعَةُ) فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لا يُسْتَشْهَدُ بِكَلَامِهَا مُطْلَقًا ، وقِيلَ يُسْتَشْهَدُ بِكَلَامِ مَنْ يُوْثَقُ بِهِ مِنْهُم»[1] .

[1] خزانة الأدب ، عبد القادر البغدادي 1/20-21.

ونقلَ ثَعلَبٌ (ت 291هـ) عَنِ الأَصْمَعِيّ (ت 216هـ) أَنَّهُ قالَ : خُتِمَ الشِّعْرُ بِابنِ هَرِمَةَ (ت 170هـ) وَهُوَ آخِرُ الحُجَجِ [1] .

وهَكَذَا يَظْهَرُ أَثَرُ العامِلِ الزَّمَنِي في آراءِ القُدَمَاءِ أَسَاسًا مِنْ أُسُسِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الفُصْحَى والعَامِيَّةِ.

[1] المصدر نفسه22/1 .

الخاتمة :

وفي ختامِ هذا البَحثِ (اللَّهجاتِ العربيَّةِ واللُّغةِ المُشترَكَةِ) ، أَقولُ إنَّهُ رَكَّزَ فِي اللَّهجاتِ العربيَّةِ واللُّغةِ المشترَكَةِ وبيانِ تَحليلِ العَلَاقَةِ الجَدليَّةِ بينَ اللُّغةِ الفُصْحَى وبَيْنَ اللَّهجاتِ المحليَّةِ(العامِّيَّة) الَّتي يَتحَدَّثُ بِهَا النَّاسُ في حياتِهِم اليوميَّةِ وكيفَ تشكَّلَتْ هذِهِ الازدواجيَّةُ عبرَ تاريخِ اللُّغةِ العربيَّةِ ، وقد تَمَثَّلتْ قديمًا في لُغةِ الشِّعرِ ، والخطابَةِ الَّتي كانتِ القبائلُ العربيَّةُ تَتَواصلُ بِهَا في الأسواقِ مِثلِ سوقِ عكاظٍ ، والمحافلِ الأدبيَّةِ، وهِيَ الَّتي شَكَّلتْ فيما بَعدُ نواةَ اللُّغةِ العربيَّةِ الفُصحَى.

كَمَا بَيَّنَ البحثُ ظواهِرَ لَهَجيَّةً مَشهُورةً ميَّزتِ القبائلَ العربيَّةَ القَديمةَ ، منها طَمْطَمَانِيَّةُ حِمْيَرٍ ، وعَجْعَجَةُ قُضَاعَةَ .

وقَدْ عَرَضَ البَحثُ لِرَأيِ الدكتور إبراهيم أنيس مِنَ المُحدَثِينَ الَّذي يَرَى أَنَّ اللُّغةَ الفُصحَى هِيَ في الأصلِ حصيلةٌ اُخْتِيرَتْ مِنْ صَفَوَةِ اللَّهجاتِ العربيَّةِ المُختلفَةِ . وتَستَمرُّ اللُّغةُ المشتركَةُ (الفُصْحَى) في عصرِنَا الحديثِ أداةً للكتابَةِ والتَّعليمِ والإعلامِ الرَّسميّ ، فِي حِينِ تَظلُّ اللَّهجاتُ المحليَّةُ هِيَ لُغَةُ التَّواصلِ العَفَويّ واليومِيّ، ونَرى اليومَ أنَّ اللَّهجاتِ العربيَّةَ الحديثةَ المعاصرةَ صُنِّفتْ إلى مجموعاتٍ كُبرَى(المغاربيةِ ، والمصريَّةِ ، والشَّاميَّةِ ، والعراقيَّةِ ، والخليجيةِ) وهذِهِ اللَّهجاتُ تحتفظُ بِخَصَائصَ اللُّغةِ العربيَّةِ الفُصْحَى ، فضلًا عنْ أنَّها قَدْ شَابَهَا شيءٌ مِنْ لهجاتِ الأقوامِ غيرِ العَربيَّةِ الَّتي اختلَطَتْ بِهَا نَتِيجَةَ العَلَاقاتِ الثَّقافيَّةِ والتِّجاريَّةِ والسِّياسِيَّةِ.

فاللَّهجاتُ العَربِيَّةُ المحليَّةُ اليومَ انفتَحَتْ على المُحيطِ الدُّوليّ الرَّقميّ بِسَببِ العَوْلَمَةِ ومنصَّاتِ التَّواصلِ ، كَمَا انفَتَحَت اللَّهجاتُ العربيَّةُ بَعضِهَا على بَعْضٍ ، فأَصْبَحَ الخليجيُّ يستعْمِلُ كلماتٍ مصريَّةً ، والمصريُّ يَفهَمُ اللَّهجةَ المحليَّةَ العراقيَّةَ ، والمغربيُّ يَفهَمُ اللَّهجةَ الشَّاميَّةَ ، مَّا أدَّى إلى ظُهورِ(لَهْجَةٍ بيضاءَ)هجينةٍ تَتَجاوَزُ الحُدُودَ الجغرافيَّةَ.

مِنْ هَذا نَتَبَيَّنُ أَنَّ اللَّهَجَاتِ العربيَّةَ اليومَ هِيَ كائناتٌ حيَّةٌ تَتَشَكَّلُ باستمرارٍ نَتِيجةَ التَّنازُعِ الثَّقافِيِّ ، وهِيَ تعكسُ مَدَى انفتاحِ المجتمعِ على التَّطَوُّراتِ العالميَّةِ .

مصادر البحث :

- البيان والتبيين : الجاحظ عمرو بن بحر، (ت255 هـ) : تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بيروت ط 4 .
- الحروف ، أبو نصر الفارابي محمد بن محمد بن طرخان ، (ت 339هـ) ، تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت 1970 م.
- خزانة الأدب ، البغدادي ، عبد القادر بن عمر ،(ت 1093هـ) ،حققها ونشرها عبد السلام هارون ، دار صادر 1968م ، بيروت .
- الخصائص ، أبو الفتح ، عثمان بن جني ، ت392هـ . تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية 1990م.
- الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس ت395هـ. تحقيق أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة 1977م .
- علم اللغة – د .علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1408هـ -1987م.
- الفهرست ، ابن النديم ، محمد ابن إسحق ، ت 386هـ. تحقيق رضا تجدد ، مكتبة الأسدي، طهران 1391هـ – 1971م.
- في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس هـ . مطبعة الرسالة ، القاهرة.
- الكتاب ، سيبويه ، عثمان بن قنبر ت 180هـ . طبعة مصر، ١٣١٦هـ.

- اللغة ، جوزيف فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ، و د . محمد القصاص ، مكتب الأنجلو المصرية بالقاهرة ١٣٧٠ هـ – ١٩٥٠ م.
- اللغة والمجتمع ، د محمود السعران دار المعارف القاهرة ، 1963 .
- اللهجات وأسلوب دراستها ، أنيس فريحة ، دار المطبوعات الجامعية بيروت ، ط2، 1989.
- المدخل الى علم اللغة مدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، د . رمضان عبد التواب ، مكتبة ، الخانجي ، القاهرة ، الطبع الثانية ، ١٤٠٥ هـ –١٩٨٥م.
- المزهر في علوم اللغة وانواعها ، جلال الدين السيوطي ت911هـ. تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وآخرين ، دار الفكر القاهرة ٠ ، ١٩٥٨م.
- مستقبل اللغة العربية المشتركة ، د . إبراهيم أنيس معهد الدراسات العربية العالية 1960.
- المعجم العربي نشأتُهُ وتطوره ، د. حسين نصار ، دار مصر للطباعة ، ط4 1988 م.
- مقدمة لدراسة فقه اللغة ، د . محمد أحمد أبو الفرج ، دار النهضة العربية ،بيروت ، طبعة 1، 1966م.

محتويات المبحث الأول

(اللهجات العربية واللغة المشتركة)

ت	الموضوع	رقم الصفحة
.1	المقدمة	7
.2	المجتمعُ اللُّغويُّ	8
.3	تَعريفُ المجتمعِ اللُّغويّ	9-8
.4	المجتمعُ اللغويُّ العربيُّ	10-9
.5	اللهجاتُ واللغةُ المشتركةُ	10
.6	اللهجة	11-10
.7	الانتقاءُ اللغويُّ	12-11
.8	اللغةُ المشتركةُ ومعالِمُهَا	12
.9	عواملُ قيامِ اللغةِ المشتركة	13
.10	العواملُ الَّتي ساعَدَتْ على سِيادَةِ لُغَةِ قريش	14-13
.11	مظاهِرُ افتراقِ اللَّهجاتِ	15-14
.12	أَدِلَّةُ انْقِسامِ العَربيَّةِ على فُصْحَى وعَامِيَّةٍ	15
.13	رأيُ القُدماءِ في اللُّغةِ الفُصْحى	17-15
.14	رأيُ المحدثينَ في اللُّغةِ الفُصْحى	19-17
.15	أُسُسُ التَّفريقِ بَيْنَ الفُصْحَى والعامِّيَّةِ	19
.16	رأيُ المُحْدَثِينَ في أُسسِ التَّفريقِ بينَ الفُصْحَى والعامِّيَّةِ:	19

.17	1- العاملُ الجُغرافيّ	**20-19**
.18	2- العاملُ الطبقيّ الثقافيّ	**21-20**
.19	رأْيُ العَرَبِ القُدَمَاءِ:	**21**
.20	1- العاملُ الجُغرافيّ	**22-21**
.21	2- العاملُ الطبقيّ الثقافيّ	**22**
.22	3- العاملُ الزمنيّ	**24-23**
.23	الخاتمة	**26-25**
.24	المصادر	**28-27**
.25	المحتويات	**30-29**

المبحثُ الثَّانِي

مَوْقِفُ أَبِي حَيَّان الأَنْدُلُسِيّ مِنَ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ

فِي البَحْرِ المُحِيطِ

المُقَدِّمَةُ :

الحمدُ اللهِ ربِّ العالمينَ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِ المرسلينَ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ العربيِّ الأمينِ ، وعلى آلِهِ الطَّيِّبينَ الطَّاهرينَ وأصحابهِ الغُرِّ المُنتجَبينَ .

أَمَّا بَعْدُ ، فإنَّ اللهَ سبحانَهُ وتعالَى قد أَنزلَ كتابَهُ الكريمَ على نبيِّهِ الأَمينِ وَوَعَدَ بحفظِهِ فقالَ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ . (الحجر : ٩) . وقد أَمرَ بترتيلِهِ فقالَ : ﴿ وَرَتِّلِ القرآنَ تَرْتِيلًا﴾ (المزمل : ٤) . وقد قيَّضَ اللهُ سبحانَهُ وتَعالَى رِجالًا مُؤمنينَ لحفظِ القرآنِ ، يتلونَهُ ويرتلونَهُ ويتعلَّمُونَهُ ويدرسونَهُ ، وقد كانَ أبو حيَّان الأندلسي واحدًا من هؤلاءِ العلماءِ الأفذاذِ الذينَ نَذرُوا أنفسَهُم لخدمةِ كتابِ اللهِ الكريمِ ، وكانَ تفسيرُهُ البحرُ المحيطُ من أجلِّ التفاسير ، وفي هذا التَّفسيرِ وقفَ أبو حيان موقفَ المدافعِ عَنِ القراءاتِ القرآنيةِ إذ صحَّ سَندُهَا ، وأنَّهُ لَيطعَنُ في النَّحوِ حِينَمَا يجدُ ذلكَ يتعارَضُ مَعَ القراءاتِ لمقطوعِ بِصحتِها ، ومِنْ شدَّةِ عنايتِهِ واعتِدادِهِ بالقراءاتِ السَّبع نَراهُ لا يُرَجِّحُ أيًّا مِنْهَا ، لأنَّ هذهِ القراءاتِ عندَهُ كُلَّهَا صحيحةٌ ومَرْوِيَّةٌ ثابتةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ)، ولكلٍّ منها وجهٌ ظاهِرٌ حَسنٌ في العربيةِ ، فلا يمكنُ فيها ترجيحُ قراءةٍ على قراءةٍ. ولَا يَنْبَغِي لِأبي حيَّان أنْ يَخْطَأَ القارِئُ ولَا يَغْلَطَ ، إذا كانَ أحدُ القُرَّاءِ المَشَاهيرِ . وقد يَتَلَمَّسُ وُجُوهًا نحويَّةً للقراءَاتِ ، ويُدافِعُ بحماسٍ عَنِ القُرَّاءِ، ويُبَيِّنُ عُيُوبَ مَنْ يَطْعُنُ فيهم . وَقَدْ رَدَّ على الفَرَّاءِ(ت 207 هـ) في رَدِّهِ إحْدَى القراءاتِ ، واحتجَّ بأنَّهَا لُغَةٌ .

يَكشِفُ هذا البحثَ عن مَوقِفِ أَبِي حيَّانٍ مِنَ القِرَاءاتِ في تفسيرِ البَحْرِ المحيطِ الَّتي يدافعُ عنها ويَردُّ على مُنْكريهَا ، لأَنَّ القراءةَ هي النُّطْقُ بألفاظِ القُرآنِ الكريمِ مِثْلَمَا نَطَقَهَا النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ)، أو مِثْلَمَا نُطِقَتْ أمامَهُ فَأَقرَّهَا لأَصْحَابِهِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُم – سَواءٌ أكانَ النُّطْقُ باللَّفْظِ المَنْقُولِ عَنِ النَّبِيِّ فِعلاً ، أمْ تَقْريرًا واحِدًا أَمْ مُتَعَدِّدًا . وَمِنْ هذا كانَ أَبو حيَّان يُدَافِعُ عَنْ قِرَاءَاتِ القُرآنِ ويُبَيِّنُ صحَّتَها.

لقد بيَّنَ أَبو حيَّان مَنْهَجَهُ العَامَّ في كِتَابِهِ البَحْرِ المُحِيطِ الَّذي ضَمَّنَهُ القِرَاءاتِ القرآنيةِ ، فقالَ : « وتَرتِيبي في هذا الكتابِ أنَّي أَبْتَدِيءُ أَوَّلًا بالكَلَامِ على مُفْرَدَاتِ الآيَةِ الَّتي أُفُسِّرُها لفظةً لفظةً فِيمَا يَحْتَاجُ إليهِ مِنَ اللُّغَةِ والأَحْكَامِ النَّحويَّةِ ... ثُمَّ أشرعُ في تفسيرِ الآيةِ ذاكرًا سببَ نزولِها ...حاشدًا فيها القراءاتِ شاذَّهَا ومستعملَهَا ذاكرًا توجيهَ ذلكَ في علمِ العربية ...» .

وقد حرصتُ في هذا البحثِ على إيراد القراءاتِ التي صَحَّتْ عندَ أبي حيان مَعَ إيرادِ حُجَجِهِ فيما قوَّاهُ من تلكَ القراءاتِ ، الَّتي كان يَرَى أَنَّها جاءَتْ على لغةِ العربِ مقيسِها وشاذِّها ، ويجبُ قبُولُها إذا صَحَّت الروايةُ بِهَا.

وقد يُورِدُ أبو حيان القراءات من غيرِ رَدٍّ وَلَا تعليقٍ وَلَا ترجيحٍ ، وهو الغالبُ ، كأنْ يقولَ قُرِئَ بالرَّفعِ أَو النَّصبِ أَو غيرِ ذلكَ ، فنتركُ ذلكَ كلَّهُ لأنَّنا في صددِ موقفِهِ من القراءاتِ التي كانَ يدافِعُ عنها أوْ يَردُّ على مَنْ أَنكرَها.

وقد أَوْجَزْنَا قبلَ الدخولِ في موقفِ أُبي حيَّان من القراءاتِ تعريفًا بالقراءاتِ والقُرَّاءِ ، ثم الحديثَ عن التأليفِ في القراءاتِ وأشهرِ القرَّاءِ، بعدَ ذلك عرَّفنَا بأبي حيان الأندلسي ليكونَ تمهيدًا للموضوع . ومن اللهِ نستمدُّ العونَ والتوفيقَ.

القراءاتُ والقُرَّأء :

القراءَاتُ لُغةً : جَمْعُ قراءةٍ ، مصدرُ قَرَاَ ، وقَرَأَ الكتابَ قراءةً ، وقُرآنًا بالضَّمِّ .وقَرأَ الشَّيءَ قُرآنًا بالضَّمِّ أيضًا : جَمْعُهُ وضَمُّهُ ، وسُمِّيَ القرآنُ لأنَّهُ يَجْمَعُ السُّورَ ويضمُّهَا . وقولُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ ﴾ (القيامة : ١٧) ، أي قراءَتَــهُ ، وفلانٌ قرأَ عليكَ السَّلامَ ، وأقرأكَ السَّلامَ بمعنًى ، وجَمْعُ القَارِيءِ قَرَأَةٌ ، مثل كافِرٍ وكَفَرَةٍ [1] .

القراءاتُ في الاصطلاحِ : « اختلافُ ألفاظِ الوَحيِ في الحروفِ وكيفيتِهَا مِنْ تَخْفيفٍ وتشديدٍ وغيرِها » . وهذا تعريفُ الزركشي (ت٧٩٤هـ) في البرهان[2] . والقِراءاتُ عندَ ابنِ الجزري (ت ٨٣٣هـ) : (علمٌ بكيفيَّةِ أَداءِ كلماتِ القرآنِ واختلافِهَا معزوًّا لناقلِهِ) [3] . وعرَّفَها ابنُ البَنَا الدِّمياطِي (ت ١١١١ هـ) بقولِهِ : (عِلْمٌ يُعْلَمُ مِنْهُ اتِّفاقُ النَّاقلينَ لكتابِ اللهِ تَعالَى واختلافُهُم في الحَذْفِ والإثباتِ والتَّحريكِ والتَّسكينِ والفَصلِ والوصلِ ، وغيرِ ذلكَ من هيئةِ النُّطقِ والإبدالِ وغيرِهِ مِنْ حَيْثُ السَّماعِ)[4].

فالقراءاتُ مذهبٌ مِنْ مذاهبِ النُّطقِ في القرآنِ يذهبُ بِهِ إمامٌ مِنَ الأَئِمَّةِ القُرَّاءِ مذهبًا يخالفُ غيرَهُ [5] . وقد اشترطَ ابنُ الجزري والدمياطي في القراءةِ النَّقْلَ والسَّماعَ ، لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ كما يقول زيد بن ثابت (ت ٤٥هـ) الصحابي الأنصاري[6] .

والقراءاتُ ثابتةٌ بأَسانيدِها إلى رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) .

---

[1] الصحاح (قرأ) .

[2] البرهان في علوم القرآن 318/1.

(3) منجد المقرئين 30.

(4) اتحاف فضلاء البشر 5.

[5] مباحث في علم القرآن ، مناع القطان 170.

[6] الاتقان في علوم القرآن 75/1 ، واتحاف فضلاء البشر 5.

القُرَّاءُ : يرجعُ عهدُ القُرَّاءِ الَّذينَ أقامُوا النَّاسَ على طرائِقِهِم في التلاوةِ إلى عهدِ الصَّحابَةِ ، فقد اشْتَهَرَ بالإقراءِ كَمَا يقولُ الذَّهبيُّ (ت ٧٤٨هـ) سبعةٌ : أُبَيُّ بن كعب(ت ٢٠هـ) ، وعثمان بن عفان (ت ٣٥ هـ) ، وأبو الدرداء عويمر (ت ٣٢هـ) ، وعلي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ) ، وزيد بن ثابت (ت ٤٥هـ) ، وعبد الله بن مسعود (ت32هـ) ، وأبو موسى الأَشعري(ت٤٤هـ). وغيرُهُم ، وعنهم أخذَ كثيرٌ من الصحابةِ والتابعينَ في الأمصارِ ، وكلُّهُم يَسنُدُ إلى رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ)[1] . ثُمَّ يُعَقِّبُ الذَّهبيُّ في كتابِهِ معرفةِ القرَّاءِ الكبارِ :« فهؤلاءِ الَّذينَ بَلَغَنَا أَنَّهُم حَفِظُوا القرآنَ في حَياةِ النَّبيِّ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) ، وأُخِذَ عَنْهُم عَرَضًا ، وعليهم دارتْ أسانيدُ قراءَةِ الأَئمَّةِ العشرةِ » [2] .

وقد قرأَ عَلَى أُبَيٍّ جماعَةٌ مِنَ الصَّحابَةِ ، مِنْهُم : أَبو هريرة (ت٥٩ هـ)، وابنُ عبَّاسٍ (ت٦٨هـ)، وعبدُ اللهِ بن السَّائب (ت٧٠ هـ) ، وأَخذَ ابنُ عبَّاسٍ عَنْ زيدٍ أَيضًا. وأَخَذَ عَنْ هؤلاءِ الصَّحابةِ خَلْقٌ كثيرٌ مِنَ التَّابعينَ في كُلِّ مصرٍ مِنَ الأَمصارِ[3] . وبعدَ أَنِ اسْتَقَرَّتِ القراءَةُ مادَّةً تُتَلَقَّى وتُدَرَّسُ في المدينةِ والكوفةِ من حَفَظَةٍ وقُرَّاء، بَدأتْ وُجُوهُ القراءاتِ المختلفةِ تأخُذُ طريقَهَا في الرِّوايةِ ومساراتِهَا في النَّقلِ. ويَدلُّنَا على تَعَدُّدِ وُجُوهِ القراءاتِ مَا جاءَ في كتابِ النَّشرِ لابنِ الجزري مِنْ ذِكْرِ أَسْمَاءِ مَنْ نُقِلَ عَنْهُم مِنَ القراءاتِ مِنَ الصَّحابَةِ ، فَمِنَ المهاجرينَ سالِمِ ، مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَة (ت١٢هـ) ، وأبو بكر(ت ١٣هـ) ، وعمر (ت ٢٣هـ)، وابن مسعود (ت٣٢هـ)، وعثمان بن عفان (ت ٣٥هـ)، وحذيفة بن اليمان(ت٣٥هـ)، وطلحة بن عبيد الله (ت ٣٦هـ) ، وعلي بن أبي طالب (عليه السلام) (ت٤٠هـ) ، وسعد[4] (ت٥١هـ) ، وغيرُهُم .

---

[1] معرفة القرّاء الكبار 39/1 .

[2] المصدر السابق 39/1 .

[3] معرفة القرّاء 39/1 ، وينظر مباحث في علوم القرآن ، مناع القطان 170/1.

[4] يريد بـ(سعد) ، سعد بن أبي وقَّاص الصحابي.

ومِنَ الأَنصارِ أُبَيٌّ بن كعب (ت ٢٠هـ) ، وأبو الدرداء (ت ٣٢هـ) ، ومعاذ بن جبل (ت ٣٣هـ) ، وزيد بن ثابت (ت ٤٥هـ) . وأَنس بن مالك (ت ٩١هـ)[1] .

وبعدَ انتشارِ المصاحفِ العثمانيَّةِ في الأمصارِ ، تَجَرَّدَ قومٌ للقراءَةِ والأَخذِ ، وَاعْتَنُوا بضبطِ القراءَةِ أَتَمَّ عنايَةٍ ، حتَّى صارُوا من ذلكَ أَئِمَّةً يُقْتَدَى بِهِم ، ويُرْحَلُ إليهم ويُؤَخَذُ عنهم . وقد أَجْمَعَ أهلُ بلدِهِم على تلقِّي قراءَتَهم بالقبولِ ، ولم يَخْتَلِفْ عليهم فيها اثنانِ ، ولتصدِّيهِم للقراءَةِ نُسِبَتْ إليْهِم ، فكانَ في المدينةِ أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت١٣٠هـ) ، ثم شيبة بن نصاح (ت١٣٠ هـ) ، ثم نافع بن أبي نعيم (ت ١٦٩هـ) .

وكانَ في مكَّةَ عبد الله بن كثير (ت ١٢٠هـ) ، وحميد بن قيس الأعرج (ت ١٣٠هـ) ، ومحمد بن محيصن (ت ١٢٣هـ) . وكانَ في الكوفة يحيى بن وثاب (ت١٠٣ هـ) ، وعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٩هـ) ، وسليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨هـ) ، ثم حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ) ثم علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ).

وكان في البصرة عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١٢٩ هـ) ، وعيسى بن عمر(ت ١٤٩هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، وعاصم الجحدري (ت ١٢٨ هـ) ، ثم يعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥هـ) .

وكان في الشام عبد الله بن عامر (ت١١٨هـ)، وعطية بن قيس الكلابي (ت١٢١هـ) ، واسماعيل بن عبد الله بن المهاجر(ت ١٤٥هـ) ، وشرحبيل بن يزيد (ت٢٠٣هـ)[2].

---

[1] النشر 1/8-9.

[2] المصدر السابق 1/9.

التأليف في القراءات :

اختلفَ المؤرخونَ في أَوَّلِ مَنْ أَلَّفَ في القراءاتِ ، فذهبَ السيوطي (ت 911هـ) إلى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَلَّفَ في القراءاتِ هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)[1]. وقالَ ابنُ الجزري في النَّشرِ : « أَوَّلُ إمامٍ معتبرٍ جَمَعَ القراءاتِ في كتابٍ ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، وجَعَلَهُم فيما أَحْسَبُ خمسًا وعشرينَ قارِئًا مَعَ هؤلاءِ السَّبعةِ .... وكانَ في أثَرِهِ أبو بكر أحمد بن موسى بن العبَّاسِ بن مجاهد أَوَّلَ مَنِ اقتَصَرَ على قراءاتِ هؤلاءِ السَّبعةِ فقط ، وتُوفِيَ سنة ٣٢٤ هـ »[2] .

وتَسْبِيعُ السَّبعةِ ، أي الاقتصارُ على جَمْعِ قراءَتِهِم في مُؤلَّفٍ واحدٍ وهُوَ السَّبعةُ في القراءاتِ خاصٌّ بابنِ مجاهدٍ .

القُرَّاء العشرةُ :

أ – القُرَّاءُ السَّبعةُ مَعَ شيوخِهِم وَرُواتِهِم ، هُم :-

1 – نافعُ بن عبد الرحمنِ بن أبي نُعيم ، مُقْرِيءُ المدينةِ (ت ١٦٩هـ) ، قرأَ على أبي جعفر (ت ١٣٠هـ) ، وعبدُ الرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ) ، ومحمدُ بن مسلم الزُّهري (ت١٢٤هـ) ، وغَيرِهِم ، وجميعُ سندِهِم صَحيحٌ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّم) [3] .

وَرَاويَا نافِعٍ : ورش (ت ١٩٧ هـ) ، وقالون (ت ٢٢٠هـ)[4] .

---

[1] الاتقان 73/1.

[2] النشر 34/1 ، 80 ، 121 ، 122.

[3] معجم القراءات القرآنية 80 ، 82.

[4] المصدر السابق 88.

٢ –عبدُاللهِ بن كثير مُقرِيءُ أهلِ مكة (ت١٢٠هـ) ، قرأَ على عبدالله بن السائب، ومجاهد بن جبر (ت 104 هـ)، ودرباس ، (ت 120 هـ) مولى ابن عباس ، وقرأ عبدالله بن السائب على أُبَي بن كعب ، وعمر بن الخطاب . وقرأ مجاهد على ابن السائب ، وابن عباس ، وقرا ابن عباس على أُبَي بن كعب ، وزيد بن تابت (ت 45 هـ) ، وقرأ أُبَيٌّ ، وعمر ، وزيد على رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) . وراوي ابن كثير: أحمد بن محمد بن أبي بزة المكي(ت٢٥٠هـ) المعروف بالبزي ، ومحمد بن عبد الرحمن المكي(ت ٢٩١ هـ) ، المعروف بقنبل [1].

3– عاصم بن أَبي النجود الكوفي (ت ١٢٩هـ) ، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي (ت 74 هـ ، أو 80 هـ) ، عن ابن مسعود . وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وأُبَيّ بَن كعب ، وزيد بن ثابت ، عن النبيّ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) . وراويا عاصم : أبو عمرو حفص بن سليمان (ت١٨٠ هـ) ، وأبو بكر شعبة بن عياش (ت ١٩٣هـ)[2].

4– أبو عمرو بن العلاء مقرِيءُ أهلِ البصرة (ت ١٥٤ هـ) ، قرأ على أعلامِ القُرَّاءِ في مكة كمجاهد ، وابن كثير ، وفي المدينة كأبي جعفر ، يزيد بن القعقاع (ت 130 هـ) ، وفي البصرة كيحيى بن يعمر (ت 129 هـ) ، والحسن البصري (110 هـ) ، وفي الكوفة قرأَ على عاصم ، وكلُّهُم يَتَّصِلُ إسنادُهُ صحيحًا إلى النَّبيّ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) .

وراويا أبي عمرو : حفص بن عمر الدوري (ت ٢٤٦هـ) ، والسوسي أبو شعيب صالح بن زياد (ت ٢٦١ هـ)[3] .

---

[1] المصدر السابق 79 ، 83 ، 88 ، 89.

[2] غاية النهاية 425/1 ، ومعجم القراءات القرآنية 79 ، 85 ، 90.

[3] معجم القراءات القرآنية 80 ، 83 ،84، 89. وينظر : الأعلام 191/3.

٥ –حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ) ، قرأ على سليمان الأعمش(ت 148هـ) ، وجعفر الصادق (عليه السلام) (ت 148هـ) ، وحمران بن عيسى (ت بحدود سنة 130هـ) ، والمنهال بن عمرو(ت بين سنة 111هـ –120هـ) ، وغيرِهِم . وينتهي إسنادُهُم إلى رسولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّم) .

وراويا حمزة : خلاد بن خالد الصيرفي (ت٢٢٠هـ)، وخلف البزار(ت229هـ)[1].

٦ – علي بن حمزة الكسائي الكوفي (ت ١٨٩ هـ) ، قرأ على حمزة وشعبة وإسماعيل بن جعفر وغيرِهِم ، والجميعُ بإسنادٍ صحيحٍ إلى النَّبِيّ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّم) .

وراوياه : حفص الدوري (ت ٢٤٦هـ) ، وهو راوية أبي عمر بن العلاء ، والليث أبو الحارث بن خالد البغدادي (ت ٢٤٠ هـ) [2] .

7– ابن عامر الشامي ، أَبو عمران عبدالله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨ هـ)، قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك . قرأ على أبي الدرداء (ت 31هـ أو 33هـ) ، والمغيرة بن شهاب المخزومي (ت 91 هـ)، وقرأ المغيرة على عثمان[3]. وقرأ أبو الدرداء وعثمان على النَّبِيّ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّم).

وراوياه : هشام بن عمار، ويكنى ابا الوليد (ت ٢٤٥هـ) ، وابن ذكوان عبدالله بن أَحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي ويكنى أبا عمرو(ت٢٤٢هـ)[4].

---

[1] معجم القراءات القرآنية 80 ، 85 ،91، وينظر : الأعلام 309/2 ، 311/2–312.

[2] معجم القراءات القرآنية 80 ، 86 ،87، وينظر: شذرات الذهب 95/2.

[3] معرفة القرّاء 83/1 ، ومعجم القراءات 79، 84 ، 85 ، والأعلام 67/1–70.

[4] ينظر : معرفة القرّاء 140/5 ، 24/1–41، ومعجم القراءات القرآنية 89–90، والأعلام/161–163 .

فهؤلاءِ السَّبعةُ هُم المتَّفَقُ عليهِم .

ب – القُرّاء الثلاثة :

اختارَ العلماءُ من أئِمَّةِ القراءَةِ غيرِ السَّبعةِ ، ثلاثةً صَحَّتْ قراءَتُهُم وتواتَرَتْ ، وهُم[1]:

١ – أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت 130هـ) . قرأَ على ابن عباس وأبي هريرة عن النَّبِيّ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّم) .

وراوياه : ابن وردان (ت ١٦٠ هـ) ، وابن جماز (ت ١٧٠ هـ) .

2– يعقوب بن إسحاق الحضرمي ، (ت ٢٠٥ هـ) ، قرأَ على سليمان الطويل (ت بحدود سنة 150هـ) ، ومهدي بن ميمون (ت172 هـ) ، وغيرِهِما بسندٍ صحيحٍ إلى الرَّسولِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّم).

وراوياه : رُوَيْس ، أَبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري ،(ت ٢٣٨هـ) ، وروح ، أبو الحسن ، روح بن عبد المؤمن البصري النحوي ، (ت٢٣٥ هـ) .

3– خلف بن هشام البزَّار البغدادي، (ت ٢٢٩هـ). قرأ على يعقوب الأعشى (ت 200هـ)، وسعيد بن إدريس (ت292 هـ) ، بسندٍ صحيحٍ إلى الرَّسولِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسَلَّم).

وراوياه : أَبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم المروزي ثم البغدادي (ت ٢٨٦ هـ) . وأبو الحسن إدريس بن عبد الكريم البغدادي الحداد ، (ت ٢٩٢هـ) .

---

[1] معجم القراءات القرآنية 91–94 .

فهؤلاءِ وأُولئِكَ هُمْ أصحابُ القراءاتِ العشر ، وما عداها فشاذٌّ كقراءةِ يحيى بن المبارك اليزيدي ، (ت ٢٠٢هـ) ، وقراءةِ الحسن البصري ، (ت ١١٠هـ) ، والأعمش ،(ت١٤٨هـ) ، وابن جبير،(ت٩٥هـ) ، وابن محيصن،(ت ١٢٣هـ) ، وأبو الفرج الشَّنَبُوذِي ، (ت ٣٨٨هـ) ، وغيرهم [1] .

ولا تخلُو إحدى القراءاتِ العشرِ حتَّى السَّبعِ المشهورةِ مِنْ شَوَاذٍّ ، فإنَّ فيها من ذلكَ أشياءَ ، واختيارُ القُرَّاءِ السَّبعةِ إنَّمَا هُوَ لابنِ مجاهدٍ ،(ت٣٢٤هـ) ، وإلَّا فقد كان الأئمَّةُ الموثوقُ بعلمِهِم كثيرين [2] . قال أبو بكر بن العربي(ت ٥٤٣ هـ) : « ليست هذهِ السبعةُ مُتَعَيِّنَةً للجوازِ حتى لا يجوزُ غيرُهَا كقراءةِ أبي جعفرٍ، وشيبة والأعمش ونحوهم ، فإنَّ هؤلاءِ مثلُهم أو فوقَهُم »[3]. وقالَ أبو حيان (ت٧٤٥هـ) : « ليسَ في كتابِ ابنِ مجاهدٍ ومَنْ تَبِعَهُ مِنَ القراءات المشهورةِ إلَّا النَّزَرُ اليسيرُ ، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهرَ عنه سبعةَ عشرَ راويًا . ثم ساقَ أَسماءَهُم ، واقتصرَ في كتابِ ابن مجاهد على اليزيدي (ت 202 هـ) ، واشتهرَ عن اليزيدي عشرةُ أنفسٍ . فكيف يقتصرُ على السُّوسي والدوري ، وليس لهما مزيةٌ على غيرِهما ، لأنَّ الجميعَ مشتركونَ في الضبطِ والاتقانِ والاشتراكِ في الأخذِ . قالَ : ولا أعرفُ لهذا سببًا إلَّا ما قَضَى من نقصِ العِلْمِ » [4].

القياسُ عندَ القرَّاءِ في ضوابطِ القراءَةِ الصَّحيحَةِ [5] :

---

[1] ينظر : مباحث في علوم القرآن ، منَّاع القطَّان 172 ، 185.

[2] ينظر : المصدر السابق 172 ، 174.

[3] ينظر : المصدر السابق 174.

[4] الاتقان 80/1 ، ومباحث في علوم القرآن 174.

[5] منجد المقرئين لابن الجزري 15-16، ومباحث في علوم القرآن 175-177.

1- موافقَةُ القراءَةِ للعربيَّةِ بوجْهٍ من الُوجوهِ ، سواءٌ أكانَ أفصحَ أمْ فصيحًا ، لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يلزمُ قَبُولُهَا والمصيرُ إليها بالإسنادِ لَا بالرَّأيِ.

2- أنْ توافِقَ القراءَةُ أحَدَ المصاحِفِ العثمانيَّةِ ولَوِ احتمالًا.

3- أَنْ تكونَ القراءَةُ مَعَ ذلكَ صَحِيحَةَ الإسنادِ.

فإنِ اجتمعَتْ هذِهِ الأَركانُ الثلاثَةُ فَهِيَ القراءَةُ الصَّحيحَةُ ، ومَتَى اختَلَّ ركنٌ منها أَوْ أكثرُ ، أُطلِقَ عليها أَنَّهَا ضعيفَةٌ أَو شاذَّةٌ أو باطلَةٌ . قالَ أبو عمر الداني (ت444هـ) : « وأَئِمَّةُ القُرَّاءِ لَا تعملُ في شيءٍ من حروفِ القرآنِ على الأفْشَى في اللغة والأقيسِ في العربيَّةِ ، بل على الأثْبَتِ في الأثَرِ والأصحِّ في النَّقلِ ، وإذا ثَبَتَتِ الرِّوايَةُ لَمْ يَرُدَّهَا قياسُ عربيَّةٍ ولا فُشُوُّ لُغَةٍ ، لِأَنَّ القِراءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ ، يلزمُ قبولُهَا والمصيرُ إليْهَا »[1].

أَبُو حيَّان الأَندلُسِيُّ :

حياتُهُ :

لقد أَغْنَتْنَا أُسْتَاذَتُنَا الفاضِلَةُ المرحُومَةُ الدكتورة خديجة الحديثي عن إعادَةِ ترجمةِ أبى حيَّان المفصَّلَةِ ، إذ عقدتْ في كتابِهَا (أبو حيَّان النَّحوي) دراسةً مستفيضةً عَنْ سِيرَتِهِ الواسِعَةِ ، فَذَكَرتْ ترجمتَهُ وأَخبارَهُ وشيوخَهُ ومؤلفاتِهِ وآراءَهُ وكلَّ ما يتعلَّقُ بجوانبِ حياتِهِ المختلفَةِ [2] . يُزادُ على ذلكَ ما كَتَبَتْهُ عن أبى حيَّان في كتابِهَا (المدارس النحوية) ، إذ عقدَتْ فيهِ مبحثًا

[1] مباحث في علوم القرآن مناع القطان 177، وينظر : النشر 1/1، ومعجم القراءات القرآنية 101.

[2] أبو حيان النحوي : د. خديجة الحديثي.

للنَّحوِ في الأندلس أَفْرَدَتْ لأبى حيَّان فيهِ مساحةً واسعةً تناولَتْ حياتَهُ ونحوَهُ وظاهريتَهُ[1] . وسنكتفي في هذا البحثِ بترجمةٍ موجزةٍ لأبي حيَّان الأندلسيّ .

فهو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الغرناطي ، أثيرُ الدِّين أَبو حيَّان الأندلسيُّ الجيَّانِيُّ النَّفزيُّ[2] ، وُلِدَ في ضواحِي غرناطة (سنة ٦٥٤هـ).

كانَ مالكيًّا في أوَّلِ أَمرِهِ ، ثُمَّ مالَ إلى المذهبِ الظاهريّ الَّذي كانَ واضِحًا في تفسيرِهِ البحرِ المحيط ، وفي نحوِهِ ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إلى المذهَبِ الشَّافِعِي عندمَا استقرَّ بِمِصْرَ .

كانَ أَبو حيَّان نحويَّ عصرِهِ ولغويّهِ ومفسّرِهِ ومحدّثِهِ ومُقْرِئِهِ ومؤرّخِهِ وأَديبِهِ ، وذلكَ لكونِهِ على جانبٍ عظيمٍ من الثقافةِ وَسَعَةِ الاطِّلاعِ في جميعِ هذِهِ العُلُومِ ، وأَمَّا النَّحوُ فهوَ إمامُ النَّاسِ كُلِّهِم فيهِ . كانتْ وفاتُهُ في القاهرةِ يومَ السَّبتِ الثامن والعشرين من صفر سنة 745 هـ [3] .

مَوْقِفُ أَبِي حيَّان مِنَ القِراءاتِ في البحرِ المحيطِ :

أَوْلَى أَبو حيَّان القراءاتِ القرآنيةَ عنايةً كبيرةً ، ويَظْهَرُ ذلكَ واضِحًا في كتابِهِ البحرِ المحيطِ، فيقولُ : « النَّظَرُ في تفسيرِ كلامِ اللهِ يكونُ من عِدَّةِ وجوهٍ ...الوجهُ السَّابعُ : اختلافُ الألفاظِ بزيادةٍ أَوْ نقصٍ أو تغييرِ حَرَكةٍ أو إتيَانٍ بلفظٍ بدلَ لفظٍ ، وذلكَ بتواترٍ وآحادٍ ، ويؤخَذُ هذا الوَجْهُ مِنْ عِلْمِ القراءاتِ»[4].

وَتَشْتَدُّ عِنايَتُهُ بالقِراءَةِ أكثرَ إذا صَحَّ سندُهَا ، ويدافِعُ عَنْهَا ، حتَّى إِنَّهُ لَيَطْعَنُ في النَّحوِ حِينَمَا يُخَطِّئُ النُّحاةُ القراءَةَ المقطوعَ بصحَّةِ قراءَتِها ، ومِنْ شدَّةِ عنايةِ أبي حيَّان واعتدادِهِ

---

[1] المدارس النحوية : د. خديجة الحديثي 406-423.

[2] أبو حيان النحوي 29.

[3] المصدر السابق 32 ،45.

[4] البحر المحيط 7/1.

بالقراءاتِ السَّبعِ أَنَّهُ لا يُرَجِّحُ أَيًّا مِنْهَا ، وقَد ذَكَرَ ذلكَ عندَ تفسيرِهِ لقولِهِ تَعَالَى :﴿ إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ (البقرة : 249) . يقولُ : « قَرَأَ الحَرَمِيَّانِ[1] ، وأبُو عمرو[2] : غَرْفَةً ، بفتحِ الغينِ، وقَرأَ الباقونَ بِضَمِّهَا[3] ... قالَ ابنُ عطيَّة [4] : وكانَ أبو عليٍّ [5] يرجِّحُ ضَمَّ الغَيْنِ ، ورجَّحَهُ الطَّبريُّ[6] (ت310 هـ) أيضًا ، أنَّ(غَرْفَةً) بالفتحِ إنَّمَا هُوَ مصدرٌ على غيرِ اغترافٍ » [7] انتهى .

---

[1] الحرميان : هما ابن كثير المكي (ت120 هـ) ، ونافع المدني (ت 169 هـ) ، وكلاهما من القراء السبعة . ينظر في ترجمة الأول : غاية النهاية 261/1-263 ، وشذرات الذهب 240/1 ، وفي ترجمة الثاني التيسير 4 ، ومعرفة القراء الكبار 89 .

[2] أبو عمرو بن العلاء ، أحد القراء السبعة (ت154هـ) . ينظر : أخبار النحويين البصريين 22، نور القبس 25.

[3] السبعة 187.

[4] هو عبد الحق بن غالب الغرناطي (ت 541هـ) فقيه عالم بالأحكام والأحاديث ، له تفسير (المحرز الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) . ينظر في ترجمته : بغية الوعاة 2/ 73، وطبقات المفسرين للداودي 260/1، والأعلام 52/4 .

[5] هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377هـ) ينظر : انباه الرواة 273/1 ، وبغية الوعاة 216/1 ، وتاريخ بغداد 275/7.

[6] هو محمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ) .(طبقات المفسرين للداوودي 106/2، ومعرفة القراء الكبار 213).

[7] تفسير الطبري 391/2-392 .

ويُعَقِّبُ أبو حيَّان : « وهذا الترجيحُ الذي يذكرُهُ المفسرونَ والنحويونَ بينَ القراءتينِ لا ينبغي ، لأَنَّ هذه القراءاتِ كلهَا صحيحةٌ ومرويَّةٌ ثابتةٌ عن رسولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) ، ولكلٍّ منها وَجْهٌ ظاهرٌ حسنٌ في العربيَّةِ ، فلَا يُمكنُ تَرجيحُ قراءةٍ على قِراءَةٍ »[1] .

إنَّ هذا التضييقَ من أبي حيَّان لِمَا فيهِ سَعَةٌ مِنَ الاعتبارِ لِلْقراءاتِ ، لِأَنَّ التَّرجيحَ بُنِيَ على أُسسٍ خارجةٍ غالبًا عَنِ الرِّوايةِ وصحَّةِ القراءةِ ، وهي اللغةُ والنَّحوُ والبلاغةُ والمعنَى وما إليها ، مَعَ الاتِّفاقِ على قبولِ القراءَةِ والاعتدادِ بِهَا إلَّا مَا خَرَجَ عن قواعدِ اللغةِ أو النَّحوِ المتَّفق عليهما، كقراءةٍ لابن عامر ، وحمزة .

يقولُ أَبو حيَّان عندَ تفسيرِ قولِهِ تَعَالى : ﴿ وَإِذْ وٰاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (البقرة :51) : « قرأَ الجمهورُ : (وَاعَدْنَا) ، و قَرأَ أَبُو عمرٍو : (وَعَدْنَا) بغيرِ (ألفٍ) هنا وفي الأعـرافِ[2] ، وطه[3]. وقد رَجَّحَ أبو عبيدة [4] قِراءَةَ مَنْ قَرَأَ (وَعَدْنَا) بغيرِ ألفٍ، وأنكرَ قراءَةَ مَنْ قَرَأَ (وَاعَدْنَا) بالألفِ وافَقَهُ على معنَى مَا قالَ أبو حاتم[5] ، ومكي[6]،ولَا وَجْهَ لِتَرجيحِ إحدَى القِراءَتينِ على الأُخرَى، لأَنَّ كلًّا مِنهُمَا متواترٌ، فَهُمَا في الصّحَةِ على حَدٍّ سَواءٍ»[7].

---

[1] البحر المحيط 265/2.

[2] سورة الأعراف 142.

[3] سورة طه : 80.

[4] هو معمر بن المثنَّى (ت 208–213هـ) ينظر: المعارف 543، مراتب النحويين44، معجم الأدباء 154/9.

[5] هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ، عالم باللغة والشعر والقراءات (ت 255هـ). ومراتب النحويين 80 ، وأخبار النحويين 70 ، والفهرست 92) .

[6] هو مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ينظر : معجم الأدباء 167/19–169، وغاية النهاية 309/2–310 .

[7] البحر المحيط 199/1.

ولَمْ يَقتَصِر دِفاعُ أبي حيَّان عَنْ القُرَّاءِ السبعةِ بلْ تعدَّى ذلكَ إلى غيرِهِم مِنَ القُرَّاءِ ففي قولِهِ تعالى : ﴿ وإذْ قلْنَا للملائِكَةِ اسْجدُوا لآدَمَ ﴾ (البقرة : 34) .

يقولُ: « قرأَ الجمهورُ: للملائكةِ » بجرِّ التَّاءِ ، وقرأَ أبو جعفر يزيد بن القعقاع [1]، وسليمانُ بن مهران[2]، بِضَمِّ التَّاءِ اتباعًا لحركةِ الجيم ، ونقلَ إنَّهَا لغةُ أزد شنوءة . قالَ الزجاجُ [3] : هذا غلطٌ من أبي جعفر. وقالَ الفارسي: هذا خطأٌ . وقالَ ابنُ جنِّي [4] : لأنَّ كسرةَ التَّاءِ كسرةُ إعرابٍ ، وإنَّما يجوزُ هذا الذي ذَهَبَ إليهِ أبو جعفر إذا كانَ ما قبلَ الهمزةِ ساكنًا صحيحًا، نحو: ﴿وقالَتِ اخْرُجْ﴾ (يوسف:31). وقالَ الزَمخشري [5] : « لا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيَّةِ بحركةِ الاتباعِ إلَّا في لغةٍ ضعيفةٍ ، كقولِهِم : الحمدِ لِلهِ » [6] . انتهَى كلامُهُ .

وإذا كانَ ذلكَ في لغةٍ ضعيفةٍ وقد نقلَ أَنَّها لغةُ أَزد شنوءة ، فلا ينبغي لَهُ أَنْ يُخَطِّأَ القارئُ بها ، ولا يُغَلِّطَ ، والقارئُ بها أبو جعفر ، أحدُ القرَّاءِ المشاهيرِ الَّذينَ أخذُوا القرآنَ عَرَضًا عن عبدِ اللهِ بن عباس[7] ، وغيرِهِ مِنَ الصَّحَابَة ، و هُوَ شيخُ نافعِ بنِ أَبِي نُعَيْمٍ ، أَحَدُ القُرَّاءِ السَّبعَةِ .وقد عُلِّلَ ضَمُّ التاءِ لِشَبَهِهَا بألفِ الوصلِ ، ووجهُ الشَّبهِ أنّ الهمزةَ تسقطُ في الدَّرْجِ لكونِهَا ليستْ

---

[1] هو يزيد بن القعقاع تابعيٌّ (ت 127–133هـ) . طبقات ابن سعد356/6، النشر 179/1.

[2] هو سليمان بن مهران الأعمش تابعيٌّ (ت 148 هـ) .طبقات ابن سعد342/6، ومعرفة القراء الكبار 87 ، غاية النهاية 315/1.

[3] هو إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج النحوي (ت 311هـ) انباه الرواة 159/1 ، أخبار النحويين البصريين 108، بغية الوعاة 179/1.

[4] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ) . انباه الرواة 335/2 ، تاريخ بغداد /311. 11

[5] جار الله محمود بن عمر الزَّمخشري (ت 538 هـ) ترجمته في: انباه الرواة 265/3، وبغية الوعاة 388/1.

[6] ينظر : المحتسب 37/1، وإعراب القرآن للنحاس 120/1.

[7] عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، صحابي (ت 68 هـ) المعارف 123، و الإصابة 141/4–152.

بأصلٍ ، والتاءُ في (الملائكةِ) تسقطُ أيضًا لأنَّها ليست بأصلٍ ، أَلَا تَراهُم قالُوا : (للملائكةِ) . وقيلَ ضُمَّتْ لأنَّ العربَ تَكرَهُ الضَّمَّةَ بعدَ الكسرَةِ لِثِقَلِهَا) [1].

فَقَدْ كانَ أبو حيَّان يتلمَّسُ وجوهًا نحويَّةً للقراءاتِ ، فَهُوَ يُخرِّجُ كُلَّ القراءاتِ ، ففي قولِهِ تَعالى : ﴿ إنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾ (البقرة : 70) يَقُولُ : « قَرَأَ الجمهور : (تشابَهَ)[2] ، جَعَلُوهُ فِعْلًا ماضِيًا على وزنِ تَفَاعَلَ ، مُسندًا لضميرِ البقرِ ، على أنَّ (البقرَ) مذَكَّرٌ .

وقرأَ الحسنُ [3] (تَشَابَهُ) بضَمِّ الهاءِ ، جَعَلَهُ مُضارِعًا محذوفَ التَّاءِ ، ماضيَهُ (تَشَابَهَ) وفيهِ ضميرٌ يَعودُ على البَقَرِ على أَنَّ البَقرَ مُؤَنَّثٌ .

وقرأَ الأَعرجُ [4] كذلكَ ، إلَّا أنّهُ شَدَّدَ الشِّينَ جَعَلَهُ مضارِعًا وماضيَهُ (تَشَابَهَ) أُصلُهُ (تَتَشابَهُ) فأُدْغِمَ ، وفيهِ ضميرٌ يعودُ على البَقَرِ. ورُوِيَ أيضًا عَنِ الحسنِ[5] .

قرأَ محمد المعيطي المعروفُ بذِي الشَّامَةِ [6]: (تشَبَّهَ) علينا[7] ، وقرأَ مُجَاهدٌ[8] (تَشَبَّهَ) جعلَهُ ماضيًا على (تفَعَّلَ)[9] .

---

[1] البحر المحيط 152/1.

[2] مختصر شواذ قراءات القرآن لابن خالويه 6-7.

[3] الحسن البصري (ت 110 هـ) . حلية الأولياء 131/2 ، و وفيات الأعيان69/2).

[4] هو عبد الرحمن بن هرمز (ت 117 هـ). (المعارف 465، أخبار النحويين16، غاية النهاية 381/1).

[5] مختصر شواذ قراءات القرآن لابن خالويه 70.

[6] المعيطي : هو محمد بن عمرو بن الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، ذكره المرزباني في الشعراء ص 401 ، ولي الكوفة من قبل يزيد بن عبد الملك (ت سنة 61 هـ).

[7] مختصر شواذ قراءات القرآن لابن خالويه 70.

[8] هو مجاهد بن جبر(ت 103 هـ) . (المعارف 444، غاية النهاية 44/2، طبقات الحفاظ 35).

[9] مختصر شواذ قراءات القرآن لابن خالويه 70.

وقرأَ ابنُ مسعود[1](يُشَّابَهُ) بالياءِ وتشديدِ الشِّينِ[2]، جُعِلَ مضارِعًا من تَفَاعَلَ ، ولكنَّهُ أدغَمَ التَّاءَ في الشِّينِ ، وقُرِيءَ (مُتَشبِّهٌ) اسمُ فاعلٍ مِنْ تَشَبَّهَ . وقرأَ بعضُهُم (يَتَشَابَهُ) مضارعُ تَشَابَهَ ، وفيهِ ضميرٌ يعودُ على البقرِ . وقرأَ أُبَيٌّ [3] (تَشَابَهَتْ) ، وقرأَ الأعمشُ (مُتَشَابَهٌ ، ومَتَشَابِهَةٌ) وقرأَ ابنُ أَبِي إسحق[4] (تَشَّابَهَتْ) بتشديدِ الشِّينِ مَعَ كونِهِ فِعْلاً ماضيًا وبتاءِ التأنيثِ آخرَهُ ، فهذِهِ اثنتَا عشرةَ قراءةً . وتوجيهُ هذِهِ القراءاتِ ظاهِرٌ، إلَّا قراءةَ ابنِ أبي اسحقٍ (تَشَّابَهَتْ)، فقالَ بعضُ النَّاسِ لا وَجْهَ لَهَا . وَتَبَيَّنَ مَا قالَهُ إنَّ تَشديدَ الشِّينِ إنَّما يكونُ بإدغامِ التَّاءِ فيها ، والماضِي لَا يكونُ فيهِ تاءَانِ ، فتبقَى إحداهُمَا وتُدغَمُ الأُخرَى . ويمكنُ أنْ توجَّهَ هذِهِ القراءةُ على أَنَّ أُصلَهُ اشَّابَهَتْ ، والتَّاءُ هي تاءُ البقرِ ، وأصلُّهُ (إنَّ البقرَ اشَّابَهَتْ عَلَيْنَا) ويُقوِّي ذلكَ لحاقُ تاءِ التأنيثِ في آخرِ الفعلِ أَو(اشَّابَهَتْ) أصلُهُ (تَشَّابَهَتْ) فأُدْغِمَتِ التَّاءُ في الشِّينِ واجْتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ . فحينَ أَدْرَجَ ابنُ أبي إسحق القراءةَ صارَ اللَّفظُ (إنَّ البَقَرَ اشَّابَهَتْ) فظنَّ السَّامِعُ أنَّ تاءَ البقرةِ هي تاءٌ في الفعلِ ، إذِ النُّطْقُ واحِدٌ ، فتوهَّمَ أَنَّهُ قَرَأَ (تَشَابَهَتْ) ، وهذا لَا يُظَنُّ بابنِ أبي إسحق فأَنَّهُ ، رأسٌ في علمِ النحوِ ، ومِمَّنْ أخذَ النَّحوَ عَنْ أصْحابِ أبي الأسود الدُّؤلِي[5] مُسْتَنْبِطِ عِلْمِ النَّحْوِ . وقد كانَ ابنُ أبي إسحاق لَيَزْرِي على العربِ وعلى مَنْ يَسْتَشْهِدُ بكلامِهِم ، كالفرزدقِ إذا جاءَ في شعرِهِم ما ليسَ بالمشهورِ في كلامِ العربِ ، فكيفَ يقرأُ قراءةً لَا وَجْهَ لَهَا)[6] .

---

[1] عبد الله بن مسعود صحابي ، (ت 32 هـ) . (طبقات ابن سعد 15/3 ، المعارف 249 ، أسد الغابة 384/3).

[2] مختصر شواذ قراءات القرآن لابن خالويه 70.

[3] هو أُبيّ بن كعب ، أبو منذر الأنصاري (ت20هـ) . (غاية النهاية 65/1 ، والأعلام 32/1-33)

[4] هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري (ت 117 هـ) . مراتب النحويين12. (الجرح والتعديل 4/2 ، إنباه الرواة 104/2).

[5] هو ظالم بن عمرو (ت 69 هـ) . (معجم الأدباء34/12، إنباه الرواة 13/1).

[6] البحر المحيط 254/1 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس 185/1.

لقد دافعَ أَبُو حيَّان بحماسٍ عَنِ القراءاتِ ، وأخذَ يُبَيّنُ عيوبَ مَنْ يَطْعَنُ على القُرَّاءِ وَيَرُدُّ عَلَيْهِم ، وَيَقِفُ إلى جانبِ القُرَّاءِ ، مُسْتَشْهِدًا على وَجْهِ مَا قَرَأُوا بِهِ بلغاتِ العرَبِ وكلامِهِم نَظْمِهِ ونَثْرِهِ . فعندَ تفسيرِهِ لقولِهِ تَعالَى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (البقرة : 284) ، يقولُ : « ... وقالَ الزَّمخشري : ومُدْغِمُ الرَّاءِ في اللَّامِ لاحِنٌ مُخْطِيءٌ خطأً فاحشًا ، وراويهِ عَنْ أبي عمرٍو مُخْطِيءٌ مرَّتينِ ، لأَنَّهُ يلحنُ وينسبُ إلى أعلمِ النَّاسِ بالعربيَّةِ ، ما يُؤْذَنُ بجهلٍ عظيمٍ . والسَّبَبُ في نحوِ هذِهِ الرواياتِ قِلَّةُ ضبطِ الرُّواةِ ، والسَّبَبُ في قِلَّةِ الضَّبطِ قِلَّةُ الدرايَةِ ، ولَا يَضْبطُ نحوَ هذا إلَّا أهلُ النحوِ . انتهى كلامُهُم[1].

وذلكَ على عادتِهِم في الطَّعْنِ على القُرَّاءِ ، وأمَّا ما ذُكِرَ أنَّ مُدْغِمَ الرَّاءِ في اللَّامِ لاحِنٌ مُخْطِيءٌ خَطأً فاحِشًا إلى آخِرِهِ... فهذِهِ مسألَةٌ اخْتَلَفَ فيها النَّحويُّونَ، فَذَهَبَ الخليلُ[2] وسيبويه[3] وأصحابُهُ إلى أنَّهُ لَا يَجُوزُ إدغامُ الرَّاءِ في اللَّامِ مِنْ أجْلِ التَّكريرِ الَّذي فيها و لَا في لنُّونِ [4] . قالَ أبو سعيد[5] : « ولَا نَعْلَمُ أحدًا خالفَهُ إلَّا يعقوب الحضرمي [6] ، وإلَّا ما وَرَدَ عن أبي عمرٍو أنّهُ كانَ يُدْغِمُ الرَّاءَ في اللَّامِ مُتَحَرِّكًا بحركَةِ مَا قَبْلَهَا ، نحو: ﴿ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (الفتح :14)،

---

[1] الكشاف 407/1.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ) .(أخبار النحويين البصريين 25–32، إنباه الرواة 341/1، و الفهرست 42).

[3] عمرو بن عثمان ، لزم الخليل ونقلَ آراءَهُ في الكتاب 0 ت 180هـ) . (مراتب النحويين 65 ، وطبقات النحويين واللغويين 110–114 ، وإنباه الرواة 346/2).

[4] الكتاب 448/4.

[5] هو الحسن بن عبدالله السيرافي (ت 368هـ) .(تاريخ بغداد 341/7، ومعجم الأدباء 8 /145، وإنباه الرواة 313/1).

[6] أبو محمد ، يعقوب الحضرمي ، أحد القراء العشرة (ت 205 هـ) .(معرفة القراء الكبار 130، وغاية النهاية 386/2).

﴿العُمُرِ لِكَيْ لَا﴾[1] (النحل :70، والحج :5)، ﴿واسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرّسُولُ﴾ (النساء: 64) ،فإنْ سَكَّنَ مَا قبلَ الرَّاء أَدْغَمَهَا في اللَّامِ في موضِعِ الضَّمِّ والكَسْرِ ، نحو : ﴿ الأَنْهَارُ لَهُمْ ﴾ (البقرة: 266) ، و ﴿النَّارُ لِيَجْزِيَ﴾ (إبراهيم50–51)، فإنِ انْفَتَحَتْ وكانَ مَا قَبْلَهَا حَرفُ مدٍّ وَلِينٍ أوْ غيرِهِ، لم يُدْغَمْ، نحو: ﴿ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ﴾ (يوسف :21) ، و﴿الأَبْرارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (الانفطار:13، والمطففين: 22) ، فإنْ سُكِّنَتِ الرَّاءُ أَدْغَمَهَا في اللَّامِ ، وأجازَ ذلكَ الكسائيُّ [2] والفرَّاءُ [3] ، وحكياه سماعًا ، ووافَقَهُمَا على سماعِهِ روايَةً ، وأجازَهُ أَبو جعفر الرُّؤاسي[4]، وهو إمامُ أئمةِ اللغةِ العربيَّةِ مِنَ الكوفيينَ ، وقد وافَقَهُم أبو عمرو على الادغامِ روايَةً وأجازَهُ ، وتابَعَهُ يعقوب ، وذلكَ من روايَةِ الوليد بن حَسَّان[5] ، والادغامُ وَجْهٌ من القياسِ . ثُمّ يَرُدُّ قائِلًا : وقد اعتمدَ بعضُ أصحابِنَا على أنَّ مَا وَرَدَ عن القرَّاءِ من الادغامِ الَّذي مَنَعَهُ البصريُّونَ يكونُ ذلكَ إخفاءً لا إدغامًا ، وذلكَ لَا يَجوزُ أَنْ يُعْتَقَدُ في القُرَّاءِ أنّهُم غَلَطُوا وما ضَبَطُوا ولَا فَرَّقُوا بينَ الإخفاءِ والادغامِ .

وعَقَدَ هذا الرَّجلُ بابًا ، قالَ : هَذا بابٌ يُذكَرُ فيهِ مَا أَدغَمَتْ القُرَّاءُ مِمّ ذُكِرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ادغامُهُ ، وهَذا لَا يَنْبغِي ، فإنَّ لسانَ العربِ ليسَ محصورًا فيما نقلَهُ البصريُّونَ فقط ، والقِراءاتُ لَا تَجِيءُ على مَا عَلِمَهُ البصريُّونَ ونقلُوهُ ، بَلِ القُراءُ من الكوفيينَ يكادونَ يكونُونَ مثلَ قُرَّاءِ

---

[1] رُسِمَت الآية في المصحف بقراءة حفص عن عاصم (العمر لكيلا) .

[2] أبو الحسن علي بن حمزة رأس المدرسة الكوفية في النحو (ت 189 هـ). (وفيات الأعيان).

[3] يحيى بن زياد الفراء من نحاة الكوفة المشهورين (ت 207 هـ) (طبقات الزبيدي131، تاريخ بغداد 149/14، إنباه الرواة 1/4).

[4] هو محمد بن أبي سارة ، أستاذ الكسائي (ت بحدود 206 هـ).(معجم الأدباء 121/18 ، إنباه الرواة 4/ 99)، وأبو جعفر الرؤاسي للدكتور عبد الله الجبوري.

[5] هو الوليد بن حسان التوزي البصري ، روى القراءة عرضًا عن يعقوب الحضرمي (غاية النهاية 359/2) . وقد وردَ اسمُهُ في البحر المحيط 261/2 : (الوليد بن حسن).

البصرةِ ، وقَد اتَّفَقَ على نَقْلِ ادغامِ الرَّاءِ في اللَّامِ كبيرُ البصريينَ ورأسُهُم أَبو عمرٍو بن العلاء ويعقوبُ الحضرمي ، وكبراءُ أهلِ الكوفةِ الرؤاسي والفراء ، وأَجازُوهُ ورَوَوْهُ عن العربِ ، فوجبَ قبولُهُ والرجوعُ فيهِ إلى علمِهِم ونقلِهِم ، إذ مَنْ عَلِمَ حُجَةً على مَنْ لَمْ يَعَلَمْ . ويقولُ : وأَمَّا قولُ الزمخشريّ . إنَّ راويَ ذلكَ عن أبي عمرٍو مخطئٌ مَرَّتينِ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ ذلكَ صَوَابٌ ، والَّذي رَوَى ذلكَ عَنْهُ الرُّواةُ ، ومنهم أبو محمدٍ اليزيدي [1] ، وهُوَ إمامٌ في النَّحوِ، إمامٌ في القراءاتِ ، إمامٌ في اللُّغاتِ » [2].

ولم يَقصرْ أبو حيان دفاعَهُ على القراءاتِ وتبيين عُيوبِ مَنْ يطعَنُ على القُرَّاءِ ويَرُدُّ عليهم ، يأخذُ بتوجيهِ القراءةِ توجيهًا نحويًّا . ومِنْ ذلكَ قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ وعلى الذينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَ ةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ (البقرة :184) :« قرأَ الجمهورُ(يَطِيقُونَهُ) مضارع أُطاقَ ، وقرأ حُمَيْدٌ[3] : (يُطَوّقُونَهُ) مِنْ أَطوقَ ، كقولِهِم :(أطولُ) في أطالَ وهو الأصلُ ...وقَرَأَتْ فِرقَةٌ مِنْهُم عكرمةُ[4] :(يُطَيّقُونَهُ) وَهِيَ مَرويَّةٌ عن مجاهد وابن عباس. وقُرِئَ أيضًا هكذا، لكن بِضَمِّ ياءِ المضارعِ على البناءِ للمفعولِ[5].

وَرَدَّ بَعْضُهُم هذِهِ القراءةِ ، وقالَ : هيَ باطلةٌ ، لأَنَّهُ مأخوذٌ مِنَ الطَّوقِ . قالُوا : ولازمةٌ فيهِ ، ولَا مدخلَ للياءِ في هذا المثالِ . وقالَ ابنُ عطيَّة (ت542هـ) : تشديدُ الياءِ في هذِهِ اللفظةِ ضعيفٌ.

---

[1] أبو محمد اليزيدي ، الإمام يحيى بن المبارك (ت 202 هـ) .(غاية النهاية 375/2).

[2] البحر المحيط 261/2.

[3] هو حميد بن قيس الأعرج ، روى عنه أبو عمرو بن العلاء ، وسفيا بن عيينة (ت130هـ). (غاية النهاية 165/1).

[4] هو عكرمة بن عبد الله مولى عبد الله بن عباس ، تابعي ، عالم ثقة (ت 106هـ).(غاية النهاية 515/1).

[5] ينظر : مختصر شواذ قراءات القرآن لابن خالويه 11-12.

انتهى .

وإنَّما ضَعفَ هذا ، أو امتنعَ عندَ هؤلاءِ لأنَّهم بَنُوا على أَنَّ الفعلَ على وزنِ (تَفَعْيَلَ) مِنَ الطَّوقِ كقولهم : تَدَيَّرَ المكانَ ، وما بِهَا دَيَّارٌ، فأُصلُهُ (تُطَيُّوقُونَ) اجتمعت ياءٌ وواوٌ وسُبِقَتْ إحدَاهَا بالسُّكونِ، فَأُبْدِلَت الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ فيها الياءُ ، فَقِيلَ تَطَيَّقَ يَتَطَيَّقُ ، فهذا توجيهُ هذِهِ القراءَةِ ، وهُوَ توجيهٌ نحويٌّ واضِحٌ »[1] .

وقد يَلْتَمِسُ أبو حيان للقراءةِ وجهًا جائزًا في العربيَّةِ ، فَمِنْ ذلكَ قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى: ﴿ فلَا رَفَثَ ولَا فُسُوقَ ولَا جِدالَ في الحَجِّ ﴾ (البقرة : 197) . قالَ الزمخشري :« وقرأَ أبو عمرو بن كثير الأَوَّلَيْنِ بالرَّفعِ ، والآخرَ بالنَّصْبِ ، لأَنَّهُمَا حَمَلَا الأَوَّلَيْنِ على معنَى النَّهْيِ ، كأَنَّهُ قِيلَ : فَلَا يكونَنَّ رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ ، والثَّالثُ على معنىَ الإخبارِ بانتفاءِ الجدالِ ، كأَنَّهُ قِيلَ : ولَا شَكَّ ولَا خِلافَ في الحَجِّ ...» انتهى كلامه .

وفيهِ تعقيباتٌ ، الأَوَّلُ : تأويلُهُ على أَبِي عمرٍو وابنِ كثيرٍ أَنَّهُما حَمَلَا الأَوَّلَيْنِ على معنَى النَّهْيِ بِسَبَبِ الرَّفْعِ ، والثَّالثُ على الإخبارِ بسببِ البناءِ ، والرَّفْعُ والبناءُ لَا يَقْتَضِيَانِ شيئًا مِنْ ذلكَ، بَلْ لَا فَرقَ بينَ الرَّفْعِ والبناءِ في أَنَّ مَا كانَا فيهِ كانَ مَبْنِيًّا . وأَمَّا أَنَّ الرَّفْعَ يَقْتَضِي النَّهيَ ، والبناءَ يَقْتَضِي الخبرَ ، فَلَا . ثُمَّ قراءَةُ الثَّلاثَةِ بالرَّفْعِ ، وقراءَتُهَا بالبناءِ يَدلُّ على ذلكَ غايةَ مَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ قراءَةَ البناءِ نَصٌّ على العمومِ ، وقراءَةُ الرَّفْعِ مُرجِّحَةٌ لَهُ ، فقراءَتُهُمَا الأَوَّلَيْنِ بالرَّفْعِ والثَّالثِ بالبناءِ على الفَتْحِ إنَّمَا ذلكَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ، إذْ لَمْ يتأَدَّ ذلكَ إليْهِمَا إلَّا على هذا الوجْهِ مِنَ الوُجُوهِ الجائِزَةِ في العربيَّةِ في مِثْلِ هذا التَّركِيب... » [2] .

وكانَ أَبُو حيَّان لا يتَرَدَّدُ في الرَّدِّ على مُنْكِرِي بعضِ القِرَاءَاتِ ، إذا جاءَتْ على لُغَةٍ مِنْ لغاتِ العَربِ ، فَمِنْ ذلكَ رَدُّهُ على الفَرَّاءِ في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى: ﴿ وإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ...﴾ (الإسراء :6) ، فقالَ : « ... وقرأَ الحَسَنُ ويحيى بن يعمر،

---

[1] البحر المحيط 35/2 ، وينظر 395،396/3.

[2] البحر المحيط 87/2–90 ، وينظر 24/1، 42، 77، 95.

وعكرمة (أَمِرْنَا) بِكسْرِ الميمِ ، وحَكَاهَا النَّحاسُ[1]، ، وصاحبُ اللَّوامح[2] عَنْ ابن عبَّاس ، وَرَدُّ الفراءِ هذِهِ القراءَةِ لَا يُلْتَفَتُ إِليهِ ، إِذْ نُقِلَ أَنَّهَا لُغَةٌ كفتحِ الميمِ ، ومَعنَاهَا كثَّرْنَا . حَكَى أبو حاتِم عن أبي زيدٍ : يُقالُ : أَمِرَ اللهُ مالَهُ وَأَمَرَهُ ، أي كثَّرَهُ بِكَسرِ الميمِ وفتحِهَا »[3] .

ويُعَقِّبُ أبُو حيَّان على هذِهِ القراءَةِ أَنَّهُ قرأَ في المنامِ هذِهِ الآيةَ ، فقال :« ... ورأيتُ في النَّومِ أَنِّي قرأتُ وقُرِأَ بحضرتِي : ﴿ وإِذَا أَرَدْنَا أنْ نُهْلِكَ قَريَةً أَمَّرْنَا مُتْرَفِيها﴾ ... الآية ،تشديدِ الميمِ ، فأَقولُ في النَّومِ : ما أفْصَحَ هذِهِ القراءةَ . والقولُ الذي حقَّ عليهِم هُوَ وعيدُ اللهِ الذي قالَهُ رسولُهُم»[4].

ومن رُدودِ أَبي حيَّان على منكري بعضِ القراءاتِ قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تعالى : ﴿وَلَبِثُوا في كَهْفِهِمْ ثلاثمائَةٍ سِنينَ وازْدَادُوا تِسْعًا ﴾ (الكهف :25) : «...وقرأَ حمزةُ والكسائيُّ ، وطلحةُ[5] ، ويحيَى[6] ، والأَعمشُ[7] ، والحسنُ[8] ، و ابنُ أَبِي ليلى[9] ، و خلف[10] ، وابن سعدان[11]، وابن

---

[1] أبو جعفر أحمد بن محمد (ت338هـ)، له إعراب القرآن. (معجم الأدباء 224/4، وفيات الأعيان 99/1).

[2] صاحب اللوامح هو أبو فضل الرازي (ت454هـ) . (معجم القراءات122).

[3] البحر المحيط 20/6 ، وينظر: 47/1-48و149/1، والمحتسب 17/2.

[4] البحر المحيط 20/6.

[5] هو طلحة بن مصرف الكوفي (ت 112 هـ). (غاية النهاية 343/1).

[6] يحيى بن يعمر (ت90 هـ) . (غاية النهاية 38/2).

[7] سليمان بن مهران الأسدي الكوفي (ت 148هـ) .(غاية النهاية 315/1).

[8] هو الحسن البصري (ت110هـ) .(طبقات ابن سعد 156/7، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري 13-25).

[9] هو أبو عبد الرحمن محمد بن أبي ليلى القاضي الكوفي (ت148هـ). (غاية النهاية 165/2).

[10] خلف بن هشام ، أحد القراء العشرة (ت 229هـ).(غاية النهاية 272/1، تهذيب التهذيب 156/3).

[11] هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي ، (ت 231هـ) .(غاية النهاية 143/2).

عيسى الأصبهاني[1] ، وابن جبير الانطاكي[2] : (مائةِ) بغيرِ تنوينٍ مضافًا إلى سنينَ ، أوْقَعَ الجَمْعَ موقِعَ المُفرَدِ . وأنْحَى أبو حاتِمٍ[3] على هذهِ القراءَةِ ، ولَا يَجوزُ لَهُ ذلكَ » [4] .

قَدْ يَرُدُّ أَبُو حيَّان على مَنِ اتَّهَمَ القارِئَ بالسَّهْوِ في قراءَتِهِ ، ومِنْ ذلكَ رَدُّهُ على ابنِ جنّي، فقالَ: في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وإِسْتَبْرَقٍ ﴾ (الكهف 31): « وقرأَ ابنُ محيصن[5] (واسْتَبْرَقَ) بوصلِ الألفِ وفتحِ القافِ ، حيثُ وقَعَ ، جَعَلَهُ فِعْلًا ماضيًا على وزنِ (اسْتَفْعَلَ) مِنَ البَريقِ : وذَكَرَ أَبُو الفَتْحِ ابن جنّي[6] قراءةَ فتحِ القافِ ، وقالَ : هذا سَهْوٌ أوْ كالسَّهْوِ» . انتهى.

وإنَّمَا قالَ ذلكَ لأنَّهُ جَعَلَهْ اسمًا ، ومَنْعُهُ مِنَ الصَّرفِ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ غيرُ عَلَمٍ ، وقَد أَمْكَنَ جَعْلُهُ فِعْلًا ماضيًا ، فَلَا تكونُ هذِهِ القراءَةُ سهوًا[7] .

وكانَ أبو حيَّان يَرُدُّ بعضَ القراءاتِ المخالفةِ لسوادِ المصحفِ ، والمتواترِ ، ويَرُدُّهَا إلى التفسيرِ لَا إلى القراءَةِ ، فَمِنْ ذلكَ قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى: وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيّاهُ﴾ (الإسراء :23) : « قَرَأَ الجمهورُ (وَقَضَى) فِعْلًا ماضِيًا مِنَ القَضاءِ .

---

[1] هو سليم بن عيسى الكوفي (ت 188هـ) .(غاية النهاية 318،319/1).

[2] هو أحمد بن جبير ، أبو حفص من كبار القراء (ت 258هـ) .(معرفة القراء 207/1، وغاية النهاية 42/2).

[3] أبو حاتم السجستاني ، عالم باللغة والشعر والقراءات (ت 255هـ) .(مراتب النحويين 80، وأخبار النحويين 70 ، والفهرست 92).

[4] البحر المحيط 117/6.

[5] محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي المكي (ت 123هـ) . (غاية النهاية 143/2).

[6] هو أبو الفتح عثمان بن جني(ت 3292 هـ) . (تاريخ بغداد 311/11، إنباه الرواة 335/2).

[7] البحر المحيط 122/6.

وقَرَأَ بعضُ ولدِ معاذ بن جبل (وقَضَاءُ رَبِّكَ) مصدرُ قَضَى مرفوعًا على الابتداءِ ، و (أنْ لَا تَعْبُدُوا) الخبرُ . وفي مصحفِ ابنِ مسعودٍ وأصحابِهِ ، وابنِ عبَّاسٍ ، وابنِ جبيرٍ ، والنخعي[1] ، وميمون بن مهران[2] مِنَ التَّوصِيَةِ . وقرأَ بَعْضُهُم ، (وأَوْصَى) مِنَ الإيصاءِ ، ويَنْبَغِي أنْ يُحْمَلَ ذلكَ على التَّفسيرِ لأَنَّهَا قراءَةٌ مخالِفَةٌ لسوادِ المصحفِ . والمتواترُ هُوَ : (وقَضَى) ، وهُوَ المستفيضُ عَنِ ابنِ مسعودٍ ، وابنِ عباسٍ ، وغيرِهِم في أسانيدِ القُرَّاءِ السَّبعةِ»[3] .

ومثلُ ذلكَ قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فلا يُسْرِفْ في القَتْلِ إِنَّهُ كانَ مَنْصُورًا ﴾ (الإسراء : 33) : قَرَأَ الجمهورُ: (فَلَا يُسْرِفْ) بياءِ الغيبةِ....

وقالَ ابنُ عطيَّة : ... وفي قراءَةِ أُبَيٍّ : (فَلَا تُسْرِفُوا في القَتْلِ إِنَّ وَلِيَّ المَقْتُولِ كانَ مَنْصُورًا) انتهى . رَدَّهُ على (و لَا تَقْتُلُوا). والأَوْلَى حَمْلُ قولِهِ : (إِنَّ وَلِيَّ المقتولِ) على التَّفْسِيرِ لَا على القراءَةِ ، لمخالفتِهِ السَّواد ، ولأنَّ المستفيضَ عَنْهُ (إِنَّهُ كانَ منصورًا) كقراءَةِ الجماعةِ ، والضميرُ في (إِنَّهُ) عائدٌ على الولِيِّ لتناسقِ الضمائرِ ...»[4] .

وتكونُ القراءَةُ مقبولةً عندَ أبي حيَّان إذا نُقِلَتْ عَنِ الثِّقاتِ ، وإِنْ كانَ غيرُهَا هُوَ أفصَحُ وأقيَسُ ، فَمِنْ ذلكَ قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى : ﴿ قَالُوا سَواءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الوَاعِظِينَ﴾ (الشعراء : 136) : « قَرَأَ الأعمشُ بالإدغامِ في :(أَوَعَظْتَ) ، إِلَّا أَنَّهُ زادَ ضميرَ المفعولِ ، فَقَرَأَ (أَوَعَظْتَنَا) ، ويَنْبَغِي أنْ يكونَ إِخفاءً ، لأنَّ الظَّاءَ مجهورةٌ مُطْبَقَةٌ ، والتَّاءَ مهموسَةٌ مُنْفَتِحَةٌ ، فالظَّاءُ أقْوَى مِنَ التَّاءِ ، والإدغامُ إِنَّمَا يحسنُ في المُتَمَاثِلَيْنِ أوْ في المتقارِبَيْنِ إذا كانَ

---

[1] هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد النخعي (ت 96هـ) .(غاية النهاية 380/1).

[2] ميمون بن مهران ، تابعيٌّ ، (ت147هـ) . (تذكرة الحفاظ 98، تهذيب التهذيب390/10.

[3] البحر المحيط 25/6، وينظر : 66/6، و125، 127، 138، 218.

[4] المصدر السابق 34/6.

الأَوَّلُ أنقصَ مِنَ الثَّانِي ، وأَمَّا إدغامُ الأَقْوَى في الأضعفِ فَلَا يحسنُ ، على أنَّهُ قد جاءَ مِنْ ذلكَ أشياءُ في القرآنِ بنقلِ الثِّقاتِ، فوجَبَ قبولُهَا وإنْ كانَ غيرُهَا هُوَ أفصَحُ وأقْيَسُ»[1].

وَقَدْ يَلْتَمِسُ أبو حيَّان وَجْهًا مِنْ أوْجِهِ النَّحوِ لِيُخَرِّجَ عَلَيْها القراءَةَ الَّتِي قَد تَرِدُ مِنْ بعضِ العلماءِ، فَمِنْ ذلكَ قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ (الفلق : 2): (قرأَ الجمهورُ: (مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ) بإضافةِ (شَرِّ) إلى (مَا) ، و(مَا) عامٌّ يَدخُلُ فيهِ جميعُ مَنْ يُوجَدُ مِنْهُ الشَّرُّ مِنْ حيوانٍ مكلَّفٍ وغيرِ مكلَّفٍ..وقرأَ عمرُو بن فائد [2]: (مِنْ شَرٍّ) بالتَّنوينِ. قالَ ابنُ عطيَّة: وقرأ عمرو بن عبيد[3]، وبَعْضُ المعتزلَةِ القائلينَ بأنَّ اللهَ تَعالَى لَمْ يَخْلُقِ الشَّرَّ: (مِنْ شرٍّ) بالتَّنوينِ، (مَا خَلَقَ) على النَّفيِ، وهِيَ قراءةٌ مردودةٌ مبنيَّةٌ على مذهبٍ باطلٍ ، اللهُ خالِقُ كلَّ شَيءٍ.

ولهذِهِ القراءةِ وَجْهٌ غيرُ النَّفيِ ، فَلَا يَنْبَغِي أنْ تُرَدَّ ، وهُوَ أنْ يكونَ (مَا خَلَقَ) بَدلًا مِنْ شَرِّ ، على تقديرِ محذوفٍ ، أيْ (مِنْ شَرِّ شَرِّ مَا خَلَقَ)[4] .

وقَدْ تَتَرَجَّحُ القِراءَةُ عندَ أبي حيَّان إذا كانَتْ أبلغَ مِنْ غيرِهَا ، فَمِنْ ذلكَ تَرجِيحُهُ قِرَاءَةَ (زَكِيَّةً) على (زاكيَةً) في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى : ﴿ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ (الكهف : 74) ، فقال :« ... وَقَرَأَ ابنُ عبَّاسٍ ، والأعرجُ ، وأَبُو جعفرٍ ، شيبةٌ [5]، وابنُ مُحَيْصِنٍ ، وحُمَيْدٌ، والزُّهريُّ[6]، ونافعٌ ، واليزيديُّ، وابنُ مسلمٍ[7]، وزيدٌ [8]، وابنُ بكيرٍ[1] عن يعقوب[2] ،

---

[1] البحر المحيط 33/7.

[2] هو عمرو بن فائد، أبو علي الأسواري من قرّاء البصرة في القرن الثاني الهجري.(غاية النهاية 602/1).

[3] هو أبو عثمان عمرو بن عبيد البصري (ت 144هـ) .(غاية النهاية 602/1).

[4] البحر المحيط 530/8.

[5] هو شيبة بن نصاح مُقرئ المدينة (ت 130 هـ) . (غاية النهاية 329/1).

[6] هو محمد بن مسلم المدني ، تابعيٌّ (ت124 هـ) . (غاية النهاية 262/1).

[7] هو عبد الله بن مسلم بن يسار ، مولى عبيد الله القيمي من قريش ، كما في طبقات ابن سعد 239/7.

[8] هو زيد بن ثابت أبو خارجة وأبو سعيد الأنصاري كاتب النَّبي وأمينه على الوحي (ت45هـ). (غاية النهاية 296/1).

والتمار[3]عن رويس[4]عنهُ ، وأبو عبيد ، وابنُ جبير الأنطاكي ، وابنُ كثير، وأَبُو عمرٍو(زاكيَةً) بالأَلفِ .

وقرأَ زيدُ بن علي[5] ، والحسن والجحدري[6] ، وابنُ عامرٍ، والكوفيُّونَ : (زكيَّةً) بغيرِ أَلِفٍ وتشديدِ الياءِ، وهِيَ أبلغُ مِنْ (زاكيَةً) لأنَّ فَعِيلًا المحوَّلَ مِنْ فاعِلٍ يدلُّ على المبالَغَةِ»[7] .

وقد يُصحِّحُ أبو حيَّان القراءَةَ إذا كانَتْ مخالِفَةً لِمَا نَقَلَ النَّاسُ عَنْ قارئِهَا . فَمِنْ ذلكَ قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى:﴿...فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُم هذِهِ﴾ (الكهف :19) : «... وقالَ الزَّمخشَرِي : وقَرأَ زيدُ بن علي[8] ، والحسن والجحدري[9] ، وابنُ عامرٍ ، والكوفيُّونَ : (زكيَّةً) بغيرِ أَلِفٍ وتشديدِ الياءِ ،وهِيَ أبلغُ مِنْ (زاكيَةً) لأنَّ فَعِيلًا المحوَّلَ مِنْ فاعِلٍ يدلُّ على المبالَغَةِ »[10] .

---

[1] هو عبد الله بن بكير السلمي من فقهاء الشيعة (ت208هـ) . (معجم رجال الحديث ج2 موسوعة طبقات الفقهاء 329/2) . ترجمة

[2] هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي الامام الحافظ (ت 205هـ) (معرفة القراء الكبار 157/1 ، غاية النهاية في طبقات القراء386/2).

[3] هو محمد بن هارون بن نافع ابو بكر التمار مقريء أهل البصرة (ت بعد ٣١٠هـ).
(معرفة القراء 266/1، غاية النهاية 2/ 271).

[4] هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي ، قرأ على يعقوب ،(ت238هـ) (معرفة القراء 216/1، غاية النهاية 2/ 234).

[5] هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت 122هـ) . (مقاتل الطالبين127).

[6] هو عاصم بن أبي الصباح الجحدري البصري (ت128 هـ). (غاية النهاية 1/ 349).

[7] البحر المحيط 150/6.

[8] هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت 122هـ) . (مقاتل الطالبين127).

[9] هو عاصم بن أبي الصباح الجحدري البصري (ت128 هـ). (غاية النهاية 1/ 349).

[10] البحر المحيط 150/6.

وقد يُصحّحُ أبو حيَّان القراءَةَ إذا كانَتْ مخالِفَةً لِمَا نَقَلَ النَّاسُ عَنْ قارئِهَا. فَمِنْ ذلكَ قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى:﴿...فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُم هذِهِ﴾ (الكهف :19): «... وقالَ الزَّمخشَرِي: وقَرأَ ابنُ كثير (بِوَرِقِكُم) بكسرِ الرَّاءِ وإدغامِ القافِ في الكافِ. انتهى. وهُوَ مخالِفٌ لِمَا نَقَلَ النَّاسُ عَنْهُ» [1].

وَقَدْ لَا تَصحُّ القراءَةُ عندَ أبي حيَّان إذا شابَهَا شيءٌ ، فَمِنْ ذلكَ مَا ذَكَرَهُ في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى : ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّماواتِ والأَرضِ﴾ (الإسراء : 102) . فقال «... وقَرأَ علي بن أَبي طالب ، وزيدُ بن علي ، والكسائيُّ (عَلِمْتُ) بِضَمّ التَّاءِ ، أَخْبَرَ موسى عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ ليسَ بمسحورٍ كَمَا وَصَفَهُ فِرْعَوْنُ ، بَلْ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أَنْزَلَ هؤلاءِ الآياتِ إِلَّا اللهُ . وَرُوِيَ عَنْ عليٍّ (عليه السَّلامُ) أَنَّهُ قالَ : « مَا عَلِمَ عدُوُّ اللهِ قَطُّ ، وإِنَّمَا عَلِمَ موسى » .

وهَذَا القولُ عَنْ عليٍّ لَا يَصُحُّ لأَنَّهُ رواهُ كلثومُ المُراديُّ[2] ، وهُوَ مجهولٌ ، وكيفَ يَصُحُّ هَذَا القولُ ، وقراءَةُ الجماعَةِ بالفتحِ على خِطاب فِرْعَوْنَ» [3] .

وكانَ ابُو حيَّان يأخذُ بالقراءَةِ الَّتي تُعَدُّ شَاذَّةً لأَنَّهَا عِنْدَهُ مَرْوِيَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وسَلَّمَ). فَمِنْ ذلكَ قولُهُ في تفسيرِهِ لسورةِ الكوثر « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ» (الكوثر: 1) .

قَرَأَ الجمهورُ (أَعْطَيْنَاكَ) بالعَيْنِ ، والحسَنُ ، وطلحةُ ، وابنُ محيصن ، والزعفراني [4] :

---

[1] البحر المحيط 111/6.

[2] كلثوم بن أبيض المرادي ، يُكَنَّى بِأَبي عون إسحاق ، مولود في سرقسطة (الأندلس) ، وهو محدِّث ، ذكره القاضي في ترتيب المدارك (ت 253 هـ) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ت 403 هـ) ترجمته في ج1/ 415. بتحقيق السيد عزت العطار .

[3] البحر المحيط 86/6 .

[4] هو عبد الله بن محمد بن هاشم أبو محمد الزعفراني المقرئ ، زعمَ أنَّه قرأَ على خلف بن هشام . كان حيًّا بحدود سنة 310 هـ أو بعدها بقليل . (معرفة القراء 253/1، غاية النهاية في طبقات القراء 1/ 454، تاريخ بغداد 138/10).

(أَنْطَيْنَاكَ) بالنُّونِ ، وهِيَ قِراءَةٌ مَرْوِيَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ) [1] . وهَذِهِ تَصُحُّ أَن تكونَ كذلكَ ، إذ رُوِيَ عَنْهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ) أَنَّهُ قالَ : (اليدُ المُنْطِيَةُ خيرٌ مِنَ اليدِ السُّفلَى)[2] ، بقلبِ العين نونًا.

وقد يقبلُ أبو حيَّان القراءَةَ وإنْ لم يَقِفْ عليها في الشَّواذِ مُحْتَجًّا بأنَّها لغةٌ ، فَمِنْ ذلكَ قولُهُ في تفسيرِ قولِهِ تَعَالى : ﴿ أَوْصَانِي بالصَّلَاةِ والزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا (مريم :31) ﴾ :«... وقالَ ابنُ عطيَّة : وقَرأَ (دُمْتُ) بِضَمِّ الدَّالِ ، عاصِمٌ [3]، وجماعَةٌ . وقَرَأَ (دِمْتُ) بكسرِ الدَّالِ أَهلُ المدينةِ ، وابنُ كثير ، وأبو عمرٍو . انتهى .

والَّذي في كُتبِ القِراءاتِ أنَّ القُرّاءَ السَّبعةَ قُرَأُوا : (دُمْتُ حَيًّا) بِضَمِّ الدَّالِ . وقد طَالَعْنَا جملةً مِنَ الشَّواذِّ فَلَمْ نَجِدْهَا لَا في شَواذِّ السَّبعَةِ ولَا في شَواذِّ غيرِهِم ، على أَنَّهَا لُغَةٌ ، تَقُولُ : دِمْتُ تُدَامُ، كَمَا قالُوا : مِتُّ تُماتُ...) [4] .

---

[1] البحر المحيط 519/8.

[2] رُوِيَ هذا الحديث عن عطية السَّعدي ، قالَ :« سَمِعتُ رسولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسَلَّمَ) يقول : اليَدُ المنطِيَةُ خيرٌ مِن اليدِ السُّفلى ». ورواه الإمام أحمد برقم (17983) ، والبزّار في كشف الأستار (916) . والمُنْطِيَةُ هي : المعطية كما في لسان العرب (أعطى) .

[3] هو عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي أحد القراء السبعة (ت 127 هـ) .(غاية النهاية 349/1).

[4] البحر المحيط 187/6.

الخاتمة :

أظهرَ البحثُ أنَّ أبا حيَّان الأندلسي قد اتَّخَذَ موقِفًا علميًّا دقيقًا في تفسيرِهِ (البحر المحيط) حيثُ اعتمَدَ كلَّ القراءاتِ القرآنيَّةِ المتواترةِ مَعَ إيرادِهِ القراءاتِ الشَّاذَّةَ وتوجيهِهَا لغويًّا ونحويًّا مدافعًا عن صحَّتِهَا، وقد يقبلُ القراءَةَ وإنْ لم يَقِفْ عليها في الشَّواذِ مُحْتَجًّا بأنَّها لغةٌ . فضلًا عن أنَّهُ كانَ يعتمدُ على توثيقِ القراءاتِ ونِسبَتِهَا إلى أصحابِهَا وتَوجِيهِهَا إعرابيًّا ودلالِيًّا ، مَعَ الاستشهادِ بالقراءاتِ المُتَواتِرةِ والشَّاذةِ على حَدٍّ سواءٍ، محتجًّا لَهُمَا بالشِّعرِ العربيِّ ولهجاتِ القبائلِ . ونادرًا مَا كانَ يَحكُمُ على قراءَةٍ مِنَ القراءاتِ بأنَّهَا ضعيفةٌ ، أو يُفَضِّلُ قراءةً على أُخرى ، ويتَفَرَّدُ بتخريجِ القراءاتِ التي لم يُخرِّجُهَا غيرُهُ . وقد يُخَرِّجُ القراءات الشَّاذةَ تخريج شذوذ .

المصادر

- القرآن الكريم .
- أبو جعفر الرّؤاسي ، نحوي من الكوفة : د. عبد الله الجبوري ، دار الكتب ح- جامعة الموصل 1988.
- أبو حيَّان النَّحوي ، د. خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ،1986.
- اتحاف فضلاء البشر ، الدمياطي ، احمد بن محمد ، ت ١١١٧ هـ ، مصر ، ١٣٥٩هـ.
- الاتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، جلال الدين ، ت ٩١١ هـ ، تحقيق ابي الفضل ابراهيم ، مصر ، ١٩٦٧.
- أخبار النحوين البصريين : السيرافي ، أبو سعيد ، الحسن بن عبد الله ، ت ٣٦٨ هـ . البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥.
- اسد الغابة ، ابن الاثير ، عز الدين علي بن محمد ، ت ٦٣٠هـ ، القاهرة ، ١٩٧٠-١٩٧٣.
- الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ ، تحقيق البجاوي ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٧١.
- إعراب القرآن ، ابو جعفر النحاس ، ت ٣٣٨هـ ، تحقيق د: زهير غازي زاهد ، طبع بغداد ، ١٩٧٧ .
- الأعلام ، الزركلي ، خير الدين ، ت ١٩٧٦م ، بيروت ، ١٩٦٩.
- إنباه الرواة على أَنباه النحاة ، القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف ، ت ٦٤٦هـ ، تحقيق أبي الفضل ابراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥-١٩٧٣.
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف ، ت ٧٤٥هـ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٢٨هـ.

❖ البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبدالله ، ت ٧٩٤هـ ، تحقيقَ أَبي الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية ،١٩٥٧.

❖ بغية الوعاة ، السيوطي ، تحقيق ابي الفضل ابراهيم ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ١٩٦٥ .

❖ تاريخ علماء الأندلس ، عبد الله بن محمد بن يوسف ، ابن الفرضي (ت 403 هـ) طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، تصحيح السيد عزت العطار الحسيني .

❖ تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، احمد بن على ، ت ٤٦٣ هـ ، مطبعة السعادة ، مصر، ١٩٣١.

❖ تذكرة الحفاظ ، الذهبي ، شمس الدين محمد بن احمد ، ت ٧٤٨هـ ، حيدر آباد الدكن ،١٣٧٤هـ.

❖ تفسير الطبري (جامع البيان) ، محمد بن جرير ، ت ٣١٠هـ ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر، ١٩٥٤ .

❖ تفسير الكشاف ، الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر ، ت ٥٣٨هـ ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٥٤.

❖ تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، حيدر آباد ١٣٢٥هـ.

❖ التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد ، ت ٤٤٤هـ ، تحقيق أوتو برتزل ، استانبول ، ١٩٣٠م.

❖ الجرح والتعديل ، ابن ابي حاتم الرازي ، عبدالرحمن بن محمد ، ت ٣٢٧ هـ ، حيدر اباد.

❖ حلية الاولياء ، ابو نعيم الاصفهاني ، أحمد بن عبدالله ، ت ٤٣٠هـ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٣٨.

❖ السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، ابو بكر احمد بن موسى ، ت ٣٢٤هـ ، تحقيق د . شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٠.
❖ شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، عبد الحي ، ت١٠٨٩هـ ، مكتبة القدسي، مصر،١٣٥٠هـ.
❖ الصحاح ، الجوهري ، اسماعيل بن حماد ، ت ٣٩٣هـ ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
❖ الطبقات الكبرى ، ابن سعد ، محمد ، ت ٢٣٠ هـ ، بيروت .
❖ طبقات المفسرين ، الداوودي ، محمد بن علي ، ت ٩٤٥ هد ، تحقيق علي محمد عمر . القاهرة ، ١٩٧٢.
❖ طبقات النحويين واللغويين ، ابو بكر الزبيدي ، محمد بن الحسن ، ت ٣٧٩هـ ، تحقيق أبي الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣.
❖ الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري . د. صاحب أبو جناح . مركز دراسات الخليج العربي – البصرة ١٩٨٥.
❖ غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري ، محمد بن محمد ، ت ٨٣٣هـ ، تحقيق برجستراسر وبرتزل ، القاهرة ، ١٩٣٢-١٩٣٥.
❖ الفهرست ، ابن النديم ، احمد بن اسحاق ، ت 386هـ ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة.
❖ الكتاب ، سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، ت ١٨٠ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٨٢.
❖ مباحث في علوم القرآن ، مناع القطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت،١٩٩٠.
❖ المحتسب ، ابن جني، ت ٣٩٢هـ، تحقيق علي النجدي ورفيقيه، القاهرة ،١٣٨٦هـ.
❖ مختصر في شواذ قراءات القرآن ، ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، ت ٣٧٠هـ ، تحقيق برجستراسر ، دار الهجرة.

❖ المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي ، بغداد ، ١٩٨٦.
❖ مرائب النحويين ، أَبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي ، ت ٣٥١هـ ، تَحقَيق أبي الفضل ابراهيم ، مصر ، ١٩٥٥.
❖ المعارف ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم ، ت ٢٧٦هـ ، تحقيق د. ثروة عكاشة ، دار المعارف، مصر ١٩٦٩.
❖ معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، ت ٦٢٦هـ ، مطبعة دار المأمون ، مصر ، ١٩٣٦.
❖ معجم رجال الحديث : أبو القاسم الخوئي (ت 1413هـ – 1992م) ، مؤسسة الإمام الخوئي . قم – إيران 1409هـ-1989م.
❖ معجم القراءات القرآنية ، عبد العال سالم مكرم ، وأحمد مختار عمر ، جامعة الكويت ، 1988 .
❖ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، الذهبي ، تحقيق سيد جاد الحق ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ١٩٦٩
❖ موسوعة طبقات الفقهاء ، إشراف الشيخ جعفر سبحاني ، مؤسسة الإمام الصادق (ع) ، قم _ إيران 2017م.
❖ مغني اللبيب ، ابن هشام الانصاري ، جمال الدين عبدالله بن يوسف ، ت ٧٦١هـ ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩.
❖ مقاتل الطالبيين ، أبو الفرج الأصبهاني ، علي بن الحسين ، ت نحو ٣٦٠هـ، تحقيق أحمد صقر ، القاهرة ، ١٩٤٩.
❖ معجم الشعراء : أبو عبد الله ، محمد بن عمران بن موسى المرزباني ، ت 384هـ. دار صادر ، بيروت .

❖ منجد المقرنين ومرشد الطالبين ، ابن الجزري ، نشر مكتبة القدسي ، مصر ١٣٥٠هـ.
❖ النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ت 883هـ ، تحقيق علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
❖ نكت الهميان في نكت العميان ، الصفدي ، خليل بن آيبك ، ت ٧٦٤ هـ ، القاهرة، ١٩١١.
❖ النهاية في غريب الحديث والاثر ، ابن الاثير ، مجد الدين المبارك بن محمد ، ت ٦٠٦م ، تحقيق محمود الطناحي ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٦٣-١٩٦٥.
❖ نور القبس من المقتبس ، الحافظ اليغموري ، يوسف بن أحمد ، ت ٦٧٣هـ، تحقيق زلهايم ، المطبعة الكثوليكية ، بيروت: ، ١٩٦٤.
❖ وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، شمس الدين ، أحمد بن محمد ، ت ٦٨١هـ ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

محتويات المبحث الثاني

(مَوْقِفُ أَبِي حَيَّان الأَنْدُلُسِيّ مِنَ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي البَحْرِ المُحِيطِ)

ت	الموضوع	رقم الصفحة
.1	المقدمة	32-31
.2	القراءات والقراء	33
.3	القراءات : لغة	33
.4	القراءات : في الاصطلاح	33
.5	القرَّاء	35-34
.6	التأليف في القراءات	36
.7	القُرَّاءُ العشرة :	36
.8	أ- القُرَّاءُ السَّبعة مع شيوخهم ورواتهم	39-36
.9	ب - القُرَّاءُ الثَّلاثة	40-39
.10	القياس عند القراء في ضوابط القراءة الصحيحة	41-40
.11	أبو حيان الأندلسي : حياته	42-41
.12	موقف أبي حيَّان من القراءات في البحر المحيط	58-42
.13	الخاتمة	59
.14	المصادر	65-61
.15	المحتويات	67

المبحث الثَّالثُ

مَلَامِحُ المِعْيَارِيَّةِ في كِتَابِ مُغْنِي اللَّبِيبِ

المُقَدِّمَةُ :

المَنْهَجُ المِعيارِيُّ : هُوَ أحدُ مناهجِ البحثِ اللُّغويّ ، يَسْعَى إلى وضعِ قواعدَ ومعاييرَ للحكمِ على الظَّواهرِ اللُّغويَّةِ ، ويعتمدُ في ذلكَ على القياسِ والمنطقِ ، ويُحَدِّدُ مَا هُوَ صحيحٌ أو أفضلُ مستندًا في ذلكَ إلى نماذجَ معيَّنَةٍ ، مُجرَّدًا مِنْ وَصفِ الظَّواهرِ كما في المنهجِ الوصفيّ الَّذي يَصِفُ الاستِعمالَ الفعليَّ ، إذ يَبدأُ بالكلِّيَّاتِ ويَنتَهِي إلى الجزئيَّاتِ لِيَضعَ أنموذجًا لغويًّا يُمثِّلُ اللغةَ الفُصحَى يُحْتَذَى بِهِ ، ويَسْعَى إلى تَقعيدِ اللُّغةِ والحفاظِ على سلامتِهَا مُعتمدًا على السَّماعِ والقياسِ لتصحيحِ اللُّغةِ وتَوجيهِهَا ، فالمنهجُ المعياريُّ هُوَ الطريقَةُ المُتَّبَعَةُ في صياغَةِ الألفاظِ والعباراتِ مِنْ طريقِ القياسِ ، ومراعاتِ المُستوَى الصَّوابِيّ في الاستعمالِ ، وهوَ ما يُميِّزُهُ مِنِ المناهجِ الأُخرى الَّتي تَسيرُ على المَنهجِ الوصفيّ أوِ التاريخِيّ أو المقارَنِ .

أبرزُ خصائِصِ المَنْهَجِ المعياريّ :

1- تحديدُ قواعِدِ اللُّغةِ على أُسسٍ مَنْطقِيَّةٍ تُعنَى بالمطَّردِ مِنَ الظَّواهرِ وتَهْمِلُ الشَّاذِّ والقليلِ والنَّادرِ : يَبدأُ مِنَ القاعدةِ ثُمَّ يتَّجِهُ نَحوَ التَّفاصيلِ ، وهِيَ الجزئياتُ ، وَيَضَعُ أُنموذجًا لُغوِيًّا مثاليًّا . على عكسِ المنهجِ الوصفيّ الَّذي يبدأُ بالملاحظَةِ للوصولِ للقواعدِ .

2- الاعتمادُ على الاستقراءِ بشكلٍ أساسٍ، ثُمَّ وَضْعُ القواعِدِ والمعاييرِ نتيجةً لهذا الاستقراءِ.

3- الأَخذُ من بعضِ القبائلِ واللَّهجاتِ ، وَتَرْكُ قبائلَ ولهجاتٍ أُخرَى .

4- تقسيمُ الكلامِ إلى مُطَّرِدٍ وشَاذٍّ ، وأيضًا التَّقديرُ والافتراضُ .

تعريفٌ بِابنِ هشام الأنصاري :

ابنُ هِشامٍ : عَلَمٌ مِنْ أعلامِ الفكرِ العربِيّ ، ذُو عقليَّةٍ لغويَّةٍ راجِحَةٍ ، كانَ مِنْ نتاجِهَا الخِصبُ كثيرٌ مِنَ المصنَّفاتِ الَّتي وَصَلتْ إلَيْنَا ، وَهِيَ تَحمِلُ بَينَ جَنَبَاتِها عِلْمًا ودرايةً وإحاطَةً باللُّغَةِ في مختلَفِ مُستوياتِهَا.

وَقَدْ أَثْبَتَتِ الدِّراساتُ اللُّغويَّةُ الحديثَةُ عُلُوَّ شَأنِ هذا العالِمِ الجليلِ حِينَمَا أَقَرَّتْ لَهُ بالتّعرُّضِ لِمَفَاهِيمَ لغويَّةٍ لَمْ يَطْرُقْهَا اللُّغويُّونَ إلاَّ في العَصْرِ الحديثِ [1] .

قالَ ابنُ خُلْدُون : " مَا زِلْنَا وَنَحْنُ بالمَغْرِبِ نَسْمَعُ أَنَّهُ ظَهَرَ بِمِصْرَ عالِمٌ بالعربيَّةِ يُقَالُ لَهُ ابنُ هشامٍ أَنْحَى مِنْ سيبويه [2].

تَناوَلْنَا في هذا البحثِ (مَلامِحَ المعياريَّةِ في كتابِ مغني اللَّبيبِ) ، لأنَّ الكتَابَ ثَمرةُ إبداعٍ في مجالِ البحثِ اللُّغويّ والنَّحويّ ، إذْ كانَ صاحبُهُ وفيًّا لروحِ عصرِهِ ، تثقَّفَ بثقافتِهِ وامتثلَ لمناهجِهِ ، وقَدْ حملَهُ فكرُهُ اللُّغويُّ في مسائلِ النَّحوِ واللُّغةِ ،ليسَ على طريقَةِ النُّحاةِ في تقسيمِ موضوعاتِ النَّحوِ أبوابًا ، ولكنَّهُ جَمَعَ الحروفَ أَوِ الأدواتِ ، فتحدَّثَ عَنْ كلٍّ مِنْهَا في بابٍ خاصٍّ ، جَمَعَ فيهِ كُلَّ ما يتّصلُ بالأداةِ من قواعِدَ وأحكامٍ ، ومَا يمثِّلُ لَهَا مِن شواهِدَ . ثُمَّ أفردَ أبوابًا أُخرَى لأحكامٍ عامَّةٍ تَتَّصِلُ بالجُملِ ، وأشباهِ الجُملِ ، وأقسامِهَا، والذِّكْرِ والحَذْفِ ، والمَظَانِّ الَّتي تُوقِعُ المعربينَ في الخَطإِ ، وتَصحيحِ مَا شَاعَ مِنْ ذلكَ ، وأصولِ توجيهِ الإعرابِ ، وتَمييزِ مَا يَلْتَبِسُ بغيرِهِ ، وإعطاءِ الشيءِ حُكْمَ غيرِهِ ...إلى آخرِ مَا هنالكَ مِنْ تقسيماتٍ شَتَّى وقواعِدَ كُليَّةٍ مُهِمَّةٍ ، من مشابهة ومجاورة وتضمين وتغليب وتوسع وقلب وتقارض في الأحكام [3] . ومَا هذِهِ التقسيماتُ إلَّا مظهرًا مِنْ مظاهِرِ المعياريَّةِ الَّتي سادَتْ في أثناءِ الكتابِ . وقَدْ وقَفْنَا على مجموعَةٍ مِنَ المسائِلِ الَّتي تكشفُ عن تلكَ الملامِحِ في الكتابِ .

---

[1] نظرية النحو العربي ، نهاد الموسى 54.

[2] بغية الوعاة ، السيوطي 69/2.

[3] مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري المقدمة 6 .

وللحديثِ عن المعياريَّةِ لَا بُدَّ مِنَ الوقوفِ بشيءٍ مِنَ الإيجازِ على مناهِجِ البحثِ اللغويّ الأُخرَى . وفي هذا الشَّأْنِ يقولُ – المرحوم–الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي – رحمه الله– : « والباحثُ اللُّغويُّ في مَنهجٍ مُعَيَّنٍ ، عليهِ أَنْ يَطَّلِعَ على المناهِجِ الأُخرى ليتبيَّنَ طبيعةَ كلِّ مَنْهجٍ »[1].

البحثُ اللُّغويُّ على وفقِ المناهِجِ الحديثَةِ :

عرَّفَ المجتمعُ الإنسانيُّ اللُّغَةَ في أقدمِ صورةٍ ، ومارسَ الإنسانُ اللُّغةَ آلافَ السِّنينَ قَبلَ أنْ يُدَوِّنَهَا ، وكَتَبَهَا قُرونًا طويلةً دونَ أنْ يُفَكِّرَ في طبيعتِهَا تَفْكِيرًا عَمَلِيًّا[2] .

واللغةُ هي أسُّ الأساسِ في كلِّ قوميَّةٍ ، فالعربيَّةُ سِمَةٌ أساسيَّةٌ تربطُ العربَ في كُلِّ مكانٍ ، وتحفظُ كيانَهُم بينَ الأُمَمِ[3] .

والبحثُ اللُّغويُّ على وفقِ المناهِجِ الحديثةِ مِنَ الأُمورِ الَّتي تَشغِلُ أفكارَ المَعْنِيِّينَ بالدراساتِ اللُّغويَّةِ ، لِذلكَ شَهِدَ هذا المَنْحَى تَطوُّرًا ونُهُوضًا وأُلِّفَتْ كُتُبٌ ودِراساتٌ في العربيَّةِ تناولَتْ قَضايَا مهمَّةً مُتعدِّدَةَ الجَوانِبِ من الأُصولِ النَّحويَّةِ واللُّغويَّةِ ، وقارَنَتْهَا بِمَا استجَدَّ مِنْ أفكارٍ وآراءٍ مُعْظَمُهَا مُجْتَلَبٌ مِنَ الدِّراساتِ الغربيَّةِ فَيمَا أُطلِقَ عليهِ :(علمُ اللُّغَةِ الحديثُ)، واللُّغويَّاتُ المعاصرةُ في أُوربَّا وأمريكا [4].

---

[1] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ، د نعمة العزاوي 145.

[2] المدخل إلى علم اللغة ، محمود فهمي حجازي 11 .

[3] الدراسات اللغوية الحديثة في العراق ، عبد الجبار القزاز 7 .

[4] منهج البحث اللغوي ، د علي زوين 7 .

وقَد تعدَّدَت مناهِجُ البحثِ اللُّغويّ عندَ علماءِ اللُّغةِ ، وتَمَخَّضَتْ بحوثُهُم عَنْ مناهِجَ مختلفةٍ، فاستعملوا أَوَّلاً المنهجَ المقارنَ، ثُمَّ المنهجَ التَّاريخيَّ، ثُمَّ المنهجَ الوصفيَّ[1]، ثُمَّ المعياريَّ ، ومناهِجَ أخرى، كالمنهجِ التَّحويليّ، والمنهجِ التقابليّ والمنهجِ الجغرافيّ[2].

ولكلِّ منهجٍ مِنْ هذهِ المناهجَ أنصارٌ يدعونَ لَهُ ، ويَغضُّونَ مِنْ شأنِ المناهجِ الأُخرى ، ولكنَّنَا مَعَ ذلكَ نَرَى أنَّ كُلَّ منهجٍ مِنْهَا يُؤدِّي غَرضًا لَا يُؤدِّيهِ غيرُهُ [3].

بدأَ تاريخُ علمِ اللُّغةِ الحديثَةِ باكتشافِ اللُّغةِ السنسكريتيَّةِ على يَدِ السِّير وليام جونز الإنجليزي في عام ١٧٨٦م . ثُمَ بدأَ العلماءُ بعدَ ذلكَ يَبحثونَ اللُّغةَ بمناهجَ مختلفةٍ ، مستمَدَّةٍ كلُّهَا مِنْ طبيعةِ اللُّغةِ نفسِهَا [4] . ومِنْ هذهِ المناهجِ :

1- **المنهجُ المقارَنُ** : وهوَ جزءٌ مِنَ المنهجِ التَّاريخيّ في دراسَةِ اللُّغةِ ، ويَتميَّزُ مِنَ المنهجِ التَّاريخيّ في عمومِهِ بأنَّهُ يُرَكِّزُ في بحثِ الظَّاهرةِ اللُّغويَّةِ في أَكثرِ مِنْ لغةٍ ، ويركِّزُ بشكلٍ خاصّ في بحثِ الظاهرةِ في اللُّغاتِ الَّتي تَنْتَمِي إلى أصلٍ واحدٍ ، كاللُّغاتِ السَّاميةِ أو الحاميةِ أو الهنديَّةِ الأوربيَّةِ [5] ، أي أَنَّهُ يتناولُ الظواهرَ الصَّوتيَّةَ والصَّرفيَّةَ والنَّحويَّةَ والمعجميَّةَ في اللُّغاتِ المُنْتَميَةِ إلى أُسرَةٍ لغويَّةٍ واحدَةٍ [6].

2 – **المنهجُ التَّاريخيُّ** : يَقومُ هذا المنهجُ على اللُّغةِ الواحدةِ في مراحلِهَا المُختلفَةِ عبرَ القُرونِ ، معتمدًا على النُّصوصِ المدونَةِ ، فيعمدُ إلى تَتَبُّعِ الظاهِرَةِ اللُّغويَّةِ من أقدمِ العصورِ التاريخيَّةِ إلى أحدثِهَا ، مُسَجِّلاً التَّغَيُّراتِ الصَّوتيَّةَ والصَّرفيَّةَ والنَّحويَّةَ والدَّلاليَّةَ الَّتي لَحِقَتْ هذهِ الظَّاهرةَ أوْ تِلكَ،

---

[1] علم اللغة ، د. حاتم الضامن 125.

[2] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة 143، 188، 204، 217 .

[3] المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب 4.

[4] علم اللغة ، د. حاتم الضامن 125.

[5] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة 167.

[6] علم اللغة ، د. حاتم الضامن 126.

ثُمَّ يُبَيِّنُ سِرَّ هذهِ التَّغَيُّراتِ وأسبابِهَا ونتائِجِهَا . ومِنْ هذا يَتَّضِحُ أنَّ هذا المنهجَ منهجٌ يَستعيدُ ماضِيَ اللُّغةِ ويُعْنَى بتاريخِهَا عن طريقِ النُّصوصِ القديمةِ [1].

3- المنهجُ الوصفيُّ : وهُوَ المنهجُ الَّذي يتناوَلُ بالدراسةِ العلميَّةِ لُغَةً واحدةً ، أو لهجةً واحدةً في زمنٍ بعينِهِ ومكانٍ بعينِهِ ، وَمَعنَى هذا أنَّ عِلْمَ اللُّغةِ الوصفيَّ يَبحثُ المُستوَى اللُّغويَّ الواحِدَ مِنْ جوانبِهِ الصَّوتيَّةِ والصَّرفيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ والمُعْجميَّةِ [2] . ويَتَّخِذُ اللُّغويُّ الواصِفُ لِلُغَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثلاثَ خطواتٍ، وهِيَ : الاستقراءُ، والتَّصنيفُ ، والتَّقعيد[3].

وعندَ – المرحوم – الأستاذ الدكتور نعمة العزاوي أنَّ المنهجَ الوصفِيَّ يُوصَفُ بأنَّهُ شَكلِيٌّ أوْ صوريٌّ ، بمعنَى أنَّهُ ينظرُ إلى الصُّوَرِ اللَّفظيَّةِ المختلفَةِ الَّتي تَعرضُهَا لُغَةٌ من اللُّغاتِ ، ثُمَّ يُصنِّفُهَا على أُسُسٍ مُعَيَّنَةٍ ، ثُمَّ يَصِفُ العَلاقاتِ النَّاشِئَةَ بينَ الكلماتِ في الجملَةِ وَصْفًا مَوضُوعيًّا. وهُوَ وظيفيٌّ ، لأنَّهُ يُقومُ كذلكَ على إدراكِ الدَّورِ الَّذي تقومُ بِهِ الكلمَةُ في الجُمْلَةِ [4].

4- المنهجُ التَّحويليُّ : إنَّ صاحِبَ هذا الاتجاهِ هُوَ اللُّغويُّ الأمريكي المعروف (نعوم جومسكي) المولود في أمريكا عام ١٩٢٨.

يقومُ هذا المنهجُ على فكرةٍ مُلخَّصُهَا أنَّ هناكَ تركيباتٍ أساسيَّةً تشتركُ فيها اللغاتُ جميعًا ، وأنَّ وظيفةَ القواعِدِ التَّحويليَّةِ هِيَ تحويلُ تلكَ التراكيبِ الأساسيَّةِ إلى تراكيبَ سطحيَّةٍ ، وهي التَّراكيبُ المنطوقَةُ فِعْلاً ويَسْمَعُها السَّامِعُ . ومَعنَى ذلكَ أَنَّ القواعِدَ التحويليَّةَ هِيَ الَّتي تَضْفِي على كُلِّ جملةٍ تُوَلِّدُهَا تَركيبين : أحدُهُمَا باطنيٌّ (أساسيٌّ) والآخَرُ ظاهِرٌ(سَطْحِيٌّ) ، ويَرتَبِطُ بينَ التَّركيبَيْنِ نِظامٌ خاصٌّ [5].

---

[1] علم اللغة ، د. حاتم الضامن 127.

[2] المصدر السابق 127 ، 128 .

[3] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة 102، 103 .

[4] المصدر السابق 105 .

[5] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة 188، 189 ، 191.

٥ – **المنهجُ التَّقابُلِيُّ** : يُعَدُّ المنهجُ التَّقابُلِيُّ أحدثَ مناهجِ البحثِ اللُّغويّ ، وأمَّا موضوعُهُ فَهُوَ المقابلَةُ بينَ لُغتَيْنِ اثْنَتَيْنِ أوْ لهجَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ ، أوْ لَهْجَةٍ ولُغَةٍ ، أي بَيْنَ مستويَيْنِ لُغَويَيْنِ متعاصرَيْنِ ، وأمَّا هدفُهُ فَهُوَ إثباتُ الفروقِ بينَ المستويَيْنِ . ويُشترَطُ في اللُّغتَيْنِ أوِ اللَّهجتَيْنِ اللَّتيْنِ يقابَلُ بينَهُمَا هذا المنهجُ أنْ يكونَا قَدْ وُصِفَا وَصْفًا دقيقًا بمنهجٍ لغويّ واحدٍ، لِيَسْهَلُ على المقابِلِ أنْ يهتدِيَ إلى الفُروقِ بينَهُمَا في مختلفِ عناصِرِ بِنْيَتِهِمَا الصَّوتِيَّةِ والصَّرفيَّةِ والنَّحويَّةِ والدَّلاليَّةِ .

فَإذا قابَلَ باحثٌ لغويٌّ بَيْنَ الأصواتِ والمفرداتِ والتَّراكيبِ والدَّلالةِ في لُغَتَيْنِ بهدفِ إبرازِ الفُروقِ بَيْنَهُمَا ، فإنَّ المنهجَ الَّذي يَتَّبِعُهُ يُسمَّى بالمنهجِ التَّقابُليّ[1] .

٦ – **المنهجُ الجغرافيُّ** : يُطْلِقُ بعضُ الباحثينَ على المنهجِ الجغرافيّ في دراسةِ اللُّغةِ مُصْطَلَحَ (الجغرافيَّةِ اللُّغويَّةِ) أوْ (عِلْمِ اللَّهجاتِ) ويَراهُ فَرْعًا مِنْ فروعِ عِلْمِ اللُّغةِ، يُعْنَى بتحليلِ التَّنوعاتِ وَوَصْفِهَا ، المحليَّةِ أوِ الاجتماعيَّةِ أوِ الزَّمنيَّةِ لِلُّغةِ مُعَيَّنَةٍ ، مُبَيِّنًا كيفَ تختلفُ هذهِ التَّنَوُّعاتِ في النُّطْقِ أوْ في القواعِدِ (صَرفِيَّةً أوْنحويَّةً) أوْ في المعجَمِ ، وكيفَ تَتَوزَّعُ هذهِ التَّنَوُّعَاتُ الجغرافيَّةُ . فمظاهِرُ تَطبيقِ هذا المنهَجِ تَبدُو إلى حَدٍّ كبيرٍ وصفيَّةً جغرافيَّةً اجتماعيَّةً [2].

7– المَنْهَجُ المِعْيَاريُّ : هُوَ بخلافِ المنهجِ الوصفِيّ ، قائمٌ على فرضِ القاعدةِ ، أي يَبدَأُ بالكليَّاتِ وينتهِي إلى الجزئياتِ ، ويَعتمدُ القاعدةَ أساسًا ويَنأَى عَنِ الوصفِ، ويَتأَوَّلُ لِمَا خَرَجَ عَنِ القواعِدِ الَّتي تَصُوغُهَا أحكامٌ شَتَّى التَّأويلاتِ ، أوْ تَحْكُمُ عليها بالشُّذوذِ والقِلَّةِ إنْ لَمْ تَجِدْ فيها تَأويلاً مناسِبًا ولَوْ كانَ بَعيدًا أوْ مُستغرَبًا [3] .

---

[1] المصدر السابق نفسه 204.

[2] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة 218 ، 219.

[3] منهج البحث اللغوي 23.

فالمنهجُ المعياريُّ هُوَ ذلكَ الَّذي يُغَلِّبُ القاعدةَ على النَّصِّ ، فَيَجْعَلَهَا قانونًا حتميًّا يجبُ احترامُهُ وطاعتُهُ ، حتَّى على هؤلاءِ الَّذينَ نَشؤُوا في حِجْرِ اللُّغةِ ، وشَبُّوا على استعمالِهَا ، فاكتَسَبُوا مَا كانَ القُدماءُ يُطْلِقُونَ عليهِ السَّليقَةَ اللُّغويَّةَ [1] .

والمعياريَّةُ هِيَ اللَّهْجَةُ المفضَّلَةُ الَّتي تَتَّخِذُ مِقيَاسًا للبلَاغَةِ والفَصَاحَةِ لتفضيلِ لهجَةِ قريشٍ في الدِّراساتِ العربيَّةِ التقليديَّةِ على سائِرِ اللَّهجَاتِ العربيَّةِ الأُخرَى لأسبابٍ دينيَّةٍ وسياسيَّةٍ [2]. ومِنْ هذِهِ اللَّهجَةِ أَخَذَ النُّحاةُ القواعِدَ واكتملَتْ في أَيْدِيهِم ، وأصبحتْ في نَظرِهِم مِعْيارًا للصَّوابِ والخَطَإِ [3].

والنَّحوُ العربيُّ بَدأَ بدايَةً وَصْفيَّةً ، وتجرُّدُ الإنتاجِ النَّحويّ فيها مِنَ التَّأْثُّرِ بمؤثِّراتٍ إغريقيَّةٍ بصفةٍ عامَّة ، وبراءَتُهُ مِنَ التَّأثُّرِ بالمنطقِ والفلسفَةِ بوجهٍ خاصّ [4] .

وكانَ مِنْ أهمّ المُشكلاتِ الَّتي شَغَلَتِ النحويّينَ مُشْكِلَةُ جمعِ المادَّةِ اللغويَّةِ مِنْ أفواهِ العربِ بادِيهِم وحاضِرِهِم على السَّواءِ ، ثُمَّ مُشْكِلَةُ تصنيفِ هذهِ المادَّةِ المَجْمُوعَةِ لاكتشافِ خصائِصِهَا التَّركيبيَّةِ[5] . وَبَعدَ حينٍ مِنَ الزَّمَنِ ، تَوَقَّفَ النُّحاةُ عَنِ استقراءِ المادَّةِ اللغويَّةِ وجَنَحُوا بالنَّحوِ صَوْبَ المِعيَاريَّةِ بَعْدَ أنْ وَضَعُوا القواعِدَ والأُصولَ لَهُ . وهذا أمرٌ طبيعيٌّ ، فَعَلَهُ نُحاةُ الأُمَمِ الأُخرَى ومَازالُوا يَفْعَلُونَهُ .

وهناكَ عواملُ وأسبابٌ دَفَعَتِ النَّحوَ العربيَّ نَحْوَ المعياريَّةِ ، مِنْهَا أنَّ المُتَخَصِّصِينَ بَدؤُوا يَتَّجِهُونَ بالنَّحوِ وجهَةً تَعليميَّةً ، والتَّعليميَّةُ أداةُ المعياريَّةِ ، إذْ بِهَا يُمْكِنُ المُحافظَةُ على المستوَى الصَّوابيّ لمعياريَّةِ اللُّغةِ [6]. وكانَ لتأثُّرِ النَّحوِ العربيّ بالمنطقِ دورُهُ أيضًا في معياريَّةِ النَّحوِ

---

[1] اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان 25.

[2] منهج البحث اللغوي 24.

[3] الأصول ، تمام حسان 33.

[4] تقويم الفكر النحوي ، علي أبو المكارم 68.

[5] المصدر نفسه 69.

[6] منهج البحث اللغوي 24.

العربيّ ، ولَا سيَّمَا منطقُ أرسطو الَّذي كانَ شائعًا في بدايةِ العصرِ العباسيّ وما بَعْدَهُ مِنَ العُصُورِ، الَّذي كانَ يُعَدُّ فَيْصَلًا في المناقشاتِ الدِّينيَّةِ وغيرِ الدينيَّةِ في ذلكَ العصرِ ، الَّذي أصابَتْ عدواهُ كلَّ نواحِي النَّشاطِ الفكريّ الإسلاميّ ، كَعِلْمِ الكلامِ ، والفِقهِ ، ودراسةِ اللُّغةِ [1].

وكانَ علماءُ العربيَّةِ قد قَسَّمُوا الكلامَ مِنْ حيثُ الاطِّرادُ والشُّذوذُ على أربعَةِ أَضرُبٍ ، مُطَّرِدٌ في القياسِ والاستعمالِ جميعًا ، ومُطَّرِدٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمالِ ، ومُطَّرِدٌ في الاستعمالِ شاذٌّ في القياسِ ، وشاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ جميعًا [2]. وَمَا هذا التقسيمُ إلَّا اتجاهٌ نحوَ المعياريَّةِ في أَضْرُبِ الكلامِ .

ومِنْ مظاهِرِ المعياريَّةِ الواضحَةِ ، المُستوَى الصَّوابيُّ ، وهُوَ : « مِعيارٌ لغويٌّ يَرضَى عَنِ الصَّوابِ ويرفُضُ الخطأَ في الاستعمالِ » [3]. وإذا كانَ لِلَهْجَةٍ مستوًى صوابيٌّ خاصٌّ بِها ، فلا بُدَّ لُّلغَةِ المشترَكَةِ مِنْ أَنْ يكونَ لَهَا مستوًى صوابيٌّ كذلكَ [4].

وَقَدْ سادَتِ المعياريَّةُ الدراساتِ اللُّغويَّةَ في تاريخِ العربيَّةِ ، وطَغَتْ على النُّصوصِ المُتأخِّرَةِ ولاسيَّما الَّتي كانتْ شرحًا وتعليقًا ، هذا عندَ مَنْ يَرَى أَنَّ المعياريَّةَ منهجٌ في الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ الحديثَةِ ، لَهَا سماتُهَا وأوصافُهَا . وحِينمَا تحدَّثَ – المرحوم – الدكتور محمود فهمي حجازي (ت 2019م) عن مناهجِ البحثِ اللُّغويّ في كتابِهِ (عِلْمِ اللُّغةِ العربيَّةِ) لَمْ يذكُرْ بينَهَا منهجًا يُدْعَى (المنهجَ المعياريَّ) ، بَلْ إنَّهُ يَستعمِلُ (المعياريَّةَ) من غيرِ استعمالِ كلمةِ (منهجٍ) ويَراهَا مرتبطَةً بالنَّحوِ التَّعليميّ الَّذي يذهبُ إلى أنَّهُ (معياريٌّ) ، بَلْ إنَّهُ يباعِدُ بينَ المعياريَّةِ وعِلْمِ اللُّغةِ لِاختلافِ مفهومِ الاثنينِ[5].

---

[1] اللغة بين المعيارية والوصفية 38.

[2] الأشباه و النظائر 209/1.

[3] منهج البحث اللغوي 29.

[4] اللغة بين المعيارية والوصفية 26.

[5] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة 143.

وفي هذا الإطارِ يَذكُرُ – المرحوم– الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي رأيَ – المرحوم – الدكتور أحمد سليمان ياقوت (ت 2008م) الَّذي يُشيرُ إلى أنَّهُ لَمْ يَجِدْ مصطلحَ (المنهجَ المعياريَّ) واردًا في المعجماتِ الأجنبيَّةِ ، بَلْ وَجَدَ فيها (المعياريَّةَ) غيرَ مُقترنَةٍ بكلِمَةِ (منهجٍ)، وقَدْ عرَّفَ بأنَّهَا اصطلاحٌ استعملَهُ اللُّغويونَ لوصفِ أيِّ اتِّجاهٍ يسعَى إلى وَضْعِ ضوابطِ الصَّحَةِ لِلُّغةِ كَمَا يَجِبُ أَنْ تستَعمَلَ . والملاحَظُ أَنَّ التَّعريفَ استَعمَلَ كلمةَ (اتِّجاهٍ) مَعَ (المعياريَّةِ) ، والاتِّجاهُ لَا يَرقَى إلى مرتبةِ (المنهجِ) المتكامِلِ ، ولَا إلى مصافِّ النَّظريَّةِ[1].

ويقولُ – المرحوم– الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي : « إذا كانَ المنهجُ الوصفيُّ يُنسَبُ إلى سوسير ، ويُذكرُ حينَ يذكرُ ، فإنَّ (المعياريَّةَ) لَا تُنسَبُ إلى لُغويٍّ معيَّنٍ، ومِنْ ثَمَّ لَا توجَدُ لَهَا مَلامِحُ أوْ سِماتٌ أوْ أوصافٌ مكتوبَةٌ ، في مُؤلَّفٍ مِنْ مُؤلَّفاتِ أحدِ اللُّغويّينَ ، بحيثُ يكونُ هُوَ صاحِبُ هذا المنهَجِ ، وأنَّهُ قَدْ وضعَهُ وَحَدَّدَ معالِمَهُ أَوَّلًا ، ثُمَّ سارَتِ الأبحاثُ اللغويَّةُ عليهِ مِنْ بَعْدُ»[2] .

والمعياريةُ عندَ كمال بشر(ت 2015م) فكرةٌ تقليديَّةٌ مشهورةٌ ، تُمَثِّلُهَا العبارةُ الآتيةُ : « اللُّغةُ هِيَ مَا يَجِبُ أنْ يَتَكلَّمَهُ النَّاسُ ، وليستْ مَا يتكلَّمُهُ النَّاسُ بالفِعْلِ» [3]. وهنا يُعقبُ المرحوم– الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي على قول كمال بشر هذا بقولِهِ : « فكرةٌ تقليديَّةٌ مشهورَةٌ »:« تَدلُّ على أَنَّهُ لَمْ يَنسِبْهَا إلى أحدٍ، ولَمْ يَصِفْهَا بأنَّهَا منهجٌ ،أوْ يُحدِّدْ نشأَتَها بزمَنٍ معيَّنٍ ، أوْ يذكُرْ بَدءَ اشتهارِهَا أوْ يُحَدِّدْ ملامِحَهَا ، إلاَّ بِأَنَّهَا اللُّغةُ كَمَا يَجِبُ أنْ تكونَ » [4].

مِنْ أجلِ ذلكَ فإنّكَ غيرُ واجدٍ ذِكْرًا لمنهجٍ معياريٍّ عندَ بعضِ الباحثينَ المُحدَثِينَ حينَ يذكرونَ المناهجَ الَّتي تبحثُ اللُّغةَ في ضوئِهَا [5].

---

[1] المصدر السابق 145.

[2] المصدر السابق 143.

[3] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة 143.

[4] المصدر السابق 143.

[5] المصدر السابق 143.

والَّذي يَبدُو – للمرحوم– الأستاذ الدكتور نعمة العزاوي في مسألةِ المعياريَّةِ ، أنَّهَا تظهَرُ في دراسةِ اللُّغةِ مَرَّتين : الأُولَى خِلالَ عمليَّةِ (الوَصفِ) ، والأُخرَى بعدَ انتهاءِ الواصفِ مِن استخلاصِ قَوانِينِهَا وصِياغَةِ نظامِهَا .

وهدفُ (المعياريَّةِ) حِينَ تَظهَرُ عِبْرَ (الوَصفِ) ، اطِّرادُ القواعِدِ ، والحرصُ على تَمثِيلِهَا للاستعمالِ العَامّ لِلُّغَةِ ، وتجنُّبُ مَا يَنقُصُهَا ويَصْطَدِمُ بِهَا مِنَ الشَّاذِّ والنَّادِرِ وسائِرِ مَا يَنْحَرِفُ عَنْ مَجْرَى اللُّغةِ العامّ ، لِهَذا السَّببِ أوْ ذاكَ [1] .

والمعياريَّةُ لَا تَقْتَصِرُ على العربيَّةِ ، بَلْ إنَّهَا قَدْ تَظْهَرُ في اللُّغاتِ الأُخرَى ، ولكنَّ حاجةَ العربيَّةِ إليْهَا أمسُّ لِعَلَاقَتِهَا الخاصَّةِ بالقرآنِ الكريم ، فكانَ لَابُدَّ أَن يَظلَّ تَطَوُّرُهَا مَنُوطًا مَهْمَا اتَّسَعَ بالقواعِدِ (الأساسيَّةِ) الَّتي جاءَتْ عَلَيْهَا لُغَةُ القرآنِ الكريمِ حتَّى يَظِلَّ مُتَسَنًّى للأجيالِ – مَهْمَا تَوَسَّعَتْ في تَطْويعِ اللُّغةِ لمتطلَّباتِ عُصُورِهَا – أَنْ تقرأَ القرآنَ فَتَفْقَهَهُ.

ولَوْلَا هذِهِ (المعياريَّةُ) الَّتي رُوعِيَتْ – ولَا تَزالُ تَرعَى – في بَحثِنَا اللُّغويِّ ، لَمَا ظَهَرَ هذا الفَرقُ الكبيرُ بينَ العربيَّةِ وغيرِهَا مِنَ اللُّغاتِ القديمَةِ [2] .

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أمْرٍ فإنَّ مظاهِرَ المعياريَّةِ كانتْ واضحَةً في الدَّرسِ اللُّغويِّ القديمِ ، ومرتبطةً بالأُصولِ الَّتي اعتمَدَها النُّحاةُ واللُّغويُّونَ في عَرْضِ أفكارِهِم ، ومِنْ هنا يقولُ – المرحوم –الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي : « وَلَمْ تَكُنْ دراسَةُ النُّحاةِ العربِ لِلُّغَةِ في ذاتِهَا ومِنْ أجلِ ذاتِهَا ، كَمَا يَتَطلَّبُ ذلكَ المنهجُ الوَصفِيُّ ، بَلْ كانَتْ دراستُهُم لَهَا لغرضٍ تعليميٍّ ، الهدفُ مِنْهُ تنقيَةُ اللُّغَةِ مِنَ اللَّحنِ ، الَّذي بَدأَ يَغزُو أَلْسِنَةَ النَّاسِ ، ويَفشُو في كَلامِهِم حتَّى اسْتَوَى في ذلكَ عامَّتُهُمْ وخاصَّتُهُمْ ... وَقَدْ تَنَبَّهَ على هذِهِ الحقيقَةِ اللُّغويُّونَ المُعَاصِرُونَ ، فَقالَ المرحوم تَمَّام حسَّان(ت2011م) : « إنَّ الغايَةَ الَّتي نَشَأَ النَّحوُ العربيُّ مِنْ أَجلِهَا ، وهِيَ ضَبْطُ اللُّغَةِ ، وإيجادُ

---

[1] المصدر السابق 145.

[2] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة 146.

الأداةِ الَّتي تَعْصِمُ اللَّاحنينَ مِنَ الخَطَإِ ، فُرِضَتْ على هذا النَّحوِ أنْ يَتَّسمَ في جُملتِهِ بِسِمَةِ النَّحوِ التَّعليميّ لَا العلميّ ، أَوْ بعبارةٍ أُخرَى أنْ يكونَ في عمومِهِ نَحْوًا مِعيَاريًّا لَا نَحْوًا وَصْفِيًّا »[1].

وعندَ – المَرحومِ – الأستاذ الدكتور رشيد العبيدي : أنَّ العُلومَ الثَّلاثَةَ المعرُوفَةَ في العربيَّةِ باسمِ النَّحوِ والصَّرفِ والبلاغَةِ تَنْدَرِجُ جميعُهَا تحتَ مَفْهُومِ المعياريَّةِ ، لأنَّهَا جميعًا تُمَثِّلُ قواعِدَ وأحكامًا مثاليَّةً وقِيَمًا عُليَا ، وُضِعَتْ لِتقويمِ اللغةِ والرُّجوعِ إليها ، والاحتكامِ إلى أُسُسِهَا وقواعدِهَا حِينَ الضرورَةِ ، وهذا في الأقلِّ في المنهجِ النحويّ البصريّ لقواعدِ العربيَّةِ ... وعلى أيَّةِ حالٍ فإنَّ هذا الاتجاهَ المعياريَّ ليسَ إلَّا طريقًا يَسلكُهُ المتكلِّمُ باللُّغَةِ أي (مُستَعْمِلوهَا) في كتابَاتِهِمْ وآدابِهِمْ ، لِيضْبِطُوا عِباراتِهِمْ[2].

فالمنهجُ المعياريُّ يَسْعَى إلى تقديمِ النماذجِ الفُصْحَى المسموعَةِ لتوجيهِ الاستِعْمالِ اللُّغويّ مَعَ إهمالِ الشَّاذِّ والقليلِ ، بعكسِ المنهجِ الوصفيّ الَّذي مَا هُوَ كائِنٌ فِعْلًا وتظهرُ مَلامِحُهُ في عِلْمِ النَّحوِ القديمِ عَبْرَ الأَخذِ مِنَ القبائِلِ الفصيحةِ كقيسٍ وتميمٍ ، وتقسيمِ الكلامِ إلى مطَّردٍ وشاذٍّ ، واستخدامِ القياسِ كأداةٍ أساسيَّةٍ لتقعيدِ اللُّغةِ .

وتَتَلَخَّصُ أعمالُ النُّحاةِ واللُّغويّينَ العربِ في دراستِهِمْ بالآتِي:

1– خَصُّوا بحثَهُمُ اللُّغويَّ بقبائلَ عربيَّةٍ خالصةِ العروبَةِ ، وحَصَرُوا الأخذَ والتَّلقِيَ فيها . هذِهِ القبائلُ هِيَ : قيسٌ وتميمٌ وأسدٌ وهذيلٌ وبعضُ كنانَةَ وبعضُ الطائيينَ[3].

2– تقسيمُ الكلامِ مِنْ حيثُ الاستعمالُ على مُطَّردٍ وَشاذٍّ ، وتَحدِيدُهُ بضعيفٍ و مُنْكَرٍ ومتروكٍ ، تأثُرًا بمنطقِ أرسطُو.

3– إجازةُ مُخالفَةِ الشِّعرِ للقواعِدِ الَّتي يُقَرِّرُهَا النُّحاةُ .

---

[1] المصدر السابق 134، 135.

[2] أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية ، د. رشيد العبيدي 17، 18.

[3] المصدر السابق 154.

يقولُ تَمَّام حسان : « وَأنَا أَلْحَظُ هذِهِ المعياريَّةَ الصَّارخَةَ في كُتُب ابنِ هشامٍ ، كالمغني ، والشُّذُورِ ، وأوْضَحِ المسالِكِ»[1].

كتابُ مغني اللَّبيب :

كتابُ مغني اللَّبيب الَّذي بينَ أيدينا حقّقَهُ وعلّقَ عليهِ الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله ، وراجعَهُ سعيد الأفغاني ، صَدَرَ عَنْ دارِ الفِكْرِ بطبعةٍ خامسةٍ ، عام ١٩٧٩ ببيروت. صدَّرَهُ المُحَقِّقانِ بتعريفٍ موجزٍ بالكتابِ، وبيانِ طريقَةِ عَمَلِهِمَا بإخراجِهِ بصورتِهِ الَّتي هُوَ عَلَيْهَا.

يَبْدَأُ الكتابُ بمقدمةٍ للمصنّفِ يَستَهِلُّهَا بالحمدِ للهِ والصَّلاةِ والسَّلامِ على النَّبِيِّ المُصْطَفَى وَآلِهِ، ثُمَّ يُبَيِّنُ مَا لِعِلْمِ الإعرابِ مِنْ أهميَّةٍ في فَهْمِ كِتَابِ اللهِ ، ثُمَّ يُثْنِي عَلَى كِتَابِهِ هذا بِحُسْنِ الإِحْكَامِ والتَّرصيفِ ، ثُمَّ يُحَدِّدُ مَادَّتَهُ بِأَنَّهَا : (مُقْفَلَاتُ مَسَائِلِ الإِعْرَابِ) و(مُعْضِلَاتُ يَسْتَشْكِلُهَا الطُّلَّابُ) و(أَغلَاطٌ وَقَعَتْ لِجَماعَةٍ مِنَ المُعْرِبِينَ وَغَيْرِهِمْ) [2] . ثُمَّ يُبَيِّنُ ابنُ هِشامٍ الدَّافِعَ مِنْ تَأْلِيفِهِ فَيَقُولُ : « وَمِمَّا حَثَّنِي على وَضْعِهِ أَنَّنِي لَمَّا أَنْشَأْتُ في مَعْنَاهُ المقدّمَةَ الصُغرَى المُسْمَّاةَ بـ: (الإعرابِ عَنْ قَواعِدِ الأَعرابِ) حَسُنَ وَقْعُهَا عِنْدَ أُوْلِي الألبابِ ، وَسَارَ نَفْعُهَا في جماعَةِ الطُّلَّابِ ، مَعَ أنَّ الَّذي أَوْدَعْتُهُ فيها بالنِّسبَةِ إلى مَا ادَّخَرْتُهُ عَنْها كَشَذْرَةٍ مِنْ عَقْدِ نَحْرٍ ، بَلْ كَقَطْرَةٍ مِنْ قَطَراتِ بَحْرٍ ، وَهَا أنَا ذَا بائِحٌ بِمَا أَسْرَرْتُهُ ، مُقَيِّدٌ لِمَا قَرَّرْتُهُ وَحَرَّرْتُهُ ، مُقَرِّبٌ فوائِدَهُ لِلْأَفْهَامِ ، واضِعٌ فرائِدَهُ على طَرَفِ التَّمامِ ، لِينالَهَا الطُّلَّابُ بِأَدْنَى إلمَامٍ [3] . بَعْدَ ذلكَ يُبَيِّنُ ابنُ هِشَامٍ سَبَبَ طُولِ كُتُبِ الإعراب ، ويُحَدِّدُهَا بثلاثَةِ أُمورٍ، هِيَ :

١- كَثْرَةُ التَّكرارِ .

٢ - إيرادُ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بالإعرابِ .

٣ - إعرابُ الواضحاتِ.

---

[1] اللغة بين المعيارية والوصفية 26.

[2] مغني اللبيب (المقدمة 12).

[3] المصدر السابق 12-13 .

أَبوابُ الكتابِ وتَنْحَصِرُ بثمانيَةٍ ، هِيَ [1] :

البابُ الأوَّلُ: في تفسيرِ المفرداتِ وذِكرِ أَحكامِهَا.

البابُ الثَّانِي: في تفسيرِ الجُملِ وذِكرِ أَقسامِهَا وأَحكامِهَا.

البابُ الثَّالثُ: في ذِكرِ مَا يَتَرَدَّدُ بينَ المُفرداتِ والجُملِ، وَهُوَ الظَّرفُ والمَجرورُ وذِكرُ أحكامِهِمَا.

البابُ الرَّابعُ: في ذِكرِ أَحكامٍ يَكْثُرُ دَوْرُهَا ويَقْبُحُ بالمُعرِبِ جَهْلُهَا.

البابُ الخامسُ: في ذِكرِ الأوجُهِ الَّتي يَدْخُلُ على المُعْرِبِ الخَلَلُ مِنْ جِهَتِهَا.

البابُ السَّادِسُ: في التَّحذيرِ مِنْ أُمورٍ اشْتَهَرَتْ بينَ المُعرِبِينَ والصَّوابُ خلافُهَا.

البابُ السَّابِعُ: في كَيْفِيَّةِ الإعرابِ .

البابُ الثَّامِنُ: في ذِكرِ أُمورٍ كُلِّيَّةٍ يَتَخَرَّجُ عليها مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّوَرِ الجُزْئِيَّةِ.

مَظاهِرُ المِعْيَارِيَّةِ في كِتابِ مُغْنِي اللَّبيبِ :

١- **التقديرُ والافتراضُ** : وهُوَ مِنْ أهمِّ مظاهِرِ المعياريَّةِ ، ويَبدُو واضِحًا في المُغْنِي ، ومن أمثلَتِهِ :

أ- قالَ الفراءُ في قولِهِ تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قادِرِينَ ﴾ (القيامة ٤-٣) : إنَّ التقديرَ : بَلَى لِيَحْسَبَنَا قادِرِينَ ، والحُسْبَانُ المَذكورُ بمعنَى الظَّنِّ ، والمَحذُوفُ بمعنَى العِلْمِ ، إذِ التَّرَدُّدُ في الإعادَةِ كُفْرٌ ، فَلَا يكونُ مأمُورًا بِهِ . وقالَ بعضُ العلماءِ في بيتِ الكتابِ[2] :

لَنْ تَرَاهَا - وَلَوْ تَأَمَّلْتَ - لَا ولَهَا في مفارقِ الرَّأْسِ طِيبَا

---

[1] المصدر السابق 13-14 .

[2] الكتاب 285/1 ، والبيت لابن قيس الرقيات.

إنَّ (تَرَى) المقدَّرَةَ الناصِبةَ لـ (طِيبًا) قلبيَّةٌ لَا بصريَّةٌ ، لِئَلَّا يَقتضِيَ كَونَ الموصوفةِ مكشوفَةَ الرأسِ[1] ، وإنّما تُمْدَحُ النِّساءُ بالخَفْرِ والتَّصَوُّنِ لَا بالتَّبَذُّلِ ، مَعَ أَنَّ (رَأى) المذكورةَ بَصَرِيَّةٌ [2].

ب- بيانُ مقدارِ المقدَّرِ: يَنْبِغِي تَقلِيلُهُ مَا أَمكَنَ لِتقلَّ مخالفةُ الأصلِ ، ولذلكَ كانَ تقديرُ الأخفشِ في (ضَرْبِي زيدًا قائِمًا) : ضَربُهُ قائمًا ، أوْلَى مِنْ تقديرِ باقِي البصريّينَ (حاصلٌ إذا كانَ) – أو إذ كانَ – قائمًا ، لأنَّهُ قَدَّرَ اثنين وقَدَّرُوا خمسةً. ولأنَّ التقليلَ مِنَ اللَّفظِ أوْلَى ، وكانَ تقديرُهُ في (أَنتَ مِنِّي فرسخانِ) : بُعْدُكَ مِنِّي فرسخانِ ، أوْلَى مِنْ تقديرِ الفارسيّ : أَنْتَ مِنِّي ذُو مَسافةِ فَرْسَخَيْنِ ، لأنَّهُ قدَّرَ مُضافًا لَا يحتاجُ مَعَهُ إلى تقديرِ شيءٍ آخرَ يتعلَّقُ بِهِ الظَّرفُ ، والفارسيُّ قدَّرَ شَيْئَيْنِ يَحتاجُ مَعَهُمَا إلى تقديرِ ثالثٍ [3].

وضَعُفَ قولُ الفارسيّ ومَنْ وافَقَهُ في ﴿ واللَّائِي يَئِسْنَ ﴾ ...الآيةَ (الطلاق ٤) : إنَّ الأصلَ: واللَّائِي لم يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ ، والأَوْلَى أنْ يكونَ الأصلُ : واللَّائِي لم يَحِضْنَ كذلكَ[4]. وضَعُفَ قولُ الفارسيّ ومَنْ وافَقَهُ في﴿ وأُشْرِبُوا في قُلُوبِهِم ، العِجْلَ﴾ (البقرة ٩٣): إنَّ التَّقديرَ: حُبُّ عِبادَةِ العِجْلِ ، والأَوْلَى تقديرُ الحُبِّ فقط [5].

ت- (أَلَّا) بالفَتْحِ والتَّشديدِ : حَرفُ تَحضيضٍ مختصٌّ بالجُملِ الفعليَّةِ الخبريَّةِ كسائرِ أَدواتِ التَّحضيضِ ، فأمَّا قولُه [6] :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

---

[1] لعل ابن هشام هنا أخطأ في التعبير ، فقال : (مكشوفة الرأس) والصواب : (مكشوفًا عن رأسها) ينظر :مغني اللبيب 791.

[2] مغني اللبيب 802.

[3] المصدر السابق 802.

[4] المصدر السابق 802.

[5] المصدر السابق 802.

[6] ينسب إلى قيس بن الملوح ، وإلى الصمة القشيري وإلى ابن الدمينة ، مغني اللبيب 103 ، حاشية 1.

فالتقدير : فَهَلَّا كانَ هو ، أي الشَّأنُ ، وقِيلَ : التقديرُ : فَهَلَّا شَفَعَتْ نَفْسُ لَيْلَى ، لأنَّ الإضمارَ مِنْ جنسِ المذكورِ أقْيَسُ ، وشَفِيعُهَا على هذا خبرٌ لمحذوفٍ ، أي هِيَ شَفِيعُهَا [1].

ث- وقد يُحذَفُ أحدُ شَطْرَيِ الجملةِ ، فَيَظُنُّ مَنْ لا خبرةَ لَهُ أنَّها أُضيفَتْ إلى المُفْرَدِ ، كقولِهِ[2] :

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا والعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذَاكَ أفْنَانَا

والتقديرُ : إذْ ذَاكَ كَذَلِكَ [3].

ج- ومِنَ التأويلاتِ اللَّطيفةِ قوله[4] :

جَشَأَتْ[5] فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتُ لَيَأْتِيَنْ وَإذَا أَتَاكَ فَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ

وعندي لِمَا اسْتُدِلَّ بِهِ تأويلٌ لطيفٌ ، وهو أنَّ المبتدأَ في ذلكَ كلِّهِ ضُمِّنَ معنَى الشَّرطِ ، وخبرُهُ مُنَزَّلٌ منزلةَ الجَوابِ ، فإذَا قُدِّرَ قَبْلَهُ قَسَمٌ كانَ الجوابُ لَهُ ، وكانَ خبرُ المبتدإِ المُشَبَّهُ لجوابِ الشَّرطِ محذوفًا ؛ للاستغناءِ بجوابِ القسمِ المقدَّرِ قبلَهُ ، ونظيرُهُ في الاستغناءِ بجوابِ القسمِ المقدَّرِ قَبْلَ الشَّرطِ المُجَرَّدِ مِنْ لامِ التوطئَةِ نَحو : ﴿ وإنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ (المائدة:٧٣) ، التقديرُ: واللهِ لَيَمَسَنَّهُم إنْ لَمْ يَنْتَهُوا [6].

2- مخالفةُ الشِّعرِ للقواعِدِ النَّحويَّةِ للضَّرورةِ :

---

[1] مغني اللبيب 102-103.

[2] ينسب إلى ابن المعتز، وليس في ديوانه . مغني اللبيب 117 ، حاشية 3.

[3] مغني اللبيب 117.

[4] لم يذكر قائله ، مغني اللبيب 531، حاشية 4.

[5] جَشَأَتْ : بفتح الجيم والشين والهمزة وسكون التاء : ثارت نفسي ، أو فَزِعَت وارتفعت .اللَّذْ : بفتح اللام وتشديد اللام الثانية مع سكون الذال : هي لغة في (الذي) حُذِفَت ياؤُها للضرورة الشعرية . (لسان العرب : جشأ).

[6] مغني اللبيب 531.

أ- مِنْ ذلكَ أنْ تكونَ (أنْ) مخفّفَةً مِنَ الثَّقيلةِ فتقعُ بعدَ فعلِ اليقينِ أوْ مَا نُزِّلَ منزلتَهُ ، نحو : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه ٨٩) ،﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ (المزمّل٢٠) ،﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكونُ ﴾ (المائدة ٧١) فيمَنْ رَفَعَ (تكونُ)، وقولُهُ[1]:

زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أنْ سَيَقْتُلَ مَرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلامَةٍ يا مَرْبَعُ

و(أَنْ) هذه ثلاثيةُ الوضعِ - أي أصلُهَا ثلاثيٌّ ، ثُمَّ صارتْ مِنَ الحروفِ الثنائيَّةِ بعدَ التَّخفيفِ - وهِيَ مصدريَّةٌ أيضًا، وتنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، خلافًا للكوفيّينَ ، زَعَمُوا أنَّها لَا تَعمَلُ شيئًا . وشَرطُ اسْمِهَا أنْ يكونَ ضميرًا محذوفًا ورُبَّمَا ثبتَ ، كقولِهِ [2] :

فَلَوْ أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي طلاقَكِ لَمْ أبْخَلْ وأَنْتِ صديقُ

وهُوَ مختصٌّ بالضَّرورةِ على الأصحِّ ، وشرطُ خبرِهَا أنْ يكونَ جملةً ، ولَا يجوزُ إفرادُهُ ، إلاَّ إذا ذُكِرَ الاسمُ فيجوزُ الأمرانِ . وقد اجتمَعَا في قولِهِ [3] :

بأُنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وَأَنْكَ هناكَ تكونُ الثِّمَالَا [4]

ب- (أمَّا) بالفتحِ والتَّشديدِ : وهُوَ حرفُ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيدٍ : أمَّا أنَّها شرطٌ فبدليلِ لزومِ الفاءِ بَعدَهَا ، نحو : ﴿ فأَمَّا الَّذينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِم ، وأمَّا الَّذينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ... ﴾ الآيةَ... (البقرة ٢٦).

ولَوْ كانَتِ الفاءُ للعطفِ لَمْ تَدْخلْ على الخَبرِ ، إذْ لَا يُعْطَفُ الخَبرُ على مُبتَدئِهِ ، ولَوْ كانْتْ زائدةً لصحَّ الاستغناءُ عنها ، ولمَّا لَمْ يَصِحَّ ذلكَ وقد امتنَعَ كَوْنُهَا لِلْعَطْفِ تعيَّنَ أنها فاء الجزاء . فإن قلت : قد استُغْنِي عنها في قوله [5]:

فَأَمَّا القتالُ لَا قتالَ لَدَيْكُم [وَلكِنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ]

---

[1] البيت لجرير ، مغني اللبيب 47 ، حاشية 1.

[2] البيت مجهول القائل ، مغني اللبيب 47 ، حاشية 3.

[3] ينسب إلى كعب بن زهير ، أو عمرة أو جنوب بنت العجلان . مغني اللبيب 47، حاشية 3.

[4] مغني اللبيب 46-47.

[5] للحارث بن خالد . مغني اللبيب 80، حاشية 2.

قلتُ : وَهُوَ ضرورةٌ ، كقولِ عبد الرحمن بن حسان [1] :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُهَا[2] [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ]

والشاهدُ فيهِ : حذفُ الفاءِ مِنَ الجَوابِ للضرورةِ ، وتقديرُهُ : فَاللهُ يَشكرُهَا.

ت- (إذا) : لَا تعملُ الجزمَ إلَّا في ضرورةٍ، كقولِهِ [3] :

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

قِيلَ: وقَدْ تَخْرُجُ عَنْ كلٍّ مِنَ الظَّرفيَّةِ ، والاسْتِقْبَالِ ، ومعنَى الشَّرطِ ، وفي كلٍّ مِنْ هذِهِ فصلٌ[4].

والشاهِدُ في البيتِ أنَّ (إذا) عَمِلَتِ الجَزْمِ في تُصِبْكَ ضرورةً .

ث- مَا يُعْرَفُ بِهِ الاسْمُ مِنَ الخَبرِ : أنْ يكونَا مُخْتَلِفَيْنِ ، فَتَجْعَلَ المَعْرِفَةَ الاسْمَ والنَّكِرَةَ الخَبَرَ، نحو : كانَ زيدٌ قائِمًا ، و لَا يُعْكَسُ إلاَّ في الضَّرورَةِ ، كقولِهِ [5].

[قفي قبلَ التَّفرقِ يا ضُباعَا] وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

وقولِهِ [6] :

[كأنَّ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رأسٍ] يَكونُ مِزَاجَهَا عسلٌ وماءُ [7]

---

[1] ينسب إلى حسان بن ثابت في الكتاب 64/3-65.

[2] مغني اللبيب 80.

[3] ينسب إلى عبد القيس بن خفاف ، وقيل إلى حارثة بن بدر. مغني اللبيب 128، حاشية 1.

[4] مغني اللبيب 127-128.

[5] البيت في الكتاب 243/2، منسوب إلى القطامي .

[6] البيت في الكتاب 49/1 ، منسوب إلى حسان .

[7] مغني اللبيب 590 ، 591. اسمُ كأنَّ مؤخَّرٌ هنا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخرِهِ والتقدير (كأنَّ سبيئةً) بالنَّصبِ ، لكنَّها رُوِيَتْ بالرَّفعِ هنا لأَنَّ (كأَنَّ) قد تُخَفَّف(كَأَنْ) فتهمل عن العمل ويليها المبتدأ ، أو تُعاملُ معاملة (كأَنَّ) المشدَّدة التي نُويَ فيها ضمير الشأن المحذوف ، فتكون (سبيئةٌ) مبتدأ مرفوع ، والجملة في محل رفع خبر (كأَنَّ) .

وأمَّا قولُهُ [1] :

[ضَيَّعْتِ حَزمِي في إبعادِي الأَمَلَا] وما ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا

وقولُهُ [2] :

[أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى] وداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهَارا

فَضَرُورَتانِ [3] :

ج- حذفُ لامِ لأفعلنَّ يختصُّ بالضَّرُورَةِ ، كَقولِ عامر بن الطفيل:

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإنَّهُ فِرْغٌ ، وإنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُثْأَرِ [4]

ح- فَصْلُ التَّمييزِ قَدْ جاءَ في الضَّرورةِ في قولِهِ [5] :

على أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجرِ حَوْلًا كَمِيلَا

و (أُفْعَلُ) أَقْوَى في العَمَلِ مِنْ (ثَلاثُون) [6] :

الشَّاهِدُ في البيتِ هُوَ الفصلُ بينَ (ثَلاثينَ) وَ(حَوْلًا) بِالمَجرُورِ ضرورةً .

٣ – تَقسيمُ الكلامِ مِنْ حَيْثُ الاستعمالِ :

أ- (أنْ) مَوصُولٌ حرفيٌّ ، وتُوصَلُ بالفعلِ المتصرّفِ ، مضارِعًا كانَ كَمَا مَرَّ، أَوْ ماضيًا نحو : ﴿ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا ﴾ (القصص ٨٢) ، ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ ﴾ (الإسراء: ٧٤) ، أَوْ أمْرًا كَحِكَايَةِ سيبويه : « كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ ». هذا هُوَ الصَّحيحُ.

وقَدْ اخْتُلِفَ مِنْ ذلكَ في أمرينِ :

أَحدُهُمَا : كونُ الموصولَةِ بالماضِي والأمرِ ، هِيَ الموصولةُ بالمضارِعِ ، والمُخَالفُ في ذلك ابنُ طاهرٍ (ت580هـ) ، زَعمَ أنَّها غيرُهَا ، بدليلينِ ، أحدُهُمَا : أنَّ الداخلَةَ على المضارِعِ

---

[1] البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل 294/2.

[2] البيت مجهول القائل ، مغني اللبيب 603 ، حاشية 4.

[3] مغني اللبيب 603.

[4] المصدر السابق 845.

[5] للعباس بن مرداس ، الكتاب 158/2.

[6] مغني اللبيب 745.

تُخَلِّصُهُ للاستقبالِ ، فَلَا تدخلُ على غيرِهِ ، كالسِّينِ وسوفَ، والآخرُ : أَنَّهَا لو كانَتِ الناصبةَ لَحُكِمَ على مَوْضِعِهَا بالنَّصبِ ، كَمَا حُكِمَ على مَوْضِعِ الماضِي بالجزمِ بَعْدَ إنِ الشَّرطيَّةِ ، ولَا قائِلَ بِهِ .

والجوابُ عن الأوَّلِ أَنَّهُ منتقِضٌ بنونِ التَّوكيدِ ، فأنَّها تُخَلِّصُ المضارعَ للاستقبالِ وتدخلُ على الأمرِ باطِّرادٍ واتِّفاقٍ ، وبأدواتِ الشَّرطِ ، فإنَّها أَيضًا تُخَلِّصُهُ مَعَ دخولِهَا على الماضِي باتفاقٍ[1].

ب- (أَنِ) المفتوحَةُ الهمزةِ السَّاكِنَةُ النُّونِ:- وهُوَ نادِرٌ- أنْ تَقَعَ بَيْنَ الكافِ ومخفوضِهَا كقولِهِ[2] :

ويومًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُوُ إلى وَارِقِ السَّلَمْ

في روايةِ مَنْ جَرَّ الظَّبْيَةَ [3].

ت- إنَّ المكسورةُ المشدَّدَةُ : وعَنِ المبرِّدِ أنَّهُ حَمَلَ على ذلكَ قراءَةَ مَنْ قَرَأَ ﴿ إنَّ هذانِ لساحِرانِ ﴾ (طه ٦٣) . واعترضَ بأمرين :

أَحدُهُمَا : أنَّ مجيءَ (إنَّ) بمعنَى نَعَمْ ، شاذٌّ ، حتَّى قِيلَ : إنَّهُ لَمْ يثبتْ .

والآخرُ : أنَّ اللَّامَ لَا تدخلُ في خبرِ المبتدإِ . وأُجيبَ عَنْ هذا بأنَّهَا لامٌ زائدَةٌ ، وليستْ للابتداءِ ، أوْ بأنَّهَا داخلةٌ على مبتدإٍ محذوفٍ ، أي : لَهُمَا ساحرانِ ، أوْ بأنَّهَا دخلتْ بعدَ إنَّ هذِهِ لِشَبَهِهَا بإنِ المؤكِّدَةِ لَفْظًا ... وقِيلَ : اسمُ إنَّ ضَميرُ الشَّأنِ ، وهذا أيضًا ضعيفٌ ، لأَنَّ الموضوعَ لتقويةِ الكلامِ لا يناسبُهُ الحذفَ ، والمسموعُ من حذفِهِ شاذٌّ ، إلاَّ في بابِ أنَّ المفتوحةِ إذا خُفِّفَتْ. ..[4].

ث- ورودُ أمْ محتملةٍ للاتصالِ والانقطاعِ ، ومِنْ ذلكَ قولُ المتنبِّي :

أُحادٌ أَمْ سُداسٌ في أُحادِ لُيَيْلَتُنَا المنوطةُ بالتَّنادِي ؟

---

[1] مغني اللبيب 43-44.

[2] ينسب إلى ابن صريم اليشكري في الكتاب 134/2.

[3] مغني اللبيب 51.

[4] المصدر السابق 57.

واعْلَمْ أنَّ هذا البيتَ اشتملَ على لَحْنَاتٍ : استعمالُ أُحادٍ وسُداسٍ بمعنَى(واحدةٍ وَسِتٍّ) وإنَّمَا هِيَ بمعنَى واحدةٍ وسِتٍّ سِتٍّ ، واستعمالُ سُداسٍ ، وأكثرُهُم يأباهُ ويخصُّ العَدَدَ المعدولَ بِمَا دونَ الخمسةِ ، ولتصغيرِ ليلةٍ على لُيَيْلَةٍ ، وإنَّمَا صَغَّرَتْهَا العربُ على لُيَيْلِيَةٍ بزيادةِ الياءِ على غيرِ قياسٍ ، حَتَّى قِيلَ : إنَّهَا مبنيَّةٌ على لَيْلَاةٍ في نحوِ قولِ الشَّاعرِ [1] :

في كُلِّ مَا يومٍ وَكُلِّ ليلاهُ [2].

ج- شرطَ ابنُ الحاجب في وقوعِ (إلاَّ) صفةً ، تعذُّرَ الاستثناءِ، وجَعَلَ مِنَ الشَّاذِّ قولَهُ [3] :

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفرقدانِ [4]

وشاهدُهُ وَصْفُ (كلٍّ) بقولِهِ : (إلَّا الفَرقَدَانِ) أي غيرُ الفَرْقَدَيْنِ .

ج- مِنْ وَجْهَيْ (على) أنْ تكونَ اسمًا بمعنَى فوقَ ، وذلكَ إذا دَخَلَتْ عليها (مِنْ) ... ولا يَحسنُ تَخريجُ ذلكَ على ظاهِرِهِ كَمَا قِيلَ في قولِهِ [5] :

قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي وَيَمْنَعُنِي صَوْتُ السِّباعِ بِهِ يَضْبَحْنَ والْهَامُ

لأَنَّ ذلكَ شِعْرٌ ؛ فقد يُستَسْهَلُ فيهِ هذا ، ولَا على قولِ ابن الأَنباري إنّ (إلى) قد تَرِدُ اسمًا؛ فيقالُ : (انْصَرَفْتُ مِنْ إلَيْكَ) ، كَمَا يُقالُ : (غَدَوْتُ مِنْ عَلَيْكَ) لأَنَّهُ إنْ كانَ

ثابتًا ، ففي غايةِ الشُّذُوذِ ، ولَا على قولِ ابنِ عصفورٍ : إنَّ (إلَيْكَ) في: ﴿ واضْمُمْ إلَيْكَ ﴾ (القصص : ٣٢) إغراءٌ ، والمعنَى خُذْ جَناحَكَ ، أي عَصَاكَ ؛لأَنَّ (إلى) لَا تكونُ بِمعنَى خُذْ عندَ البصريّينَ ، ولأَنَّ الجناحَ ليسَ بمعنَى العَصَا، إلاَّ عندَ الفَرَّاء ، وشذوذٌ مِنَ المفسرينَ[6].

خ- كَلَّا : في مَعنَاهَا ثلاثَةُ أقوالٍ ، أحدُهَا : للكسائِي ومتابعيهِ ، قالُوا : تَكونُ بمعنَى حقًّا ، والثاني: لأبي حاتِمٍ ومتابعيهِ ، قالُوا : تكونُ بمعنَى أَلَا الاستفتاحيَّةِ، والثالث: للنضر بن شميل

---

[1] لأبي زغيب دلم العبشمي ، مغني اللبيب 70 ، حاشية 2.

[2] مغني اللبيب 68 ، 69 ، 70 .

[3] نسب في الكتاب 334/2 إلى عمرو بن معد يكرب ، وينسب إلى غيره .

[4] مغني اللبيب 101.

[5] البيت للنمر بن تولب ، مغني اللبيب 195 ، حاشية 4.

[6] مغني اللبيب 193 ، 195.

والفرَّاء ومَنْ وافَقَهُمَا ، قالُوا : تكونُ حرفَ جوابٍ بمنزلَةِ إِيْ ، ونَعَمْ ، وحملُوا عليهِ ﴿ كَلَّا وَالقَمَرِ ﴾ (المدثر:32) فقالُوا : معناهُ : إِيْ والقَمَرِ . وقولُ أبي حاتِم عندي أَوْلَى مِنْ قولِهِمَا ، لأَنَّهُ أكثرُ اطِّرادًا [1] .

4- أَخْذُ اللَّهجاتِ مِنْ بعضِ القبائِلِ :

كانَ ابنُ هشام يأخُذُ مِنْ بعضِ القبائلِ اللهجاتِ ، ولَا سِيَّمَا ما يتعلَّقُ بالمفرداتِ والتراكيبِ ، ومن أمثلةِ ذلكَ :

أ- إنَّ المكسورةُ المشدَّدَةُ على وجهينِ : أحدِهِمَا: أنْ تكونَ حرفَ توكيدٍ ، تَنْصِبُ الاسمَ وترفَعُ الخبرَ ، قِيلَ : وقد تَنْصِبُهُمَا في لُغَةٍ ، كقولِهِ [2]:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفافًا ؛ إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وفي الحديث : « إنَّ قعرَ جهنَّمَ سبعينَ خريفًا» . وقد خُرِّج البيتُ على الحاليَّةِ ، وأنَّ الخبرَ محذوفٌ ، أي تلقاهم أُسْدًا ، والحديثُ على أنَّ (قعرَ) مصدرُ قَعَرتُ البئرَ ،إذا بلغتُ قعرَهَا ، و(سبعينَ) ظرفٌ ، أي أنَّ بلوغَ قعرِها يكونُ في سبعينَ عامًا [3].

ب- أمْ : تكونُ للتعريفِ ، نُقِلَتْ عَنْ طَيِّيءٍ وَعَنْ حميَرٍ ، وأَنشَدُوا [4]:

ذاكَ خَلِيلِي وَذُو يُواصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأُمْسَهْمٍ وامْسَلَمَهْ

وفي الحَديثِ : (ليسَ مِنَ أَمْبِرِّ أَمْصيامُ في أمْسفَرِ) كذا رواه النّمرُ بن تولب (رضي الله عنه) . وقِيلَ: إنَّ هذهِ اللُّغةَ مختصَّةٌ بالأسماءِ التي لا تُدْغَمُ لامُ التَّعريفِ في أوَّلِهَا ، نحو: غلامٌ و كتابٌ ، بخلافِ رجلٍ وناسٍ ولباسٍ ، وحكَى لنا بعضُ طلبةِ اليَمَنِ أنَّهُ سَمِعَ في بلادِهِم مَنْ يقولُ : خُذِ الرُّمحَ واركَبْ أَمْقَرَسَ ، ولَعَلَّ ذلكَ لغةٌ لبعضِهِم ، لا لجميعِهِم ، أَلَا تَرَى إلى البيتِ السَّابقِ وأنَّها في الحديثِ دَخَلَتْ على النوعينِ [5].

---

[1] مغني اللبيب 249 ، 250.

[2] يُنسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، مغني اللبيب 55 حاشية 6.

[3] مغني اللبيب 55 ، 56.

[4] لبجير بن غنمة الطائي . مغني اللبيب 71، حاشية 1.

[5] مغني اللبيب 70-71.

ت– حيثُ : وَطَيِّئٌ تقولُ : حَوْثُ [1].

ث– رُبَّ : وفي رُبَّ ستَّ عشرةَ لغةً : ضَمُّ الرَّاءِ ، و فَتْحُهَا ، وكِلَاهُمَا مَعَ التَّشديدِ والتخفيفِ ، والأوْجُهُ الأربعةُ معَ تاءِ التأنيثِ ساكنةً أو متحركَةً ، ومَعَ التَّجَرُّدِ منها ؛ فهذه اثنتا عشرة ، والضَّمُّ والفتحُ مَعَ إسكانِ الباءِ ؛ وضَمُّ الحرفينِ مَعَ التَّشديدِ ومَعَ التخفيفِ [2].

ج – مَا الحرفيَّةُ : ولَهَا أوْجُهٌ : أحدُهَا : أنْ تكونَ نافيةً ، فإنْ دَخَلَتْ على الجملةِ الاسميَّةِ ، أَعْمَلَهَا الحِجَازيُّونَ والتَّهامِيُّونَ والنَّجْدِيُّونَ عَمَلَ ليسَ بشروطٍ معروفَةٍ ، نحو : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف : ٣١) ، ﴿ مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾(المجادلة : ٢).

وعن عاصم أنَّهُ رَفَعَ (أُمَّهَاتِهِمْ) على التميميةِ ، ونَدَرَ تركيبُهَا مَعَ النَّكرَةِ تشبيهًا بـ (لَا) كقوله [3] :

ومَا بَأْسٌ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تحيةً قليلٌ على مَنْ يَعْرِفُ الحَقَّ عابُهَا [4]

ح– تنوين التّرنُّم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء ، وذلك في إنشاد بني تميم ، وظاهرُ قولِهِم أَنَّهُ تَنْوينٌ مُحَصَّلٌ للتَّرَنُّمِ ، وقد صرَّحَ بذلكَ ابنُ يعيش كما سيأتي ، والَّذي صرَّحَ بِهِ سيبويه وغيرُهُ مِنَ المحقِّقينَ أَنَّهُ جِيءَ بِهِ لِقَطعِ التَّرنُّمِ ، وأَنَّ التَّرَنُّمَ وَهُوَ التَّغنِّي يَحصَلُ بأحرفِ الإطلاقِ لقبولِهَا لِمَدِّ الصَّوتِ فيها[5].

5 – التقسيمُ والتَّحديدُ : سارَ ابنُ هشامٍ على منهجِ التَّقسيمِ والتَّحديدِ ، إذ قَسَّمَ الكلامَ على ضعيفٍ ومُنْكَرٍ ومتروكٍ ، ومِنْ أمثلتِه :

أ– (أَنْ) المفتوحةُ الهمزةِ ، الساكنةُ النُّونِ : والوَجْهُ الرابعُ : أَنْ تكونَ زائدةً ، ولَهَا أربعةُ مواضعَ :

---

[1] المصدر نفسه 176.

[2] المصدر نفسه 184.

[3] بلا نسبة في مغني اللبيب 399.

[4] يعبّر البيت عن عتاب رقيق لمحبوبته تتجاهل إلقاءَ التحية ، وأنَّ التعالي عن ردّها معيبٌ لا يليق بمن يعرف الحق والواجب.

[5] مغني اللبيب 447.

الأوَّلُ : – وهُوَ الأكثرُ – أنْ تقعَ بَعْدَ لَمَّا التَّوقيتيَّةِ ، نحو: ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾ (العنكبوت : ٣٣) .

والثَّاني : أَنْ تقعَ بينَ لَوْ وفِعْلِ القَسَمِ ، مذكورًا ، كقولِهِ [1] :

فأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَقَيْنَا وأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرَ مُظْلِمُ

أوْ متروكًا ، كقولِهِ [2] :

أَمَا واللهِ أنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ومَا بالحُرِّ أَنْتَ وَ لَا العَتِيقِ

هذا قولُ سيبويهِ وغيرِهِ ، وفي مُقَرَّبِ ابنِ عُصْفُورٍ أَنَّهَا في ذلكَ حَرْفٌ جِيءَ بِهِ لِرَبْطِ الجوابِ بالقسمِ، وَيُبْعِدُهُ أَنَّ الأكثرَ تَركُهَا ، والحروفُ الرَّابطةُ لَيْسَتْ كذلكَ[3].

ب– زيادةُ (إِنْ) بَعْدَ مَا المصدريَّةِ في قَوْلِ الشَّاعرِ[4] :

وَرُجَّ الفَتَى لِلْخَيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ على السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزالُ يَزِيدُ

فزادَ (إِنْ) بَعْدَ مَا المصدريَّةِ لِشَبَهِهَا في اللَّفظِ بِمَا النَّافيةِ . ويَضْعُفُ الأوَّلُ أنَّ زيادةَ اللَّامِ في الخبرِ خاصَّةٌ بالشِّعرِ ، والثَّانِي أَنَّ الجمعَ بينَ لامِ التَّوكيدِ وحذفِ المبتدإِ كالجَمْعِ بينَ مُتَنافِيَيْنِ . وقِيلَ : اسمُ إنَّ ضميرُ الشَّأنِ ، وهذا أيضًا ضَعِيفٌ ، لأنَّ الموضوعَ لتقويَةِ الكلامِ لَا يناسِبُهُ الحذفُ ، والمسموعُ مِنْ حذفِهِ شاذٌّ [5] .

ت– (إِذْ) وتلزمُ الإضافَةَ إلى جملةٍ إمَّا اسميَّةٌ ، أو فعليَّةٌ فعلُهَا ماضٍ لفظًا ومعنًى ، أو فعليَّةٌ فِعلُهَا ماضٍ معنًى لَا لفظًا ، وقَدْ اجتمعتِ الثَّلاثَةُ في قولِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا في الغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا ﴾ (التوبة :40) . الأُولَى ظَرفٌ لِـ (نَصَرَهُ) ، والثانيةُ بَدَلٌ مِنْهَا ، والثَّالِثَةُ قِيلَ : بَدَلٌ ثانٍ ،

---

[1] البيت في الكتاب 107/3، ويُنسب إلى المسيب بن علس ، مغني اللبيب 50، حاشية 2.

[2] بلا نسبة في مغني اللبيب 50.

[3] مغني اللبيب 50–51.

[4] البيت للمعلوط القريعي ، وهو في الكتاب 222/4 .

[5] مغني اللبيب 57.

وقِيلَ ظَرفٌ لـ (ثَانِيَ اثْنَيْن)، وفيهما وفي إبدالِ الثَّانيةِ نَظَرٌ؛ لأنَّ الزَّمنَ الثَّانِيَ والثَّالِثَ غَيْرُ الأَوَّلِ، فكيفَ يُبدَلَانِ مِنْهُ ؟

ثُمَّ لَا يُعْرَفُ أَنَّ البَدَلَ يتكرَّرُ إلَّا في بدلِ الإضرابِ ، وهُوَ ضعيفٌ لَا يُحْمَلُ عَلِيْهِ التَّنزيلُ [1] .

ث – بابُ التَّوابعِ : الصِّفَةُ للمضافِ إليهِ ، لأنَّ المضافَ إنَّمَا جِيءَ بِهِ لقصدِ التعميمِ ، لَا للحُكْمِ عليهِ ، ولذلكَ ضَعُفَ قولُهُ [2] :

وكلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدانِ [3]

قالَ سيبويه: « كأنَّهُ قالَ : وكلُّ أخٍ غيرُ الفَرقدينِ مفارقُهُ أخُوهُ ، إذا وَصَفْتَ بِهِ كُلًّا».

ج – بابٌ في مسائلَ مفردةٍ : قالَ أبو البقاء في ﴿ ولا آمِّينَ البَيْتَ الحَرامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا ﴾ (المائدة : ٢) : لا يكونُ (يَبْتَغُونَ) نَعْتًا لـ (آمّينَ) ، لأَنَّ اسمَ الفاعلِ إذا وُصِفَ لم يَعْمَلْ في الاختيارِ ، بَلْ هُوَ حالٌ مِنْ (آمِّينَ) أ . هـ.

وهذا قولٌ ضعيفٌ ، والصَّحيحُ جوازُ الوصفِ بعدَ العملِ [4] .

٦– **المُستَوى الصَّوابِي** : وَيَظهرُ ذلكَ في عدَّةِ أمورٍ، مِنْهَا:

أوَّلًا : معيارُ الصَّوابِ عندَ علماءِ النَّحوِ: يُقَرِّرُ ذلكَ ابنُ هشامٍ مِنْ أقوالِهِم في المسائلِ النحويَّةِ ، ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ :

أ– رَفْعُ الفعلِ بَعْدَ (أنِ) المفتوحَةِ الهمزةِ الساكنةِ النُّونِ : وقد يُرْفَعُ الفِعلُ بعدَهَا كقراءةِ ابنِ مُحَيْصنٍ ﴿ لِمَنْ أرادَ أنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (البقرة : ٢٣٣) .

وقول الشاعر[5] :

أنْ تَقْرَآنِ على أَسماءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامُ وأنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

---

[1] مغني اللبيب 116–117.

[2] تقدَّم في ص 101.

[3] الكتاب 335/2 ، ومغني اللبيب 739 . والبيت تقدم في ص 88.

[4] مغني اللبيب 766.

[5] المصدر السابق 766.

وزَعَمَ الكوفيُّونَ أنَّ (أَنْ) هذِهِ هِيَ المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقيلةِ شَذّ اتِّصالُهَا بالفِعْلِ . والصَّوابُ قولُ البصريّينَ: إنَّها أنِ النَّاصبةُ أُهْمِلَتْ حَمْلًا على (مَا) أخْتِهَا المصدريَّةِ ، وليسَ مِنْ ذلكَ قولُهُ [1] :

ولَا تَدْفِنَنِّي في الفَلاةِ فإنَّنِي أَخافُ إذا مَا مُتُّ أنْ لَا أَذُوقُهَا

كما زَعَمَ بعضُهُم ، لأَنَّ الخوفَ هُنَا يَقينٌ ، فأنْ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقيلَةِ[2] .

ب- في بابٍ مِنْ مسائلَ مفردةٍ : النَّوعُ العاشِرُ : تَخْصِيصُهُم جوازَ وَصْفِ بَعْضِ الأسماءِ بمكانٍ دونَ آخَرَ، كالعاملِ مِنْ وَصْفٍ ومَصْدَرٍ ، فإنَّهُ لَا يُوصفُ قَبلَ العَملِ ويُوصَفُ بَعدَهُ ، وكالموصولِ فإنَّهُ لَا يُوصَفُ قَبْلَ تَمامِ صِلَتِهِ ، وَيُوصَفُ بَعْدَ تَمامِهَا ، وتَعْمِيمُهُم الجوازَ في البَعْضِ ، وذلكَ هُوَ الغالِبُ . ومِنَ الوَهْمِ في الأوَّلِ قولُ بعضِهِم في قَوْلِ الحطيئَة :

أزْمَعْتُ يَأسًا مُبِينًا مِنْ نَوالِكُم وَلَنْ تَرَى طارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ

إنَّ (مِنْ) مُتَعَلِّقَةٌ بـ (يَأْسًا) ، والصَّوابُ أنَّ تَعَلُّقَهَا بـ (يَئِسْتُ) محذوفًا ، لأنّ المصدرَ لَا يُوصَفُ قَبْلَ أَنْ يَأتِيَ معمولُهُ [3].

ج- حذفُ مَا المصدريَّةِ ، قالَهُ أبو الفَتْح في قولِهِ [4] :

بآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا [كَأَنَّ على سَنابِكِهَا مُدَامَا]

والصواب أنَّ (آية) مضافَةٌ إلى الجملةِ كـ (ما) [5] .

وعكسُهُ قولُ سيبويه في قولِهِ [6] :

---

[1] البيت لأبي محجن الثقفي في ديوانه 24 ، وبلا نسبة في مغني اللبيب 46 .

[2] مغني اللبيب 46 .

[3] المصدر السابق 766.

[4] نسب في الكتاب 118/3 إلى الأعشى .

[5] مغني اللبيب 549.

[6] البيت في الكتاب 118/3، ليزيد بن عمرو بن الصعق.

[أَلَا مَنْ مُبْلِغُ عَنِّي تَمِيمًا] بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

إنَّ (مَا) زائدة ، والصَّوابُ أنَّها مصدريَّةٌ [1] .

ثانيًا : رَدُّ ابنِ هشامٍ على الخروجِ عن إجماعِ النُّحاةِ : وهذا واضحٌ في المغني ، وكانَ في ردِّهِ يستعينُ بالدَّليلِ ، ومن أمثلةِ ذلكَ :

حرفُ الألفِ (الألفُ المفردَةُ) : تأتي على وجهين :

أحدُهُمَا : أنْ تكونَ حرفًا يُنادّى بِهِ القريبُ ، كقولِهِ [2] :

أَفاطِمَ مَهْلًا بعضَ هَذا التَّدَلُّلِ وإنْ كُنْتِ قَدْ أزْمَعْتِ صَرْمِي فأجْمِلِي

ونقلَ ابنُ الخبَّازِ (ت 639 هـ) عَنْ شيخِهِ[3] أَنَّهُ للمتوسطِ ، وأَنَّ الَّذي للقريبِ (يا) ، وهذا خَرْقٌ لإجماعِهِم [4] .

ب- حرفُ الألفِ (الألفُ المفردَةُ) : أَنَّهَا إذا كانت في جملةٍ معطوفةٍ بالواوِ أو الفاءِ أو بِثُمَّ قُدِّمَتْ على أَصَالتِهَا في التَّصديرِ ... وأَخواتُهَا تَتَأَخَّرُ عَنْ حروفِ العطفِ، كما هو قياسُ جميعِ أجزاءِ الجملةِ المعطوفَةِ ... هذا مذهبُ سيبويه والجمهورِ ، وخالَفَهُم جماعةٌ ، أَوَّلُهُم الزَّمخشري ، فزعَمُوا أنَّ الهمزةَ في تلكَ المواضعِ في مَحَلِّهَا الأصليّ ، وأَنَّ العطفَ على جملةٍ مقدَّرةٍ بَيْنَهَا وبينَ العاطفِ... ويَضْعُفُ قَولُهُم ما فيهِ من التَّكَلُّفِ ، وأَنَّهُ غيرُ مطَّردٍ في جميعِ المواضِعِ [5] .

---

[1] مغني اللبيب 836.

[2] البيت من معلقة امرئ القيس في ديوانه 14.

[3] شيخ ابن الخباز هذا ، هو يحيى بن معطي الزواوي (ت 628هـ) وهو صاحب الألفية المشهورة قبل ألفية ابن مالك ، وتسمَّى الدُّرة الألفية.

[4] مغني اللبيب 17.

[5] المصدر السابق 22-23.

ت – في البابِ الخامسِ : مِنَ الحالِ ما يحتملُ كونَهُ من الفاعلِ ، وكونَهُ مِنَ المفعولِ ، نحو: ضربتُ زيدًا ضاحكًا، ونحو: ﴿وَقَاتِلُوا المُشْرِكِينَ كافَّةً﴾ (التوبة :٣٦). وتجويزُ الزَّمَخْشَرِي الوجهينِ في ﴿ ادْخُلُوا في السَّلْمِ كافَّةً ﴾ (البقرة : ٢٠٨) وَهْمٌ ، لأَنَّ (كافَّةً) مُخْتَصٌّ بِمَنْ يعقِلُ ، وَوَهْمُهُ في قولِهِ تَعَالَى :﴿ وَمَا أَرْسلناكَ إِلَّا كافَّةً للنَّاسِ﴾ (سبأ: ٢٨) إذ قَدَّرَ(كافَّةً) نَعْتًا لمصدرٍ محذوفٍ – أي إرْسَالةً كافَّةً – أَشدُ ، لأَنَّهُ أضافَ إلى استعمالِهِ فيما لَا يعقلُ إخراجُهُ عَمَّا الْتزَم فيهِ من الحاليَّةِ ،وَوَهْمُهُ في خطبةِ المفصَّلِ ، إذ قال : « محيطٌ بكافَّةِ الأَبوابِ » ، أَشدُّ وأَشدُّ ، لإخراجهِ إيَّاهُ عن النَّصبِ البَتَّةَ [1].

ثالثًا : استدراكاتُ ابنِ هشامٍ ورُدُودُهُ على النُّحاةِ : استدركَ ابنُ هشامٍ في المغني على النُّحاةِ ما فاتَهُم من مسائلَ كانَ يَراهَا ، ومِنْ أمثلةِ ذلكَ :

أ – البابُ الثَّاني (الجملُ الَّتي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإعرابِ) : تَنْبِيهٌ : هذا الَّذي ذَكَرْتُهُ – من انحصارِ الجملِ الَّتي لَهَا مَحَلٌّ في سَبْعٍ – جَارٍ على مَا قَرَّرُوا ، والحَقُّ أَنَّها تسعٌ ، والَّذي أَهمَلُوهُ : الجملةَ المستثناةَ ، والجملةَ المسندَ إِلَيْهَا ، أَمَّا الأُولَى فنحوُ: ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوْلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ ﴾ (الغاشية : ٢٢–٢٤) . وأَمَّا الثانيةُ ، فنحوُ : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ...﴾ [2].(البقرة : ٦).

ب– مسألةٌ : كثيراً مَا تَشْتَبِهُ المعترِضَةُ بالحاليَّةِ ، ويُمَيِّزُهَا مِنْهَا أمورٌ : أحدُهَا : أَنَّهَا تكونُ غيرَ خبريَّةٍ كالأَمْرِيَّةِ في : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنَ تَبِعَ دِينَكُمْ ، قُلْ إِنَّ الهُدَى هُدَى اللهِ ، أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوْتِيتُمْ ﴾ (آل عمران :٧٣) . كذا مَثَّلَ ابنُ مالكٍ وغيرُهُ بناءً على ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ ﴾ متعلِّقٌ بـ (تُؤْمِنُوا) ، وأَنَّ المعنَى : ولَا تُظْهِرُوا تَصْدِيقَكُم بأَنْ أَحَدٌ يُؤْتَى مِنْ كُتبِ اللهِ مثلُ مَا أُوتِيْتُم ، وبأَنَّ ذلكَ الأَحَدَ يحاجُّونَكُم عندَ اللهِ يومَ القيامةِ بالحقِّ فَيَغْلِبُونَكَم ، إِلَّا لأَهْلِ دِينِكُم ، لأَنَّ ذلكَ لَا يُغَيِّرُ اعتقادَهُم بخلافِ المسلمينَ ؛ فإِنَّ ذلكَ يَزيدُهُم ثباتًا ، وبخلافِ المشركينَ ، فإِنَّ ذلكَ

---

[1] مغني اللبيب 558–559 .

[2] المصدر السابق 558– 559.

يَدْعُوهُم إلى الإسلامِ . وَمَعْنَى الاعتراضِ حينئذٍ أَنَّ الهُدَى بيدِ اللهِ ؛ فإذا قدَّرَهُ لِأَحَدٍ ، لَمْ يَضُرَّهُ مَكْرُهُم.

والآيةُ مُحْتَمِلَةٌ لغيرِ ذلكَ ، وهِيَ أنْ يكونَ الكلامُ قَدْ تَمَّ عندَ الاستثناءِ [1].

ت – رَدُّهُ على مكي بن أَبي طالب ، وأبي البقاء العكبري : وَقَعَ لمكي وأبي البقاء وَهْمٌ في جملةِ الجوابِ ، فأَعربَاهَا إعرابًا يقتضي أنَّ لَهَا مَوْضِعًا فَأَمَّا مكّي فقال في قولِهِ تَعَالَى : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ (الأنعام : ١٢) . إِنَّ لَيَجْمَعَنَّكُم بَدَلٌ مِنَ الرَّحْمَةِ ، وقد سبقَهُ إلى هذا الإعرابِ غيرُهُ ، ولكنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّامَ بمعنَى (أنِ) المصدريَّةِ و(أنْ) من ذلك.

﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ (يوسف ٣٥) ، أَيْ أنْ يَسْجُنُوهُ . ولم يَثْبُتْ مَجِيءُ اللَّامِ مصدريَّةً ، وخَلَطَ مَكّيٌّ فأجازَ البدليَّةَ مَعَ قولِهِ إنّ اللَّامَ لامُ جوابِ القسمِ ، والصَّوابُ أَنَّها لامُ الجوابِ ، وَأَنَّهَا منقطعَةٌ مِمَّا قبلَهَا إنْ قُدِّرَ قَسَمٌ ، أوْ مُتَّصِلَةٌ بِهِ اتصالَ الجوابِ بالقَسمِ إنْ أُجْرِيَ (بَدَا) مَجْرَى(أَقْسَمَ)، كَمَا أُجْرِيَ (عَلِمَ) في قولِهِ[2]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي [لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ ولَا عَدَمُ]

وأَمَّا أَبُو البَقاءِ فإنَّهُ قالَ في قَوْلِهِ : ﴿ لَمَا آتَيْتُكُم مِنْ كتابٍ وحِكْمَةٍ ﴾... الآية (آل عمران : ٨١) : مَنْ فَتَحَ اللَّامَ ففي (مَا) وجهانِ :

أحدُهُمَا : أَنَّهَا موصولةٌ مبتدَأٌ ، والخبرُ إِمَّا (مِنْ كتابٍ) أَيْ لَلَّذي آتَيْتُكُمُوهُ مِنَ الكتابِ ، أو (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) ، واللَّامُ جوابُ القسمِ ؛ لأَنَّ أَخْذَ الميثاقِ قَسَمٌ ، و (جاءَكُم) عطفٌ على (آتَيْتُكُم) ، والأصلُ : ثُمَّ جاءَكُم بِهِ ، فَحُذِفَ عائدُ ما ، أو الأصل مُصَدِّقٌ لَهُ ، ثُمَّ نابَ الظاهِرُ عَنِ المُضْمَرِ ، أو العائِدُ ضميرُ (استقرَّ) الذي تَعَلَّقَتْ بِهِ مَعَ.

والآخرُ : أَنّهَا شرطيَّةٌ ، واللَّامُ مُوَطِّئَةٌ ، وموضِعُ (مَا) نِصْبٌ بـ (آتَيْتُ) ، والمفعولُ الثَّاني ضميرُ المخاطبِ ، و(مِنْ كِتابٍ) مَثَلٌ مِنْ آيةٍ في ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾ (البقرة : ١٠٦) . أ هـ. مُلَخَّصًا . وفيهِ أُمورٌ :

---

[1] مغني اللبيب 516–517.

[2] البيت ملفق مع بيت آخر وينسب إلى لبيد . مغني اللبيب 524، حاشية 3، وتكرَّرَ البيت في المغني 532.

أَحَدُهَا : أَنَّ إجازَتَهُ كونُ (مِنْ كتابٍ) خبرٌ ، فيهِ الإخبارُ عَن الموصولِ قبلَ كمالِ صلَتِهِ ؛ لأنَّ ﴿ ثُمَّ جَاءَكُم ﴾ عطفٌ على الصِّلةِ .

الآخَرُ : أَنَّ تجويزَهُ كَوْنَ (لَتُؤْمِنُنَّ) خبرًا مَعَ تقديرِهِ إيَّاهُ جوابًا لأخْذِ الميثاقِ يَقْتَضِي أنَّ لَهُ مَوْضِعًا ، وأَنَّهُ لَا موضِعَ لَهُ ، وإنَّما كانَ حَقُّهُ أنْ يقدِّرَهُ جوابًا لِقَسَمٍ محذوفٍ...

والخامسُ : أنَّهُ سُمِّيَ ضميرُ (آتَيْتُكُم) مفعولًا ثانيًا ، وإنَّمَا هُوَ مفعولٌ أوَّلُ [1].

ث- لَنْ : ولَا تفيدُ (لَنْ) توكيدَ النَّفيِ خلافًا للزمخشري في كشَّافِهِ . ولَا تأبيدَهُ ، خلافًا لَهُ في أُنموذَجِهِ ، وكِلَاهُمَا دَعْوَى بِلَا دليلٍ ، قِيلَ : ولَوْ كانَتْ للتأبيدِ لَمْ يُقَيَّدْ مَنْفِيُّهَا باليومِ في ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ اليومَ إنسيًّا ﴾ [2] (مريم : ٦) لكان ذكرُ الأبدِ في﴿ ولنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ (البقرة ٩٥) تكرَارًا. والأصلُ عَدَمُهُ .

---

[1] مغني اللبيب 532-533.

[2] المصدر السابق 374.

الخاتمة :

إنَّ مَا أوردْنَاهُ مِنْ أمثلَةٍ لدليلٌ واضحٌ على ملامحِ المعياريةِ في كتابِ مغني اللَّبيبِ ، وإنَّ ابنَ هشامٍ في منهجِهِ هذا يُدَلِّلُ على فهمِهِ الواضحِ لِلُّغَةِ ، وإنَّ طروحاتِهِ كانت تشيرُ إلى ذهنيَّةٍ مُتَّقدَةٍ . وقد بذلَ جُهْدًا كبيرًا في محاولتِهِ تأصيلَ القواعدِ ، وَوَضْعَ مستوًى للصَّوابِ المعياري . واستقراءُ ملامحِ المعياريةِ في كتابِ مغني اللَّبيبِ .

الكتابُ يُعْطِي صورةً واضحةَ المعالمِ عَنْ مَقْدِرَةِ ابنِ هشامٍ في تَقَصِّي القواعدِ النحويَّةِ ، وتشخيصِ حالاتِ الخروجِ عليها ، ابتداءً من سيبويه وانتهاءً بمعاصريهِ ، وأنَّ ملامِحَ المعياريَّةِ قد بَدَتْ في الكتابِ واضحةً ، ويُمكنُ تمييزُ الكثيرِ مِنَ الوقفاتِ واللمحاتِ الذكيَّةِ لابنِ هشام الَّتي تدخلُ في مناهِجِ البحثِ اللغوي الأُخرى.

ودراسةُ ملامحِ المعياريَّةِ في كنابِ (مُغنِي اللَّبيبِ) تُبَيِّنُ أنَّ المعياريَةَ قد سادَتْ في الدراساتِ اللغويَّةِ العربيَّةِ القديمةِ ، وأنَّها بَدَتْ واضحةً عندَ ابنِ هِشامٍ .

المصادر

- أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية : د. رشيد عبد الرحمن العبيدي(ت1428 هـ- 2007 م) ، مطبعة التعليم العالي بغداد ١٩٨٨.
- الأشباه والنظائر : جلال الدين السيوطي ،(ت ٩١١ هـ) . تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ١٩٧٥.
- الأصول : تمام حسان ، (ت 1336هـ - 2011م) دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٨٨.
- بغية الوعاة : جلال الدين السيوطي ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ١٩٦٤م.
- تقويم الفكر النحوي ، علي أبو المكارم (ت 2015م) ، دار الثقافة بيروت.
- الدراسات اللغوية في العراق : عبد الجبار جعفر القزاز ، دار الرشيد ، بغداد ١٩٧٩ .
- ديوان امرئ القيس ، طبعة دار المعارف بمصر ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
- علم اللغة : د. حاتم الضامن ، (ت 2013م) مطبعة التعليم العالي ، الموصل ١٩٨٩.
- ديوان أبي محجن الثقفي ، بصنعة أبي هلال العسكري ، نشر الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ، بيروت 1970.
- اللغة بين المعيارية والوصفية : تمام حسان ، دار الثقافة ١٩٥٨.
- المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : رمضان عبد التواب(ت2001م) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٥م.
- المدخل الى علم اللغة : محمود فهمي حجازي ،(ت 1441هـ -2019م) مطبعة دار الثقافة ٠١٩٧٦
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، ت ٧٦١هـ .تحقيق د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر طه ،١٩٧٩.
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : د. نعمة رحيم العزاوي، (ت2011م) مطبعة المجمع العلمي العراقي ٢٠٠١. 69

❖ منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : على زوين ، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦ ، الطبعة 1 .

محتويات المبحث الثالث

(مَلامِحُ المِعْياريّةِ في كِتابِ مُغني اللَّبيبِ لابْنِ هِشَام)

ت	الموضوع	رقم الصفحة
.1	المقدمة	**69**
.2	أبرز خصائص المنهج المعياري	**69**
.3	تعريف بابن هشام الأنصاري	**71-70**
.4	البحث اللغوي على وفق المناهج الحديثة	**72-71**
.5	1- المنهج المقارن	**72**
.6	2- المنهج التاريخي	**73-72**
.7	3- المنهج الوصفي	**73**
.8	4- المنهج التحويلي	**73**
.9	5- المنهج التقابلي	**74**
.10	6- المنهج الجغرافي	**74**
.11	7- المنهج المعياري	**80-74**
.12	كتاب مغني اللبيب	**80**
.13	أبواب الكتاب :	**81**
.14	الباب الأول : في تفسير المفردات وذكر أحكامها	**81**
.15	الباب الثاني : في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها	**81**
.16	الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف المجرور وذكر أحكامهما	**81**
.17	الباب الرابع : في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها	**81**
.18	الباب الخامس : في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها	**81**
.19	الباب السادس : في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها	**81**
.20	الباب السابع في كيفية الإعراب	**81**
.21	الباب الثامن : في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية	**81**

.22	مظاهر المعيارية في كتاب مغني اللبيب	**81**
.23	1- التقدير والافتراض	**83-81**
.24	2- مخالفة الشعر للقواعد النحوية للضرورة	**86-83**
.25	3- تقسيم الكلام من حيث الاستعمال	**89-86**
.26	4- أخذ اللهجات من بعض القبائل	**90-89**
.27	5- التقسيم والتحديد	**92-90**
.28	6- المستوى الصوابي	**97-92**
.29	الخاتمة	**99**
.30	المصادر	**102-101**
.31	المحتويات	**104-103**

المبحثُ الرَّابعُ

نَظَرِيَّةُ العَامِلُ فِي نَظَرِ النُّحَاةِ، وَرَأْيُ ابنِ مَضَاءٍ القُرْطُبِيّ فِي ضَوْءِ الدَّرْسِ النَّحْوِيّ الحَدِيثِ

المُقَدِّمَةُ :

تطوَّرتْ فِكْرةُ العامِلِ في النَّحوِ العربيّ مُنذُ نشأتِهَا الَّتي تَعودُ إلى النُّحاةِ العربِ القدماءِ الذينَ حاوَلُوا فَهْمَ بِنيةِ اللغةِ العربيَّةِ وتَحليلِهَا.

و يُعَدُّ العامِلُ في النَّحوِ العربيّ مَفْهُومًا أساسيًّا لِبيانِ كيفيَّةِ تأثيرِ الكلماتِ بَعضِها في بعضٍ في الجملةِ ، وأنَّ فِكرَةَ العامِلِ كانتْ مِنْ وَضْعِ النُّحاةِ الأوائلِ وقَدْ أرْسَى قواعِدَهَا وطوَّرَهَا النُّحاةُ الأوائِلِ ، وكانَ أسَاسُها التَّأثيرَ في إعرابِ الكلماتِ ، كالاسْمِ والفعلِ والحرفِ ، أيْ أَنَّ العامِلَ يُحدِثُ أثرًا لَفظيًّا أو معنويًّا (الرَّفعَ ، والنَّصبَ والجَرَّ، أَوِ الجَزمَ) في كَلِمةٍ أُخرى تُسمَّى المَعْمُولَ لِغرَضِ تَحديدِ وَظيفَتِهَا التَّركِيبيَّةِ والمَعنَويَّةِ .

مِنْ أوائِلِ العُلماءِ الَّذينَ تبنَّوا نظريَّةَ العامِلِ :

1- عبد اللهِ بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) ، الذي يُعَدُّ مِنْ أوائل مَنْ بدأَ منحَى العوامِلِ النحويَّةِ في الدَّرسِ النَّحويّ .

2- عيسى بن عمر الثقفي (ت 149 هـ) ، وكانَ قد احتذَى منهجَ العامِلِ في النَّحوِ.

3- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، (ت 175هـ) ، الَّذي يُعدُّ إمامَ النُّحاةِ العربِ ومِنْ أوائِلِهم ، وكانَ قد طَوَّرَ نظريَّةَ العامِلِ . وتَظهَرُ ملامِحُ ذلكَ في كتابِهِ

(الكتابِ) الَّذي بَيَّنَ فيهِ تَأثيرَ الكلماتِ في الجُملَةِ العربيَّةِ في بعضِهَا بواسَطَةِ العواملِ الأساسيَّةِ الَّتي تؤثِّرُ في الإعرابِ .

4- أبو عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ،(ت170 هـ) ، الَّذي أَسْهَمَ في تطويرِ نَظريَّةِ العامِلِ ، وَقَدْ بَيَّنَ كَيفيَّةَ تَأثيرِ الحُروفِ على الكلماتِ في الجُمْلَةِ العَربيَّةِ.

5- أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي ، (ت392هـ) ، إمامُ اللُّغةِ والنَّحوِ، وهُوَ أَحَدُ أهَمِّ عُلَماءِ العربيَّةِ الَّذينَ أثَّرُوا في فَهْمِ أُصُولِ اللُّغَةِ والنَّحوِ [1].

مَراحِلُ نَظريَّةِ العامِلِ :

وقد مَرَّتْ نَظريَّةُ العامِلِ بمراحِلَ تاريخيَّةٍ مُختلفةٍ ، أَسْهَمَ النُّحاةُ العَربُ الأَوائِلُ في تَطويرِ هَذهِ النظريَّةِ وتَحسِينِهَا كَإطارٍ مَنطقِيٍّ لِتعليلِ حَركةِ أَواخرِ الكَلِماتِ ، بِناءً على مؤثِّراتٍ لفظيَّةٍ ، وهِيَ الحُروفُ والأفعالُ ، أو مَعنَويَّةٍ كالابتداءِ ، وقد أثَّرتْ هذهِ النظريةُ في تقعيدِ القواعدِ ، وربطِ الإعرابِ بالمعنَى والوظيفةِ النَّحويَّةِ ، مَعَ اعتمادِ القياسِ والعِلَّةِ الجَدليَّةِ لتثبيتِ القواعِدِ . ثمَّ جاءَ مِنْ بعدِ أُولَئِكَ النُّحاةِ الأوائِلِ آخرونَ ، طَوَّرُوا النَّظريَّةَ عبرَ احتجاجاتٍ قويَّةٍ ، وقِياسٍ دَقيقٍ ، مُتأثِّرينَ بالمنطِقِ في تَعليلِ المَسائلِ في تفسيرِ سَبَبِ الرَّفْعِ والنَّصبِ والجرّ ، مِمَّا جَعَلَ العامِلَ جزءًا لَا يَتجزَّأُ من هويَّةِ الكلمةِ . ومِنْ هؤلاءِ العُلمَاءِ نَجِدُ ابنَ جِنِّي في الخصائصِ قد بَحَثَ في دقائقِ العَمِلِ اللَّفظيِّ والمَعنويِّ ، وشَهِدَتِ النِّقاشاتُ الجدليَّةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ العُلماءِ كثيرًا من المَسائلِ المُشكِلَةِ ، الَّتي عَمِلَتْ على تَمحيصِ نَظريَّةِ العامِلِ وتَوْسِيعِهَا .

وقد عزَّزَ نَظريَّةَ العامِلِ وتبنَّاهَا بَعْدَ ابنِ جنّي مُعظمُ نُحاةِ البصرةِ والكوفةِ ، وجعلَهَا أصلًا في تبويبِ النَّحوِ ، وكانَ من أبرزِ العلماءِ عبدُ القاهر الجرجاني (ت 471هـ) في عواملِهِ المئة ، والزَّمخشري (ت 538 هـ) في مُفَصَّلِهِ ، وَجَاءَ ابنُ مضاءٍ القرطبيّ (ت592 هـ) لَاحقًا في دَعْوتِهِ لإلغاءِ نَظريَّةِ العامِلِ بكتابِهِ (الرَّدّ على النُّحاةِ) ، إلَّا أنَّ النَّظريَّةَ ظلَّتِ الرُّكنَ الأساسِ في النَّحوِ العَربيِّ القَديمِ ، مِمَّا يَبْرُزُ دورُهَا التأسيسيُّ فِي تقعيدِ اللُّغةِ .

---

[1] ينظر : أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني 60-70 .

أبرزُ جَوانبِ نَظريَّةِ العامِلِ :

1- **أركانُ العَمَلِ** : تتكوَّنُ مِنْ ثلاثَةِ أركانٍ : العاملُ (المُؤَثِّرُ) ، والمَعْمُولُ(المُتَأَثِّرُ) ، والعَمَلُ (الأثَرُ الإعرابيُّ) .

2- أنواعُ العوامِلِ :

أ - عواملٌ لفظيَّةٌ : ملفوظةٌ وموجودةٌ في الجملةِ ، مثلُ : الأفعالِ ، وحروفِ الجرِّ، و الأدواتِ .

ب – عوامِلٌ معنويَّةٌ : غيرُ ملفوظةٍ ، تُدْرَكُ بالذِّهْنِ ، مثلُ الابتداءِ في المبتدإِ(مبتدأُ مرفوعٌ بالابتداءِ) ، وتَجَرُّدُ الفِعْلِ المُضارعِ من النَّاصِبِ والجازِمِ .

ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ قولُكَ : جاءَ زيدٌ ، فالفعلُ (جاءَ) هُوَ العاملُ الَّذي أَحْدَثَ الرَّفعَ في (زيدٍ) المعمولِ.

ت - أَهميَّةُ العوامِلِ : وهِيَ تُوَضِّحُ المَعْنَى الوَظيفِيَّ لِلْكلمَاتِ ، فالعامِلُ هُوَ الَّذي يُبْرِزُ لِماذا تَأْتِي الكلمةُ مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً .

ث – نَشْأةُ نظريَّةِ العامِلِ : تُعَدُّ نَظريَّةُ العامِلِ مِنْ وَضْعِ النُّحاةِ الأوائلِ كَمَا ذَكَرْنَا ذلكَ ، وكانَ قد أرْسَى قواعِدَهَا وعِلَلَهَا الخليلُ بن أحمد الفراهيدي ، وسيبويه ، وتأثَّرَتْ في تطويرِهَا بالمنطقِ .

فالعامِلُ هو السَّبَبُ النَّحويُّ الَّذي يُغَيِّرُ أواخِرَ الكلماتِ العربيَّةِ لِيُحَدِّدَ معناهَا الدَّقيقَ.

العامِلُ النَّحويُّ في الاصطلاحِ : يُعَرَّفُ بأنَّهُ مَا أَوْجَبَ كَوْنَ آخِرِ الكلمةِ (المعمولِ) على وَجْهٍ مخصوصٍ مِنَ الإعرابِ (رَفعٍ ، نَصبٍ ، جَرٍّ ، جزمٍ) نتيجةَ تأثيرٍ لَفظيٍّ أو مَعْنويٍّ . ويُمَثلُ العامِلُ ركيزةً أساسيَّةً في بِناءِ الجملةِ ، وينقسمُ كما أَوْرَدْنَا على عوامِلَ لفظيَّةٍ (منطوقَةٍ) وأُخرَى مَعنويَّةٍ (مفهومَةٍ مِنَ السِّياقِ).

تهدِفُ هذهِ العوامِلُ إلى إيضاحِ المعنَى وتَحديدِ الوَظائفِ النَّحويَّةِ للكلماتِ ، كَمَا يَراهَا القُدَامَى مِنَ النُّحاةِ [1] .

1- **العوامِلُ اللَّفظيَّةُ** :هِيَ الكَلماتُ الَّتي يُنطَقُ بِهَا، وتُأَثِّرُ في المعمولِ، وتنقَسِمُ على:

أ- الأَفعالِ : وَهِيَ الأَقْوَى ، مثلُ : الفِعْلِ الماضِي (كَتَبَ) ، والمُضارعِ (يَكْتبُ) ، والأمرِ (اكتُبْ) .

ب – الحروفِ : كحروفِ الجرِّ (مِنْ ، إلى ، في) ، والنَّواصِبِ (أَنْ ، لَنْ) ، والجوازمِ (لَمْ ، لَا الناهية) ، والأَحرُفِ المشَبَّهةِ بالفعلِ (إنَّ وأَخواتها) .

ت – الأَسماءِ العاملةِ(المُشْتَقَّاتِ) تَعمَلُ عمَلَ الفعلِ ، مثلُ : اسمِ الفاعلِ (قارئ)، اسمِ المفعولِ (مكتوب) ، والمصدرِ (ضَرْب) .

2- **العَوَامِلُ المَعْنَوِيَّةُ** : وهِيَ العَوامِلُ الَّتي لَا تَظهَرُ في النُّطْقِ ، وَلكنَّهَا مَفْهُومَةٌ عَقْلًا ، وَهِيَ :

أ- عامِلُ الابتداءِ : هُوَ مَا يَرْفَعُ المبتدأَ والخبرَ (وُجُودُ الكلمةِ في أَوَّلِ الجُملَةِ وتجَرُّدُهَا مِنَ العَوامِلِ اللَّفظيَّةِ) .

ب – عامِلُ الرَّفعِ في الفِعْلِ المُضَارِعِ : عدمُ سَبْقِهِ بناصِبٍ أو جازِمٍ [2].

وهناكَ تَقْسيماتٌ أُخْرَى للعوامِلِ :

أ – عوامِلُ سماعيةٌ : أَيْ مَا سُمِعَ عن العَربِ ويُلتزَمُ بِهِ (مثلُ حروفِ الجرِّ).

ب – عواملُ قياسيةٌ : ما يُمكِنُ صياغةُ قاعدةٍ عامَّةٍ لَهُ (مثلُ الأفعالِ والمشتقاتِ).

---

[1] ينظر : الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي 70-71 .

[2] ينظر : الأصول لابن السراج 12 ، والأصول خير الدين الحلواني 160،161.

تَقسيمُ العَوامِلِ اللَّفظيَّةِ أَيضًا مِنْ حيثُ نوعُ المعمولِ إلى عوامِلَ تدخلُ على الأسماءِ (كالجرِّ والإضافةِ) ، وعوامِلَ تدخلُ على الأفعالِ (كالجزمِ والنَّصبِ) .

من آثارِ نظريَّةِ العاملِ :

يُعَدُّ بابُ الاشتغالِ، وتقديرُ العوامِلِ المحذوفَةِ، والتأويلُ والحذفُ، والإضمارُ، والعِللُ الثواني والثَّوالث ، مِنْ أبرزِ المَسائلِ الَّتي تَأثَّرتْ بنظريَّةِ العامِلِ . والعامِلُ في بابِ الاشتغالِ هُوَ الفعلُ أو ما يُشبِهُهُ المتأخِّرُ عَنِ الاسمِ المُتقدِّمِ في إعرابِ هذا الاسمِ (المشغولِ عنهُ) بالنَّصبِ وُجوبًا أوْ جوازًا ، أَو بالرَّفعِ . فإذا اشتَغَلَ العامِلُ بضميرِ الاسمِ المُتقدِّمِ نحوُ : زيدًا ضَرَبْتُهُ ، جازَ نصبُ (زيدًا) بِفِعْلٍ مضمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهرُ ، أَوْ رَفْعُهُ على الابتداءِ ، ويكونُ العامِلُ سَبَبًا في نَصْبِ الاسْمِ لَفْظًا أوْ مَحَلًّا ، فإذا كانَ الفِعلُ العامِلُ مُتَعدِّيًا بنفسهِ ، مثل : مَرَرْتُ بِهَ ، نُصِبَ المحلُّ ، والرَّفعُ على الابتداءِ هُوَ الأَوْلَى والأَكثرُ عندَ جُمهورِ النُّحاةِ.

أيْ في النَّصبِ يكونُ التَّقديرُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ . وفي حالةِ الرَّفعِ : يكونُ التَّقديرُ في زيدُ ضَرَبْتُهُ : زيدٌ مبتدأ ، والجملةُ خبرهُ . والعلَّةُ في هذهِ المسألَةِ هِيَ اشتغالُ العامِلِ عَنِ المَعمُولِ ، حَيثُ اشتَغَلَ الفِعْلُ (ضَرَبْتُ) بِضَميرِ الاسْمِ (الهاءِ) عن العَمَلِ في الاسمِ نَفْسِهِ .

وَيَظهرُ هذا الأَثرُ في الأُمُورِ الآتيَةِ :

1 – **تَعَدُّدُ الآراءِ في العامِلِ** : يُعَدُّ الإعرابُ أثرًا للعامِلِ عندَ النُّحاةِ ، كَمَا أَسْلَفْنَا، والعامِلُ عندَ جمهورِهِم لَفظيٌّ أوْ مَعنويٌّ ، واللَّفظِيُّ إمَّا ظاهرٌ أوْ مقدَّرٌ ، وقد أدَّى بِهِم هذا إلى عوامِلَ كثيرةٍ واختلافاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ أرْهَقَتِ النَّحوَ ، وأضاعَتْ هدفَهُ وأبعدَتِ النَّاسَ عَنْهُ ، لأنَّ النُّحاةَ يَختلفُونَ في الفعلِ أو الاسمِ ، أيُّهُمَا يَكونُ عامِلًا في نَحْوِ : لَولَا زيدٌ لأكرَمْتُكَ ؟ فالبصريُّونَ يُعربُونَ (زيد) مبتدأً لخبرٍ محذوفٍ ، والكوفيونَ يَعُدُّونَهُ فاعِلًا لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : لَوْ لَمْ يَمنَعْنِي زيدٌ لأكرمتُكَ

[1]. وكاختلافِهِم في ناصبِ المضارعِ ، هَلْ هُوَ الفاءُ أوْ (أنْ) أوِ الخِلافُ ؟ وهكذا إلى غيرِهَا مِنَ المسائِلِ .

2- **إضاعَةُ مَعَانِي النَّحْوِ** : إنَّ نظريةَ العاملِ بَهَرتِ النُّحاةِ وشَغَفَتْهُم ، وصارُوا يتبارونَ في مَعْرِفةِ العامِلِ وتأويلِهِ وإحْداثِ أثَرِهِ ، وشُغِلُوا عَنْ مَعانِي الصِّيغِ ، وأَهْمَلُوا الجانِبَ البَلاغيَّ، فلم يَبْحُثُوا في الجملةِ وتقييدِهَا وإطلاقِهَا وطرائقِ تركيبِهَا وفي دَوالِّ تأليفِهَا[2].

3- **تفريقُ المُتَشَابِهِ** : إنَّ تقسيمَ الكلامِ على أساسِ العاملِ أدَّى إلى تفريقِ المتشابِهَاتِ في موضوعاتٍ متفرِّقَةٍ متباعدةٍ ، فَجَمَعُوا مَا كانَ يَنبَغِي أنْ يكونَ متفرِّقًا ، وفَرَّقُوا مَا كانَ يَنْبَغِي أنْ يكونَ مَجمُوعًا ، فـ (ليسَ) مَعَ الأفعالِ النَّاقصةِ، و(لَا) مُنْفَرِدَةً في بابِ (لَا) النافيةِ للجنسِ ، و(لَنْ) في نواصبِ الفعلِ ، (وَلَمْ) (لَمَّا) في الجوازمِ[3].

4 - **اختصاصُ الأدواتِ** : قَسَّمَ النُّحَاةُ الأَدَواتِ على أَدواتٍ مُخْتَصَّةٍ بالأَفعالِ، وأَدواتٍ مختصَّةٍ بالأسماءِ ، وأدواتٍ مشتركةٍ تَدخلُ على الأَفعالِ والأَسماءِ ، وَلِهذا تَعَدَّدَتْ أوجُهُ الإعرابِ تَبَعًا لِلْأَداةِ ، ووجهَةِ النَّظرِ في دُخُولِهَا.

العامِلُ وتقسيمُهُ إلى لفظيٍّ ومَعْنَويٍّ :

اختلفَ النُّحاةُ في نَظْرَتِهِم إلى العامِلِ ، فَمِنْهُم مَنْ قالَ إنَّهُ معنويٌّ ، ومِنْهُم مَنْ قالَ إنَّهُ لفظيٌّ ، أوْ إنَّهُ لَفْظٌ لَا معنًى ، وهُوَ الحَرَكاتُ نَفْسُهَا [4].

1- العامِلُ اللَّفْظِيُّ :

بَيَّنَ النُّحاةُ أثرَ العواملِ اللفظيةِ وأَنَّهَا تُؤثِّرُ في اللَّفظِ لَا في المَعْنَى ، لَا تُحْدِثُ تَغييرًا في المعنَى ، وتَكُونُ الحَرَكاتُ أثرًا عَنْ هَذا المؤثِّرِ اللَّفظيِّ لَا تُعْرِبُ عَنْ معنًى . ومِنْ أمثلةِ مَا

---

[1] ينظر : المدارس النحوية ، د . خديجة الحديثي 400-404.

[2] البحث النحوي عند الأصوليين 13، والنحو العربي مذاهبه وتيسيره 221 .

[3] إحياء النحو 27 ، وينظر : النحو العربي مذاهبه وتيسيره 223 .

[4] شرح المفصل لابن يعيش 72/1 .

يذكرونَهُ مِنْ هذهِ العوامِلِ (أَنَّ) المشبَّهَةَ بالفِعْلِ ، إذْ يَضَعُهَا أَبُو البَرَكاتِ الأنباري (ت 577هـ) في الحُروفِ الَّتي تُغَيِّرُ اللَّفظَ دونَ المعنَى، فَهِيَ تَنْصِبُ الاسمَ ، وترفَعُ الخبرَ ، ولَمْ تُغَيِّرِ المَعنَى ، لأنَّ مَعْناهَا التَّوكيدُ والتَّحقيقُ ، وتأكيدُ الشَّيءِ لَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهُ [1].

فَالحَرَكةُ الإعرابيَّةُ الَّتي تُحْدِثُهَا لَا عَلَاقةَ لَهَا بالمَعنَى ، فَهِيَ مَحْضُ إشارةٍ لفظيَّةٍ. ومِنْ أَمثلةِ العواملِ اللَّفظيَّةِ : حَرْفُ الجَرِّ الزائِدِ الَّذي يُعَرِّفُونَهُ بأنَّهُ « مَا دخُولُهُ كَخُرُوجِهِ »[2] . فَهُوَ لَا يَتَعَلَّقُ بالمَعنَى العامِّ لِلْكَلَامِ ولَا يُضِيفُ مَعنًى لَهُ .

وَقَدْ ذَكَرَ سيبويه في الكتابِ : «... لأنَّ مَعْنَى : مَا أتانِي أحدٌ ، ومَا أتانِي مِنْ أحدٍ : واحدٌ ، ولكنْ (مِنْ) دَخَلتْ هنا تَوْكيدًا »[3].

وشَذَّ قطربُ (ت بعد 210هـ) عَنْ جمهورِ النُّحاةِ بقولِهِ : إنَّ حركةَ الحرفِ الأخيرِ تُنْتَجُ عَنْ قوانينِ التَّجاورِ الصَّوتِي ، وليستْ هِيَ دليلٌ على المَعْنَى . فَهُوَ لَا يَرَى الإعرابَ دالًّا على المَعَانِي [4].

وفي هَذا المضمارِ دَرَسَ النُّحاةُ الحَركاتِ في بِنْيَةِ الكلمةِ ، وقالُوا عَنْهَا بأنَّهَا حَرَكَاتٌ لَازمةٌ لَا عارِضَةٌ كَحَرَكَاتِ الإعرابِ [5] فَهِيَ حَرَكاتُ بناءٍ لَا عَلَاقَةَ لَهَا بالمعانِي النَّحويةِ الَّتي تَدُلُّ عَلَيْهَا حَرَكاتُ الإعرابِ ، مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ جنسٍ واحدٍ، فَهُمَا لَا يختلفانِ في الصوتِ ، إذْ هُمَا أبعاضُ حروفِ المَدِّ .

---

[1] أسرار العربية 13 .

[2] سر صناعة الإعراب 141 .

[3] الكتاب 362/1.

[4] الإيضاح في علل النحو 70 .

[5] أسرار العربية 38 .

2- العاملُ المعنويُّ :

ذَكَرَ ابنُ جنّي أنَّ للعاملِ المعنويّ مَوْضِعَيْنِ ، هُمَا الابتداءُ ، ورافعُ الفعلِ المضارعِ ، وهُوَ وقوعُهُ موقِعَ الاسمِ[1]. وذَكَرَ النُّحاةُ أَنَّ الإعرابَ يدلُّ على العاملِ المعنويّ . فالإعرابُ يعبّرُ في المبتدإِ عَنْ معنَى الابتداءِ . والابتداءُ العاملُ المعنويُّ الذي رَفَعَ المبتدأَ . فالإعرابُ يُعَبّرُ عَنْ هذا العاملِ . وذَكَرَ أبو البركات الأنباري في أسرارِ العربيَّةِ الموضِعَيْنِ اللَّذينِ ذَكَرَهُمَا ابنُ جنّي، وتَحَدَّثَ عن المَوْضِعِ الثَّانِي . فالفعلُ المضارِعُ يَرْتَفِعُ لوقوعِهِ موضِعَ الاسمِ . ففي قولِنَا : مررتُ بزيدٍ يكتبُ ، ارتفعَ (يكتبُ) لوقوعِهِ موقعَ كاتبٍ . وفُسِّرَ مَعنَى الابتداءِ بأنَّهُ التَّعرّي مِنَ العوامِلِ اللفظيَّةِ لفظًا وتقديرًا، وهُوَ رافعٌ للمبتدإِ. وهَذا مَا قالَ بِهِ سيبويه مِنْ أنَّ المبتدأَ يَرتَفِعُ بِتَعَرّيهِ مِنَ العوامِلِ اللَّفظيَّةِ[2].

والتَّعرّي مِنَ العوامِلِ في اللَّفظِ والتَّقديرِ ، هُوَ عَدمُ العوامِلِ . ويُعلّلُ أبو البركات كيفَ يكونُ العدمُ عاملًا مَعَ أَنَّهُ ضدُّ الوجودِ ، عندَمَا اعترضَ على هذا التفسيرِ بأنَّ المعقولَ هوَ لنسبةِ العملِ لِلْموجودِ فقط ، فيقُولُ : « العوامِلُ اللَّفظيَّةُ ليستْ مُؤثِّرةً في المعمولِ حقيقةً ، وإنَّما هي أماراتٌ وعلاماتٌ ، فإذا ثَبَتَ أَنَّ العواملَ في محلِّ الاجتماعِ إنَّمَا هِيَ أماراتٌ . فالعلامَةُ تكونُ بعدَمِ الشيءِ ، كما تكونُ بوجودِ الشيءِ»[3] . وهذا مِنْ بابِ معرفةِ الأشياءِ بأضدادِهَا، فَكَما أَنَّ العدمَ يتميزُ بالوجودِ ، والأبيضَ بالأسودِ ، فكذلكَ عدمُ العملِ بالعملِ ، وهذا مِنْ أوضحِ الوجوهِ التي تُبَيّنُ تَأَثُّرَ النُّحاةِ بالفلسفَةِ .

فَالعاملُ المعنويُّ عدمُ أوْ تَجَرُّدُ ، وهُوَ يقابلُ المادِّيَّ (المَحسُوسَ المَلُموسَ) أوْ مَا يُنْطَقُ بِهِ ، وهُوَ اللَّفظيُّ .

---

(1) الخصائص 109/1 .

(2) أسرار العربية 66-67.

(3) المصدر السابق 68 .

وكلٌّ مِنَ البصريينَ والكوفيينَ يقولُونَ بالعامِلِ المعنويّ [1]. وأَضافَ الأخفشُ الأوسطُ ، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) إلى العواملِ المعنويَّةِ عاملَ الصِّفَةِ ، فالاسمُ يرتفعُ لكونِهِ صفةً لمرفوعٍ ، وكونِهِ صفةَ معنًى يُعرَفُ بالقلبِ ، ليسَ لِلَّفظِ فيهِ حظٌّ ، أمَّا البصريُّون فيذهبُونَ إلى أَنَّ عامِلَ الصِّفةِ هُوَ عامِلُ الموصوفِ [2].

وَذَكَرُوا عامِلًا معنويًّا آخرَ هُوَ الخلافُ ، وذلكَ في نَصْبِ المَفْعُولِ مَعَهُ في قولِنَا : سارَ خالدٌ والشارعَ ، فَيُقالُ إنَّهُ انْتَصَبَ على الخِلافِ ، لأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ تَكرارُ الفعلِ بعدَ الواوِ ، كَمَا يَحْسُنُ بَعْدَ واوِ العطفِ . وبِهَذا فَقَدْ خالفَ الثَّانِيُّ الأَوَّلَ وانتصبَ على الخلافِ [3] . وقالَ بهذا الكوفيُّونَ ، ورفَضَهُ البصريُّونَ ، حيثُ قالُوا : نُصِبَ بالفعلِ الذي قبلَهُ بتوسطِ الواوِ [4]. بينمَا رَدَّ عليهم الزَّجاجُ (ت 311هـ) بأَنَّ الفعلَ لَا يعملُ في المفعولِ بَيْنَهُمَا الواوُ ، وذهبَ إلى أَنَّهُ مُنْتَصِبٌ بِفِعلٍ مُقَدَّرٍ مشتقّ مِنْ لفظِ الفعلِ المذكورِ قبلَهُ ، وتقديرُ المصدرِ عندَهُ في مثالِ : سارَ خالدٌ و الشارعَ ، هُوَ : سارَ خالدٌ ولازَمَ الشَّارعَ [5].

وذهبَ الكوفيُّونَ إلى أَنَّ الظَّرفَ ينتصبُ على الخِلافِ إذا وَقَعَ خَبَرًا للمبتدإِ ، نحو: زيدٌ أَمامَكَ ، وعمرٌو وراءَكَ . وقالُوا بالخلافِ في نَصْبِ الفعلِ المضارعِ بعدَ الفاءِ التي في جوابِ نفيٍ أَو طلبٍ [6].

وقالَ الكوفيونَ بالصَّرفِ عاملًا معنويًّا ، وهوَ كما عَرَّفَهُ الفراءُ (ت207هـ) : « الصَّرفُ أَنْ يجتمعَ الفعلانِ بالواوِ ، أَوْ ثُمَّ ، أَوْ الفاءِ ، أَوْ أَوْ ، وفي الفعلِ الأَوَّلِ جحدٌ أَوْ استفهامٌ ، ثُمَّ تَرَى ذلكَ الجَحْدَ أَوِ الاستفهامَ مُمْتَنِعًا أَنْ يُكَرَّرُ في العَطْفِ :

---

[1] الإنصاف مسألة (5) .

[2] أسرار العربية 66.

[3] المصدر السابق 182 .

[4] الإنصاف مسألة 30 .

[5] الإنصاف مسألة 45 .

[6] الإنصاف مسألة 76.

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ[1]

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يجوزُ إعادةُ (لَا) في : (تأتِيَ مِثْلَهُ) ، ولذلكَ سُمِّيَ صرفًا إذا كانَ مَعْطُوفًا ولَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ يُعادَ فيهِ الحادِثُ الَّذي قَبْلَهُ »[2] .

نظريةُ العاملِ والمذهبُ الظاهِريُّ :

إنَّ المذهبَ الظاهريَّ الَّذي اعتنقَهُ ابنُ مَضاءٍ القُرْطُبيّ ونُسِبَ إليهِ ، هُوَ منهجٌ فكريٌّ وفقهيٌّ أندلسيٌّ ، أسَّسَهُ ابنُ حزمٍ الأندلسيّ الظاهريّ (ت 456هـ) . يعتمدُ هذا الفكرُ على التَّمسُّكِ بظاهِرِ نُصوصِ (القرآنِ والحديثِ) وعدَمِ النَّظرِ في التعليلِ العقليّ والقياسِ، والتَّقديراتِ النَّحويَّةِ ، فَلَا قياسَ عِنْدَ أصحابِ هذا المنهجِ و لَا تعليلَ ، و لَا تَقديرَ ، بَلْ يَقولُونَ بظاهِرِ الأوامِرِ والنَّواهِي ، ولَا يَنظرُونَ إلى العِلَلِ والمعانِي . فَسُمُّوا ظاهريَّةً لهذا المَعْنَى ، لأَنَّهُمْ أَخَذُوا بالظَّاهِرِ ، وَلَمْ يَنْظُرُوا في العِلَلِ والحُكْمِ والأقيسَةِ الشَّرعِيَّةِ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الكتابُ والسُّنَّةُ [3] ، ولِهَذَا غَلَطُوا في مسائِلَ كثيرةٍ دَلَّ عَلَيْهَا الكتابُ والسُّنَّةُ .

وقد طَبَّقَ ابنُ مضاءٍ هَذَا المَنْهَجَ في كتابِهِ (الرَّدُّ على النُّحاةِ) لِيَثُورَ على النَّحوِ التَّقليديّ الَّذي أرْسَى قواعِدَهُ وبنيانَهُ العُلمَاءُ الأوائلُ ، كعبدِ اللهِ بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي ، والخليلِ ، وسيبويه وأضرابِهِم ، داعِيًا إلى إلغاءِ العامِلِ والعِلَلِ الثَّوانِي والثَّوالِثِ والاكتفاءِ بالظَّاهِرِ .

كانتْ عبارةُ ابنِ جنّي المتقدمَةُ : « فأمَّا في الحقيقةِ ومحصولِ الحديثِ ، فالعملُ مِنَ الرَّفعِ والنَّصْبِ والجَرِّ والجَزمِ إنَّمَا هُوَ للمتكلِّمِ نفسِهِ ، لَا لِشَيءٍ غيرِهِ . وإنَّمَا قالُوا: لفظيٌّ ومعنويٌّ لَمَّا ظهرتْ آثارُ فِعلِ المتكلِّمِ » [4] ، هيَ الانطلَاقَةُ الَّتي اتَّخَذَهَا ابنُ مضاءٍ القرطبيّ للرَّدِ على النُّحاةِ

---

[1] يُنسب إلى أبي الأسود الدُّؤلي ، ديوانه : 231

[2] معاني القرآن 33/1 .

[3] ينظر : الإحكام في أصول الأَحكام 54–60 ، التقريب لحد المنطق ، لابن حزم 162–165.

[4] الخصائص 109/1–110 .

، فَهُوَ يَرَى أَنَّ إجماعَ النُّحاةِ على فكرَةِ العاملِ ليسَ بحجَّةٍ . واحتجَّ برأيِ ابنِ جنّيٍّ الَّذي جَوَّزَ الخروجَ على هَذَا الإجماعِ ، وهُوَ قَدْ أخذَهُ مِنْ قولِ الجاحظِ (ت 255هـ) : « مَا على النَّاسِ شيءٌ أَضرُّ مِنْ قَوْلِهِم : مَا تَركَ الأَوَّلُ للآخِرِ شيئًا »[1] . وكانَ في رَفْضِهِ لِفَكرَةِ العاملِ يَنطَلِقُ مِنْ مذهبِ أهلِ الظَّاهِرِ ، ففي ثَنايَا كتابِهِ نزعةٌ ظاهريَّةٌ واضِحَةٌ ، فَهُوَ يَرَى أنَّ النَّحوَ إذا بَرِئَ مِنَ الفُضُولِ كانَ أَوْضَحَ العلومِ بُرهَانًا ، وأرجَحَ المعارِفِ مِيزانًا ، ولَمْ يَشتمِلْ إلَّا على التَّبيينِ . ويقولُ : إنَّ الَّذي حَمَلَهُ على كتابةِ كتابِه (الرَّد على النحاةِ) ، هُوَ النَّصيحَةُ الَّذي يَستَغنِي النَّحوُ عَنْهُ ، والَّذي أَجْمَعُوا على الخطإِ فيهِ ، فَهُوَ مِنْ وَهْمِهِم أَنَّ العامِلَ هُوَ الَّذي أَحدَثَ الإعرابَ »[2]. ثُمَّ يعرضُ لحديثِ ابنِ جِنّيٍّ في قولِهِ بأنَّ المُتَكلِّمَ هُوَ العامِلُ ، مُنْكِرًا أنْ تُحْدِثَ الألفاظُ بَعضُهَا بَعضًا ، وأنْ يُؤثِّرَ بَعْضُهَا في بعضٍ ، وَيَرَى أنَّ هذا باطلٌ عقلًا وشرعًا ، لأَنَّ شَرْطَ الفاعِلِ عِنْدَهُ أَنْ يَكونَ مَوجُودًا حِينَمَا يَفْعَلُ فِعلَهُ ، والإعرابُ لَا يَحْدُثُ فيما يَحدُثُ فيهِ الَّا بَعْدَ عدمِ العوامِلِ ، ثُمَّ يَرُدُّ على مَنْ يَذهَبُ إلى أَنَّ المَعَانِي هِيَ العوامِلُ بقولِهِ : « فإنْ قِيلَ : بِمَ يَرُدُّ على مَنْ يَعتَقِدُ أَنَّ مَعَانِي هذِهِ الأَلفاظِ هِيَ العاملةُ ؟ قيلَ: الفاعِلُ عندَ القائلينَ بِهِ إمَّا أنْ يفعلَ بإرادةٍ كالحيوانِ ، وإمَّا أَنْ يفعلَ بالطَّبعِ كَمَا تَحْرِقُ النَّارُ، ويَبْرُدُ المَاءُ ، و لَا فاعِلَ إلَّا اللهُ عندَ أَهْلِ الحَقِّ ، وفِعْلُ الإنسانِ وسائِرِ الحيوانِ فِعْلُ اللهِ تَعَالَى ، كذلكَ الماءُ والنَّارُ وسائِرُ مَا يفعلُ. وأَمَّا العوامِلُ النَّحويَّةُ ، فلم يَقُلْ بِعَمَلِهَا عاقلٌ ، لَا أَلفاظُهَا و لَا مَعانِيهَا ، لأَنَّهَا لَا تَفعَلُ بإرادةٍ ولَا بِطَبْعٍ »[3].

وإفادَةُ ابنِ مضاءٍ مِنْ مقولَةِ ابنِ جِنّيٍّ ، لَا تَعْنِي أَنَّ ابنَ جِنّيٍّ يَدْعُو إلى إلغاءِ العاملِ وإبطالِهِ ، وإسقاطِ العِلَلِ ، لأَنَّنَا نَجِدُ ابنَ جِنّيٍّ يتعصَّبُ لِعِلَلِ النَّحويّينَ ويُمَيِّزُهَا عَنْ غيرِهَا مِنْ عِلَلِ أَصْحابِ الفِقْهِ ، ويَضْرِبُ على ذلكَ الأمثلةَ في بيانِ وجهاتِهَا[4]. لكنَّ ابنَ مضاءٍ أفادَ مِنْ عبارةِ ابنِ جِنّي لإقامَةِ بُنْيَانِ نَظَرِيَّتِهِ على أنقاضِ مَا ادَّعَاهُ النُّحاةُ الأقدمونَ ، مبيِّنًا بأسلوبِ المُتَكَلِّمينَ مَا يُريدُ إثباتَهُ ونقضَهُ مِنْ حُجَجِهِم ، فَهُوَ يَرُدُّ عَلَيْهِم فِيمَا يَحْذفُونَهُ مِنَ العوامِلِ ، لأَنَّ

---

(1) الحيوان للجاحظ 2/3 .

(2) الرد على النحاة 45 ، 83 .

(3) المصدر السابق 87.

(4) الخصائص 48/1 .

الكلامَ لَا يفتقِرُ إليهِ كَمَا في : أزيدًا ضَرَبْتَهُ ، فَقَدْ قَدَّرُوا عامِلًا مَحْذُوفًا نَصَبَ (زيدًا) ولَمْ يَرْتَضِ ابنُ مضاءٍ هذا التقديرَ، وليسَ في الجُمْلَةِ عامِلٌ مَحذُوفٌ . وهُوَ يرفضُ تقديراتِ النُّحاةِ مِنْ بابِ تقديرِ الفِعْلِ في النِّداءِ ، ونَتِيجَةً لِقَوْلِ النُّحاةِ إِنَّ كُلَّ مَا يُنْصَبُ إنَّما يُنْصَبُ بناصِبٍ ، والنَّاصِبُ لَا يكونُ إلَّا لفظًا يدلُّ على معنًى ، إمَّا منطوقًا بِهِ ، وإمَّا محذوفًا مُرادًا ، ومعناهُ في النَّفسِ ، فقد ادَّعوا زيادةَ معانٍ في الكلامِ– القرآن– مِنْ غيرِ حُجَّةٍ ولَا دليلٍ ... ومَنْ بَنَى الزِّيادَةَ في القرآنِ بلفظٍ أوْ معنًى على ظَنٍّ باطلٍ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ بُطْلَانُهُ ، فَقَدْ قالَ في القرآنِ بغيرِ عِلْمٍ ، ويَستَنِدُ في ذلكَ إلى الحديثِ : « مَنْ قالَ في كتابِ اللهِ بغيرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّءْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1] ، و« مَنْ قالَ في كتابِ اللهِ بِرَأيِهِ فأصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ »[2].

وقد اتّفقوا بالإجماعِ على أَنَّهُ لَا يُزادُ في القرآنِ لفظٌ غيرُ المُجْمَعِ على إثباتِهِ ، وزيادةُ المَعنَى كزيادَةِ اللَّفظِ ، بَلْ هِيَ أحْرَى ، لأنَّ المَعَانِي هِيَ المَقْصُودَةُ ، والألفاظُ دَلَالَاتٌ عَلَيْهَا ومِنْ أَجلِهَا [3].

هَكَذَا تكلَّمَ ابنُ مضاءٍ مَدْفُوعًا بِمَا يَحْمِلُ مِنْ عَقيدةٍ ظاهِرةٍ لَا تقولُ إلَّا بالظَّاهِرِ ، ولكنَّهُ أَتَى بأَشياءَ مُفِيدةٍ ، مِنْهَا : إنكارُ العوامِلِ المَحْذُوفةِ ، وإنكارُ الضَّمائِرِ المُسْتَتِرَةِ ، حَيْثُ لَا يُوجَدُ ضَميرٌ في قامَ (هُوَ) فاعِلُ الفِعْلِ في قولِنَا : زيدٌ قامَ ، وهُوَ لَا يَرَى في الواوِ والألِفِ والنُّونِ مِنْ : قَامُوا ، وقَامَا ، وقُمْنَ ، ضمائرَ حقُّهَا الفاعِليَّةُ ، بَلْ هِيَ عَلَاماتٌ تدلُّ على التثنيةِ والجمعِ ، وهِيَ لا تختلفُ عن التَّاءِ الساكنةِ في كَتَبَتْ ، كَمَا رَفَضَ بابَ الاشتغالِ والتنازعِ [4].

وهُوَ حينَ يَقْبَلُ العِلَلَ الأُوَلَ دُونَ الثَّوانِي والثَّوالِثِ ، لا يَتَنَكَّرُ كُلَّ التَّنَكُّرِ للتفكيرِ النَّحويّ القديمِ . قالَ : « وممَّا يَجِبُ أنْ يَسْقطَ مِنَ النَّحوِ العِلَلُ الثَّوانِي والثَّوالثُ ، وذلكَ مثلُ سؤالِ السَّائِلِ

---

[1] سنن الترمذي (كتاب تفسير القرآن) رقم الحديث (2951) .

[2] سنن أبي داود رقم الحديث (3652) . وينظر : الرد على النحاة 79–80.

[3] الرد على النحاة 92–93 ، وينظر : المدارس النحوية 399، 404.

[4] الرد على النحاة 100–105 ، 121–122 ، 116–117 ، 161 .

عَنْ زيدٍ مِنْ قولِنَا : قامَ زيدٌ، لِمَ رُفِعَ ؟ فَيُقَالُ : لأَنَّهُ فاعِلٌ ، وكلُّ فاعِلٍ مَرفُوعٌ ، فَيَقُولُ : ولِمَ رُفِعَ الفاعِلُ ؟ فالصَّوابُ أَنْ يُقالَ لَهُ : كَذَا نَطَقَتْ بِهِ العَرَبُ »[1].

وجَوابُ النُّحاةِ هو أنَّ الفاعِلَ رُفِعَ لِلْفَرقِ بَيْنَهُ وبينَ المفعولِ ، فإنْ قِيلَ : لِمَ لَمْ نَعْكِسْ فَنَنْصِبَ الفاعِلَ ونرفَعَ المفعولَ ؟ قُلْنَا لَهُ : لِأَنَّ الفاعِلَ قَليلٌ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ للفِعْلِ إلَّا فاعِلٌ واحِدٌ ، وَالمَفْعُولَاتُ كثيرةٌ ، فأُعْطِيَ الأثقلُ الَّذي هُوَ الرَّفْعُ للفاعِلِ ، وأُعْطِيَ الأَخفُّ الَّذي هُوَ النَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ ، لِأَنَّ الفاعِلَ واحِدٌ وَالمَفْعُولَاتُ كثيرةٌ لِيَقِلَّ في كلامِهِم مَا يَستَثْقِلُونَ ويَكْثُرَ في كَلَامِهِم مَا يَسْتَخِفُّونَ [2].

ويُمْكِنُ أَنْ نُلَخِّصَ دَعْوَةَ ابنِ مضاءٍ لِهَدمِ هذهِ النَّظريَّةِ الَّتي أَزهَقَتْ رُوحَ النَّحوِ العربيّ ، بِدَعْوَتِهِ إلى إلغاءِ فِكْرَةِ العَمَلِ و العامِلِ ، وإلغاءِ تقديرِ العَوامِلِ المَحْذُوفَةِ ، وأَنَّ إجماعَ النُّحاةِ على القَوْلِ بالعوامِلِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، وإلغاءِ تَقْدِيرِ مُتَعَلِّقاتِ المَجْرُورَاتِ ، وإلغاءِ تَقْدِيرِ الضَّمَائِرِ المُسْتَتِرَةِ في المُشْتقَّاتِ والأَفْعَالِ .

وَكُلُّ ذلكَ يَحْدُونَا إلى النَّظرِ في آثارِ نَظَريَّةِ العاملِ ومَا خلَّفَتْهُ مِنْ أبوابٍ ، ومحاولَةِ اطراحِهَا جانبًا ، كبابِ الاشتغالِ وبابِ التنازعِ ، ونَصْبِ المضارعِ بعَدَ الفاءِ والواوِ، وإلغاءِ العلَلِ الثَّوانِي والثَّوالِثِ، وإلغَاءِ التَّمارِينِ غَيْرِ العَمَلِيَّةِ، وإلغَاءِ كلِّ مَا يُفِيدُ نُطْقًا[3].

نَظَرِيَّةُ العامِلِ عِنْدَ النُّحاةِ وعِنْدَ ابنِ مضاءٍ في ضَوْءِ الدَّرسِ النَّحْويّ الحَدِيثِ :

حاوَلَ ابنُ مضاءٍ أَنْ يفسِّرَ تغييرَ الحَركاتِ الإعرابيَّةِ ، مع تَغَيُّرِ مواقِعِ الكَلِمَاتِ داخِلَ الجملةِ ، بِرَدِّ ذلكَ إلى المُتَكَلِّمِ ، وهُوَ بفعلِهِ هذا لَا يُناقِشُ أَوْ يَرُدُّ على سيبويه فقط ، بَلْ يناقِشُ النُّحاةَ كلَّهُم حتَّى عَصْرِهِ (القرنَ السَّادِسَ)، إذْ كانَتْ وَفاتُهُ سنةَ (٥٩٢هـ)[4].

---

[1] المصدر السابق 151–152 ، وينظر : المدارس النحوية 403–404.

[2] المصدر السابق 151–152 ، وينظر : الخصائص 49/1 .

[3] ينظر : المدارس النحوية 405 .

[4] ينظر : في ترجمة ابن مضاء القرطبي : الديباج المذهب لابن فرحون 47 ، وبغية الوعاة للسيوطي 139.

إنَّ مفهومَ العاملِ عندَ سيبويه والخليل لا يَتَبَدَّى في الكتابِ ، إلَّا مِنْ خِلَالِ ظاهِرَةٍ أُخرى ، هيَ ظاهِرةُ الحَذْفِ والإضْمَارِ ، وهذِهِ الظَّاهِرَةُ تَعْرِضُ نَفْسَهَا بشكلٍ واضِحٍ في أبوابِ التنازعِ والاشتغالِ والنداءِ ، والقَسَمِ [1]. فسيبويه في بابِ التنازعِ مثلًا يقولُ : « هذا بابُ الفاعلينَ والمفعولينَ اللَّذَيْنِ كلُّ واحدٍ منهما يَفْعَلُ بفاعِلِهِ مثلَ الَّذي يَفْعَلُهُ بِهِ ، وما كانَ نَحوَ ذلكَ . وهُوَ قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زيدٌ ، وضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيدًا ، تَحْمِلُ الاسمَ على الفِعْلِ الَّذي يَلِيهِ ، فالعامِلُ في اللَّفظِ أَحَدُ الفِعْلَيْنِ ، وأَمَّا في المَعْنَى فَقَدْ يَعْلَمُ أَنَّ الأَوَّلَ قَدْ وَقَعَ ، إلَّا أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نَصبًا ورفعًا ، وإنَّمَا كانَ الَّذي يَلِيهِ أَوْلَى لِقُرْبِ جِوارِهِ وأَنَّهُ لَا ينقضُ مَعْنًى ، وأَنَّ المُخَاطَبَ قَدْ عَرَفَ أَنَّ الأَوَّلَ قَدْ وَقَعَ بزيدٍ»[2].

فالعامِلُ إذن هُوَ اللَّفظُ الَّذي يتصوَّرُ سيبويه أَنَّهُ يُؤثِّرُ في لفظٍ آخَرَ ، وفي الأمثلةِ السَّابقَةِ يَأتِي اسمٌ بعدَ فِعْلَيْنِ ، يَصُحُّ أنْ يَقَعَ فاعِلًا لِأَحدِ الفِعْلَيْنِ ، وأنْ يَقَعَ مَفعُولًا لِلْفِعلِ الآخَرِ ، وتَأويلُ سيبويه أَنَّ الاسمَ يجبُ أنْ يَتَعَلَّقَ بِأَقْرَبِ الأَفْعَالِ إليهِ ، وفي هذا تركيزٌ على عِلاقَةِ التَّجاورِ والمُجاوَرَةِ .

إذَنْ فالعامِلُ مَفهُومٌ ذِهْنِيٌّ لِتَفسيرِ ظاهِرةٍ لغويَّةٍ هِيَ علاقَةُ كَلِمَةٍ بِكَلِمَةٍ داخِلَ الجُملَةِ. وفي هذِهِ العَلاقَةِ يَتِمُّ تَصنِيفُ الكَلِمَاتِ إلى عوامِلَ ومَعْمُولَاتٍ . أوْ مُتأثِّراتٍ ، وحِينَ وَجَدَ سيبويه بعضَ الكلماتِ منصُوبةً أوْ مَرفُوعَةً دونَ وُجُودِ عامِلٍ ظاهِرٍ في السِّياقِ كانَ لَابُدَّ لَهُ مِن افتراضِ عاملٍ محذوفٍ أو مُضْمَرٍ كَمَا في أَساليبِ النِّداءِ والقَسَمِ . والرُّؤْيَةُ الَّتي يَقُومُ عَلَيْهَا مثلُ هذا التَّصوُّرِ الذِّهْنِيِّ ، هِيَ أَنَّ كُلَّ أَثَرٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُؤثِّرٍ، وكُلَّ فِعْلٍ لَابُدَّ لَهُ من فاعِلٍ ، وكُلَّ مَعْلُولٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ[3].

---

[1] إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد195 .

[2] الكتاب 37/1.

[3] إشكاليات القراءة وآليات التأويل195-197 ، وينظر : الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة 156-157 .

وهذهِ قَضَايَا بَديهِيَّةٌ في الثَّقافَةِ الإسلامِيَّةِ ، لأنَّهَا هِيَ الأوَّلِيَّاتُ الَّتِي نَبْنِي عَلَيْهَا خُطُواتِ الاستدلَالِ مِنَ العالَمِ المَرئيِّ الظَّاهِرِ إلى العالَمِ الغَيْبِيِّ الباطِنِ ، إلى وجودِ اللهِ – عزَّ وجلَّ – وهِيَ مُقدِّمَاتٌ أُولَى في عِلْمِ الكَلَامِ اتَّفَقَتْ عَلَيْهَا الفِرَقُ حتَّى صارَتْ بَديهيَّاتٍ .

ومبدأُ العامِلِ عندَ كُلِّ النُّحاةِ مُتَّفَقٌ عليهِ ، لكنَّ تحديدَهُ عندَ كلٍّ مِنَ الكُوفيِّينَ أَوِ البَصريِّينَ مختلفٌ فيهِ ، ففي بابِ التَّنازعِ نَجِدُ سيبويه يَذْهَبُ إلى إعمالِ الفِعْلِ الثَّاني للجوارِ ، على حِينِ ذَهَبَ الكُوفيُّونَ إلى إعمالِ الفِعْلِ الأوَّلِ للأسبقيَّةِ .

وهذا الخِلافُ شبيهٌ بخلافِ الأشاعرَةِ مَعَ المعتزِلَةِ حَوْلَ فاعِلِ الفِعْلِ الإنسانِيِّ ، فذهبَ المعتزلةُ إلى الأقربِ وهُوَ الإنسانُ ، وذَهبَ الأَشَاعِرَةُ إلى الأسْبَقِ وهُوَ اللهُ.

وهذا دليلٌ على وَشَائِجِ القُربَى وتَجاوُبِ أنْماطِ الخِطابِ في كلٍّ مِنْ عِلْمِ النَّحوِ وَعِلْمِ الكَلَامِ .(1)

ومَفْهُومُ العامِلِ انبثقتْ منهُ عدَّةُ مَفاهِيمَ أُخرَى، شَكَّلتْ البناءَ الهَيكلِيَّ أو الدَّعامَةَ الأساسيَّةَ لِعِلْمِ النَّحوِ ، فالفاعِلُ يَحتَلُّ مرتبةً أعلَى في تصوراتِ النُّحاةِ ، لأَنَّهُ عمدةٌ إذا ما قُورِنَ بالمفعولِ الفضلةِ ، وهذا مفهومٌ مرتبطٌ بمفهومِ العامِلِ . ففي مثلِ: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُم قومَكَ ، لَابُدَّ عندَ سيبويه مِنْ نصبِ قومِكَ ، لأَنَّهَا معمولٌ للفعلِ الثَّاني ، في حينِ أَنَّنَا نُقَدِّرُ ضَمِيرَ الفاعلِ للفعلِ الأوَّلِ لِئَلَّا يَخْلُو مِنْ فاعِلٍ . أَمَّا في ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي قومُكَ فالفعلُ الأَوَّلُ غيرُ عاملٍ في (قومكَ) ومَعَ ذلكَ لَا نُقَدِّرُ لَهُ ضميرًا – مفعولًا بِهِ – لأَنَّ الفعلَ قد يكونُ بغيرِ مفعولٍ ، ولَا يكونُ بغيرِ فاعلٍ(2).

ويَرَى أحدُ الباحثينَ المحدثينَ أَنَّ عبارةَ (و هذا تَمثيلٌ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ) عبارةٌ مُتَكَرِّرةٌ في الكتابِ ، وهِيَ دالَّةٌ على وَعْيِ سيبويه بالفارِقِ بينَ العبارةِ الأصليَّةِ – موضوعِ التحليلِ – وبينَ العبارةِ الشَّارحَةِ . ومعنَى قولِ سيبويه أَنَّ العبارةَ الشَّارِحَةَ تَمثيلٌ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ ، أَنَّ تقديرَ المَحذُوفِ مسألةٌ

(1) إشكاليات القراءة وآليات التأويل195–197 .

(2) الكتاب 41/1 .

افتراضيَّةٌ ، وإذا كانَ المحذوفُ هوَ العاملُ ، فَمعنَى ذلكَ أَنَّهُ تَصَوُّرٌ ذِهنِيٌّ تأْويليٌّ ، أو هو أداةٌ تحليليَّةٌ لبناءِ العِلْمِ . فإذا قلتَ : زيدًا لقيتُ أخاهُ ، فكأَنَّكَ قلتَ : لَابستُ زيدًا لقيتُ أخاهُ ، وهذا تَمثيلٌ لا يُتَكَلَّمُ بِهِ[1]. ومثلُ ذلكَ ، فسيبويه يَرَى في بابِ الاستثناءِ أَنَّ الاسمَ المَنصُوبَ بعدَ خَلَا وعَدَا، منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُهُ : جاوَزَ ، لكنَّهُ يَعُودُ فيقولُ : ولكنِّي ذكرتُ جاوزَ لِأُمثِّلَ لكَ بِهِ ، وإِنْ كانَ لَا يُسْتَعْمَلُ في هذا الموضعِ ، فسيبويه يَشرحُ النَّصَّ اللغويَّ بعباراتٍ مماثلةٍ تمثيلاتٍ ، وهُوَ يَصيرُ في الوقْتِ نَفسِهِ إلى إقناعِ القارِئِ بأَنَّ هذِهِ التَّمثيلاتِ ليستْ جزءًا مِنَ الكلامِ ، ومعنَى ذلكَ أَنَّ العاملَ ليسَ جزءًا من الكلامِ ، بَلْ هُوَ مفهومٌ ذِهنِيٌّ تَصوُّرِيٌّ ، يُؤدِّي وظيفةً تأويليَّةً مهمَّةً في بناءِ العِلْمِ [2]. ويُعبِّرُ عنهُ ابنُ مضاءٍ ، أيِ العامِلُ ، بأَنَّهُ اصطلاحٌ وضعِيٌّ للمساعَدَةِ في بِناءِ هيكليَّةِ العِلْمِ ، كالنُّقَطِ ، والخُطوطِ ، الَّتي يُمثِّلُ بِهَا عُلَماءُ الهندسَةِ ، الأطوالَ والأعراضَ والمسافاتِ والنِّهاياتِ والبِداياتِ . لكنَّ ابنَ مضاءٍ يُسارِعُ إلى رَفْضِ هذِهِ المُمَاثَلَةِ بَيْنَ النُّقَطِ والخُطُوطِ في عِلْمِ الهندَسَةِ ، والعامِلِ في عِلْمِ النَّحْوِ[3] ، وبِذَلِكَ يَكُونُ ابنُ مضاءٍ قد تَوَهَّمَ أَنَّ العامِلَ جزءٌ مِنَ الكَلَامِ ، فَراحَ يَرُدُّ عليهِ.

والحقيقةُ أنَّ مَوْقِفَ ابنِ مضاءٍ مِنْ مَفْهُومِ العامِلِ، هُوَ مَوْقِفُ الظَّاهِرِيَّةِ مِنْ تأويلِ النُّصُوصِ عامَّةً . وهذا الرَّفضُ الحاسمُ مِنِ ابنِ مضاءٍ لِمَفْهُومِ العامِلِ ، يَنْبعُ مِنْ رغبتِهِ في الثَّورةِ على المَشْرِقِ العربيّ ، وهذِهِ الثَّورةُ تعودُ في حقيقتِهَا إلى خِلافٍ بينَ المذهَبِ الظَّاهِرِيّ في التَّعامُلِ مَعَ النُّصُوصِ ، وبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ المذَاهِبِ الدِّينيَّةِ داخلَ إطارِ الثَّقافَةِ الإسلاميَّةِ [4] .

والمعيارُ الذي تستندُ إليهِ الظَّاهِرِيَّةُ ، أَنَّ النُّصُوصَ واضِحَةٌ مُكْتَفِيَةٌ بذاتِهَا.

---

[1] الكتاب 34/1 .

[2] إشكاليات القراءة وآليات التأويل 197 .

[3] الرد على النحاة 79 .

[4] ينظر: المدارس النحوية 398–399.

يقولُ ابنُ حزمٍ : « اعْلَمُوا أَنَّ دِينَ اللهِ تَعالَى ظاهِرٌ لَا باطنٌ فيهِ ، وجَهْرٌ لَا سِرٌّ تحتَهُ ، كلُّهُ برهانٌ لَا مُسامَحَةٌ فيهِ ، وجُملَةُ الخَبرِ كلُّهُ أَنْ تَلزمُوا مَا نَصَّ عليهِ ربُّكُمْ في القرآنِ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (الشعراء : 195)[1] .

وعلى هذا فالتأْويلُ وحملُ الكَلامِ على غَيْرِ ظاهِرِهِ مَرفوضٌ رَفْضًا قاطِعًا مِنْ جانِبِ اتِّباعِ المَذْهَبِ ، لِأَنَّ النُّصُوصَ كَمَا يَرَوْنَ بَيِّنَةٌ بِذاتِهَا، وحَمْلُ الكلامِ على غيرِ ظاهِرِهِ لَا يَصُحُّ أَنْ يَقَعَ إلَّا بنصٍّ آخرَ ، فالنُّصوصُ تُفَسِّرُ بعضُهَا بعضًا ، ولَا حاجةَ للعقلِ الإنسانِّي للتدخلِ .

« وحَمْلُ الكلامِ على ظاهِرِهِ الذي وُضِعَ في اللغةِ فَرْضٌ ، لَا يَجوزُ تعدِّيهِ ، إلَّا بِنَصٍّ أو إجماعٍ ، لأَنَّ مَنْ فَعَلَ غيرَ ذلكَ أَفسدَ الحقائقَ كلَّهَا »[2] .

وهَذا المَوْقِفُ يَنقُلُهُ ابنُ مَضاءٍ مِنْ مجالِ النُّصوصِ الدِّينيَّةِ إلى مجالِ الدَّرسِ اللغويِّ ، فابنُ مضاءٍ يناقِشُ العامِلَ مِنْ منظورٍ دينيٍّ واضحٍ ، فَهُوَ أَوَّلًا يُورِدُ رأيَ ابنِ جنّيٍّ في العواملِ اللفظيَّةِ والمعنويَّةِ ، ويلحُّ على تأكيدِ ابنِ جنّيٍّ ، أَنَّ العاملَ في الحقيقةِ هو المتكلِّمُ نفسُهُ ، ويأخذُ قولَ ابنِ جنّيٍّ هذا مُنْطَلَقًا يَنطَلِقُ مِنْهُ في التَّفنيدِ والرَّدِّ ، يقولُ : « وأَمَّا مَذْهَبُ أَهلِ الحَقِّ ، فَإِنَّ هذِهِ الأَصواتِ انَّمَا هِيَ مِنْ فِعْلِ اللهِ تَعالَى ، وتُنْسَبُ إلى الإنسانِ ، كَمَا يُنْسَبُ إليهِ سائِرُ أَفْعَالِهِ الاختياريَّةِ ، وأَمَّا القولُ بأَنَّ الأَلفاظَ يَحْدُثُ بَعضُهَا بَعْضًا فباطلٌ عَقْلًا وشَرْعًا.

ولَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ مِنَ العُقلَاءِ ... وذلِكَ لِأَنَّ شَرْطَ الفاعِلِ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا حِينَمَا يَفْعَلُ فِعْلَهُ ، ولَا يَحْدُثُ الإعْرَابُ فِيمَا يَحْدُثُ فيهِ إلَّا بَعْدَ عَدَمِ العامِلِ » [3].

وبِهَذا يَكُونُ ابنُ مضاءٍ قَدْ حَوَّلَ المَفْهُومَ الذِّهنِيَّ التَّصوُّريَّ التَّأويليَّ إلى موجودٍ واقعيٍّ ، ورَاحَ يُناقِشُ إمْكَانيَّةَ قُدْرَتِهِ على العَمَلِ والتَّأثيرِ مِنْ جميعِ الوُجُوهِ .

---

[1] الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ابن حزم 91/2.

[2] المصدر السابق 3/3 .

[3] الرد على النحاة 87 .

ومِنَ العامِلِ تَولَّدتْ مَفاهِيمُ أُخْرَى كالمَحْذُوفِ ، والمُضمَرِ ، رَفَضَهَا الظَّاهِريُّونَ –غيرَ فاهِمِينَ – أَنَّ هذِهِ التَّقديراتِ مِنَ العَوامِلِ هِيَ مُجَرَّدُ أدَاةٍ تَأويليَّةٍ لِشَرحِ المِثالِ اللُّغويّ[1].

« ومَهْمَا يَكُنْ رَأيُ القُدَمَاءِ في فِكْرَةِ (العَمَلِ) أَهِيَ لِلْمُتَكَلِّمِ نفسِهِ أَمْ هِيَ مِنْ (مضامَّةِ) اللَّفظِ لِلَّفظِ ، أَوْ باشتمالِ المَعْنَى على اللَّفظِ »، كَمَا يَقُولُ أَبو الفَتْحِ [2]، فَإنَّ العامِلَ كانَ ومَا يَزالُ حَجَرَ الزَّاويةِ في النَّحوِ العربيّ .

والَّذي يُعنِينَا هُنَا هُوَ أَنْ نَلْفِتَ إلى أَنَّ التَّحويليّينَ يُقَرِّرُونَ أَنَّ النَّحوَ يَنبغِي أَنْ يَربطَ (البِنْيَةَ العَميقَةَ) (بِبنيَةِ السَّطحِ) [3]. والبِنْيَةُ العميقَةُ تُمَثِّلُ العَمَليَّةَ العَقليَّةَ، والنَّاحيَةَ الإدراكيَّةَ . ففي اللسانياتِ ، تحديدًا في نظريةِ تشومسكي ، يكمنُ الفرقُ بينَ البِنْيَتَيْنِ في كيفيةِ معالجةِ الجملةِ ، فالبِنْيَةُ العَمِيقَةُ(Deep Structure): هِيَ التمثيلُ المُجرَّدُ الأساسيُّ للجملةِ في الذِّهنِ وتحملُ المعنَى الجوهريَّ لَهَا، أَمَّا البنيةُ السطحيَّةُ (Surface Structure) : فَهِيَ الجملةُ بصيغتِهَا الفيزيائيَّةِ والتركيبيَّةِ الظَّاهِرةِ ، وأنَّ مُصْطَلحَ البِنْيَةِ السَّطحيَّةِ يشيرُ إلى شكلِ الجملةِ المرئيِّ أوِ المسموعِ ، بينمَا تُمَثِّلُ البِنْيَةُ العميقةُ الوحداتِ الأساسيَّةَ لِلْمعنَى في الجملةِ .

وقضيَّةُ العاملِ تقودُنا إلى قضيةِ (التَّقديرِ) الَّتي لَقِيَتْ نقدًا عنيفًا مِنَ الوَصْفِيينَ ، ثُمَّ عادَتِ الآنَ لتكونَ شيئًا مُقَرَّرًا ومُؤكَّدًا في التَّحليلِ النَّحْويِّ عِنْدَ التَّحويليّينَ...[4].

وقد حاوَلَ إبراهيم مصطفى أَنْ يَبعثَ دعوةَ ابنِ مضاءٍ القرطبيِّ مِنْ جديدٍ ، وإيجادَ بديلٍ من نظريَّةِ العاملِ، فكانَ يَرَى أَنَّ النُّحاةَ صَرَفُوا النَّحوَ عَنْ غايتِهِ الَّتي وُضِعَ من أَجلِهَا، وجَعلُوهُ عِلْمًا يَبحثُ في التَّغَيُّراتِ الَّتي تَطرَأُ على أَواخِرِ الكَلِمِ ، كَمَا دَعَا إلى تَنقيَةِ النَّحوِ مِنَ الفلسفَةِ والمَنْطقِ ، وجَعلَ الجملةَ أساسَ دراسَةِ النَّحوِ، وكذلكَ يَنبغِي دراستُهَا مِنْ حيثُ تَركيبُهَا ومِنْ حيثُ مَا يَطرَأُ

---

(1) إشكاليات القراءة 200 .

(2) الخصائص 1/109–110 .

(3) جوانب من نظرية النحو ، جومسكي ، ينظر : على سبيل التمثيل 16– 18 ، 64، 106.

(4) النحو العربي والدرس الحديث 147 ، 149 .

على أَجزائِهَا مِن تَقديمٍ أَوْ تأخيرٍ أَو ذِكرٍ أَو حذفٍ ، ثُم الدعوةُ إلى دراسةِ الأساليبِ ، والْغَاءُ فِكرَةِ العامِلِ الَّتي صَرَفَتِ النُّحاةَ عَنْ دراسةِ المعنَى إلى دراسَةِ اللَّفظِ [1].

وقد تَبَنَّى – المرحوم – الدكتور مهدي المخزومي (ت 1993هـ) منهجَ أُستاذِهِ إبراهيم مصطفى (ت 1962م – 1382 هـ) في كتابَيْهِ : (في النحوِ العربي نقد وتوجيه) ، و (في النحو العربي قواعد وتطبيق) ، وهُوَ يَنْفِي أَنْ تكونَ الضَّمَّةُ أَثَرًا لعامِلٍ لفظيٍّ أوْ معنويٍّ ، وإنَّمَا هِيَ مَظْهَرٌ مِنْ مظاهِرِ العربيَّةِ في توزيعِ الوظائِفِ اللغويَّةِ أو القِيمِ النحويَّةِ [2].

ويذهَبُ – المرحوم– الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي مذهبَ الرافضينَ لفكرَةِ العاملِ ، إذ يَرَى أَنَّ فكرةَ الحذفِ والاستتارِ، هِيَ فِكرَةٌ خاطِئَةٌ ، وقد قادَ النُّحاةُ مَنْهَجَهُم الفلسفيَّ ، ومَا زَعَمُوا أَنَّهُ محذوفٌ مِنَ الأفعالِ أَوِ الأسماءِ أَوِ الحروفِ هُوَ افتئاتٌ[3] على الجملةِ العربيَّةِ . وفِكرَةُ الاستتارِ كَفِكْرَةِ الحَذْفِ ، إذْ يَقولُ منهجُ النُّحاةِ الفلسفيُّ باستحالَةِ وُجُودِ حَذَثٍ دونَ مُحدِثٍ . ويُبْنَى على هذا أَنَّ مِنَ المستحيلِ أَنْ يُوجَدُ فِعْلٌ دُونَ أنْ يَكُونَ لَهُ فاعِلٌ.

وهَكَذَا اضْطَرَّ النُّحاةُ إلى تقديرِ فاعلٍ مستترٍ للفعلِ (اضْرِبْ) والفعلِ (نَضْرِبُ) وغيرِهِمَا [4].

ويَأْخُذُ – المرحوم – الدكتور نعمة العزاوي على النُّحاةِ استشهادَهُم بالأمثلةِ المصنوعَةِ في بابِ التنازُعِ الَّتي يَصِفُهَا بالهذَرِ وكلامِ السَّحَرَةِ أشبَهُ ، ويَسْخَرُ من أَمثلتِهِم الَّتي تَفوحُ منها رائِحَةُ الوضْعِ . ويُبَرِّئُ العربيَّةَ مِنْ هذِهِ التَّراكيبِ .

ومَا دامَتْ هذِهِ الأمثلةُ كذلكَ ، فَهِيَ لا تَصْلُحُ عندَ – المرحوم – الدكتور نعمة العزاوي ، أي يُقامُ عليها دَرْسٌ أَوْ يُسْتَنْبَطُ مِنْهَا حُكْمٌ [5].

---

[1] إحياء النحو 1–3، وما بعدها .

[2] في النحو العربي ، نقد وتوجيه 70 ، وينظر : ص67.

[3] الافتئات : الاستبداد بالرَّأي ، والانفراد بالأمر دون استشارة . اللسان :(فأت) .

[4] الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة 159.

[5] المصدر السابق 159.

ومِنَ المُدافِعِينَ عَنْ فِكرَةِ العاملِ الاستاذُ عباس حسن (ت 1979م –1399هـ) في كتابِهِ (النحو الوافي) [1]. وكذلكَ الدكتور عبد السَّلام المسدِّي– أمدَّ اللهُ في عمرهِ – الذي يَرَى أَنَّ العِلَّةَ والعامِلَ والإضمارَ والمحلَّ مِنَ الإعرابِ هِيَ مَحَلُّ اهتمامٍ ورعايَةٍ مِنْ لدنِ الدَّارسينَ لِأَهميَّتِهَا في نظامِ النَّحوِ العربي[2].

ويقرُّ – المرحوم – الدكتورُ عبدَه الرَّاجحي (ت 2010م) بنظريةِ العاملِ ، وعندَهُ أَنَّهُ مهما يَكُنْ أَمرُ المعترضينَ على فكرةِ العاملِ كَمَا وَرَدَتْ في النَّحوِ العربيّ ، فإنَّهَا كانتْ ومَا تزالُ أساسًا صالحًا لتحليلِ الظَّواهرِ النحويَّةِ في العربيَّةِ ، ومَا تَزالُ مُسْتَعمَلةً في الدَّرسِ النَّحوي الحديث الذي يتناول لغةً تَخْضَعُ لظواهرٍ إعرابيةٍ ، وأَنَّ فكرةَ العامِلِ في النَّحوِ العربي ليستْ بعيدةً عَنِ الدَّرسِ الواقعيّ لِلُّغةِ ، وليستْ بحيثُ كانتْ تستحِقُّ كُلَّ مَا كُتِبَ فيها مِنْ نَقْدٍ [3].

أَمَّا الدكتور جعفر نايف عبابنة – أمدَّ اللهُ في عمرهِ – فيرى أَنَّ نظريةَ العواملِ قد استقرَّتْ على يَدِ الخليلِ واتَّضَحَتْ مَعَالِمُهَا ، وأخَذَ بِهَا النَّحويُّونَ مِنْ بَصْريّينَ وَكُوفيّينَ وغيرِهِم ، وظَلَّتْ تَتَطوَّرُ وتُوَثَّقُ صِلَتُهَا بالمنطقِ ، حتَّى أَسْبَغَ عليها مُتأخِّرُو النَّحويينَ صفاتِ العلَّةِ العقليَّةِ ، التي عادَتْ على النَّحوِ بالضَّرَرِ ، وَسَبَّبَتْ بينَ النُّحاةِ اختلافاتٍ واسعةٍ . وهذِهِ الخلافاتُ لَا تفيدُ فائِدةً عمليَّةً في فَهْمِ كَلامِ العربِ [4] ، فعبابنة يُلقِي باللائِمَةِ على متأخِّرِي النَّحويينَ ، الذينَ أساؤُوا استعمالَ العِلَّةِ بِتَحكِيمِهِم إيَّاهَا في النَّحوِ تحكيمًا آليًّا عَقليًّا ، جارينَ كثيرًا مِنَ التَّعقيداتِ والتأويلاتِ البعيدةِ الَّتي أثارتْ حُنْقَ[5] ابنِ مضاءٍ القرطبي ، فَدَعَا إلى إلغائِهَا وهَدمِها [6].

---

[1] النحو الوافي 73/1.

[2] ما وراء اللغة 130.

[3] فقه اللغة في الكتب العربية 158 ، 159.

[4] مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي 105.

[5] الحنقُ : الغيظُ .

[6] مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي 136.

ويُمكنُ أَنْ نُلَخِّصَ دعوةَ ابنِ مضاءٍ لهذْمِ هذِهِ النَّظريَّةِ التي أَزهقَتْ روحَ النَّحوِ العربيّ بدعوتِهِ إلى إلغاء فكرةِ العملِ والعاملِ ، وإلغاءِ تقديرِ العواملِ المحذوفَةِ ، وأَنَّ إجماعَ النُّحاةِ على القولِ بالعواملِ ليسَ بِحُجَّةٍ ، وإلغاءِ تقديرِ مُتَعَلِّقاتِ المجرورات ، وإلغاءِ تقديرِ الضَّمائرِ المستترةِ في المشتقاتِ والأفعالِ . كلُّ ذلكَ يَدعُونَا إلى النَّظرِ في آثارِ نظريةِ العاملِ ومَا خَلَّفَتْهُ مِنْ أبوابٍ وطرحِهَا جانِبًا، كبابِ الاشتغالِ ، و بابِ التَّنازُعِ ، ونَصْبِ المضارعِ بعدَ الفاءِ والواوِ، وإلغاءِ العِلَلِ الثَّوانِي والثَّوالثِ ، وإلغاءِ التمارينِ غيرِ العمليَّةِ ، وإلغاءِ كُلِّ مَا لَا يُفيدُ نُطقًا .

ويرى – المرحوم – الدكتور مهدي المخزومي أَنَّ المنهجَ السَّليمَ يقتضِي النُّحاةَ أَنْ يَحْصُرُوا عَمَلَهُم في الصورَةِ اللَّفظيَّةِ المنطوقَةِ ، لَا في الألفاظِ المُتَوَهَّمَةِ أَو المُتَصَوَّرَةِ ، وذلك أَنَّ النحاة القُدامَى إذا وَجَدُوا كلمةً منصوبَةً وليسَ قبلها فعلٌ ظاهرٌ، تَوَهَّمُوا وجودَ فعلٍ محذوفٍ مثل تقدير : (أَعنِي ، أوْ أمدَحُ) . ويَرَى أَنَّ هذا تَزَيّدٌ لَا يَحْتَاجَهُ المُتَكلِّمُ ، فاللُّغةُ هِيَ مَا نُطِقَ بِهِ فِعْلًا لَا مَا نَضْمُرُهُ في عقُولِنا ، وأنْ نعتمدَ على الموقِعِ الإعرابي بَدلًا من البحثِ عن عاملٍ (فعلٍ أوْ حرفٍ) ، أوْ مُتَوَهَّمٍ ، وكذلكَ ، يَدعُو إلى دراسةِ الوظيفةِ داخلَ الجملةِ ، فالعلامةُ الإعرابيَّةُ تأتي بسببِ رتبةِ الكلمةِ ، أوْ مَعْناهَا السِّياقي ، وليسَ لأنَّ هناكَ لفظًا مخفيًّا عَمِلَ فيها الرَّفعَ أو النَّصبَ .

كَمَا دَعَا – المرحوم – الدكتور المخزومي في كتابِهِ (في النَّحوِ العربي : نقدٌ وتوجيهٌ) إلى تيسيرِ النحوِ بِحَصْرِهِ في المَلفُوظِ ليتخلَّصَ مِنَ التعقيدِ الفلسفي ، فالإعرابُ عندَهُ علامةٌ على علاقةٍ بينَ الكلماتِ الظاهرةِ ، وليسَ أثرًا ناتجًا عَن قِوَى خفيَّةٍ (عواملَ مُتَوَهَّمَةٍ) ، فهوَ يُريدُ نَحْوًا يَصِفُ الواقِعَ المَسْمُوعَ ، لَا نَحوًا يَفْرضُ على المتكلِّمِ كلماتٍ لَمْ يَقُلْهَا لِكَيْ تَستَقِيمَ القواعِدُ [1].

وَيَرَى الأستاذ الدكتور كريم ناصح الخالدي أَنَّ نقدَ ابنِ مضاءٍ القرطبيّ لنظريَّةِ العاملِ لَمْ يُكتبْ لَهُ النَّجاحُ في زمانِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُقَدِّم بديلًا مُتكامِلًا ، بَلْ ركَّزَ على هَدمِ الجوانِبِ النَّظريَّة (العللِ الثَّواني والثَّوالثِ والقياسِ المترتبِ عليها) دُونَ المساسِ بِجوهَرِ النَّحوِ التَّطبيقي الَّذي

[1] النحو العربي نقد وتوجيه 13.

يحتاجَهُ ، وهو لم يُقَدِّم نظمًا بديلًا يحلُّ محلَّ الإرثِ النَّحويّ المستقرِ، مِمَّا جعلَ دعوتَهُ تَبدُو وكأَنَّها دعوةٌ لِإلغاءِ النَّحوِ لَا لِتَطْويرِهِ[1].

ويتَّفِقُ الدكتور كريم ناصح مَعَ الرُّؤيةِ التي تَرى أَنَّ دعوةَ ابنِ مضاءٍ القرطبيّ لِثورةٍ نحويَّةٍ في كتابِهِ (الرَّدِّ على النُّحاةِ) لَمْ تُحَقِّقْ التَّغييرَ المنشودَ في عَصْرِهِ لِعِدَّةِ أسبابٍ جوهريَّةٍ ذَكَرَهَا في كتابِهِ (أُصولِ النَّحوِ العربيّ) . وأبرَزُها :

1- التركيزُ على الهَدمِ لا البناءِ : يَرَى الدكتور كريم ناصح أَنَّ ابنَ مضاءٍ انشغلَ بتقويضِ الأُسسِ النَّظريَّةِ (مثل العِلَلِ الثَّوانِي والثَّوالِثِ والقياسِ المنطقيّ المُعقَّدِ) دونَ أنْ يُقَدِّمَ بَديلًا مَنْهَجيًّا مُتكامِلًا يَحلُّ محلَّ النِّظامِ الذي انتقدَهُ[2] .

2- إبقاءُ الجوهرِ التَّطبيقي : على الرَّغمِ مِنْ هجومِهِ على (العامِلِ) إلَّا أَنَّ ابنَ مضاءٍ لَمْ يَمسّ جوهَرَ النَّحوِ التَّطبيقِي فظلَّ يقرُّ بالرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ في مواضِعِهَا ، مِمَّا جَعَلَ دَعْوَتَهُ تبدو كخلافٍ نظريٍّ تعليميٍّ أكثرَ منها إعادة صياغة للعلمِ [3] .

3- النَّزعةُ الظاهريَّةُ : تأثَّرَ ابنُ مضاءٍ بمذهَبِهِ الظَّاهريّ الَّذي يَرفُضُ التَّأويلَ والتَّقديرَ ، وهوَ ما اصطدَمَ باستقرارِ المنهجِ النَّحوي الَّذي بُنِيَ على هذه الأدواتِ لقرونٍ ، فعَدَّ المعاصرونَ دعوَتَهُ محاولةً لتبسيطِ النَّحوِ لَا لِتَطويرِ أدواتِهِ التَّحليليةِ [4] .

وخلاصةُ مَا يَرى الدكتور كريم ناصح أَنَّ النحوَ ظلَّ صامِدًا ، لأَنَّ ابنَ مضاءٍ لَمْ يُقَدِّمْ (نَحْوًا جديدًا) ، بَلْ قَدَّمَ (نَقْدًا) لِنَظَرِيَّةٍ قائمةٍ دونَ استبدالِ هيكَلِهَا التّشغيليّ بنظامٍ بديلٍ يحلُّ محلَّهُ في التَّقعيدِ والتَّطبيقِ[5] .

---

[1] أُصول النحو العربي 180، وما بعدها .

[2] المصدر السابق 185، وما بعدها .

[3] المصدر السابق 215، وما بعدها .

[4] المصدر السابق 220-0235

[5] المصدر السابق 170 .

وكانَ مِنَ الرُّدودِ على ابنِ مضاءٍ ، رَدُّ الدكتور شوقي ضيف في مقدمَةِ تحقيقِهِ لكتابِ ابنِ مضاءٍ (الرَّدُ على النُّحاةِ) مَا مَضْمُونُهُ : أَنَّ ابنَ مضاءٍ أخطَأَ في فَهْمِ مُرادِ سيبويه مِنَ(العامِلِ) ، فسيبويه لَمْ يَقلْ إنَّ العامِلَ هُوَ الَّذي يُحدِثُ الحركَةَ بِذاتِهِ ، بَلْ هُوَ عَلَامةٌ على معنًى تَركيبِيٍّ (الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ) . وكذلكَ فأنَّ سيبويه في الجزءِ الأَوَّلِ من كتابِهِ يُوَضِّحُ أَنَّ مَا يدخلُ الكلمةَ مِنْ رفعٍ ونَصبٍ هُوَ (لِمَا يُحدِثُهُ العامِلُ) أي لِلْدَّلالةِ على الموقعِ الإعرابيّ ، وليسَ بمعنًى الخَلْقِ والإيجادِ الفلسفيّ الَّذي انتقدَهُ ابنُ مضاءٍ [1].

وفي الختامِ أقولُ مدافعًا عَنْ نظريَّةِ العاملِ الَّتي أَرْسَى قواعدَهَا الخليلُ وسيبويه وأضرابُهُم من علماءِ العربيَّةِ الأوائلِ بالاستنادِ إلى مجموعةِ مرتكزاتٍ علميَّةٍ ومنطقيَّةٍ تُبَيِّنُ أَنَّ العامِلَ لم يكنْ تَرَفًا ذِهنيًّا ، بَلْ كانَ ضرورةً بِنْيَويّةً للُّغةِ العربيَّةِ ، وهُوَ أداةٌ للتماسكِ والرَّبطِ المنطقيّ النَّحويّ ، فإلغاؤُهُ يعني تحويلَ الجملةِ إلى كلماتٍ متناثرةٍ بِلَا رابطٍ قانونيّ ، ونجدُ الخليلَ وسيبويه قد فَطنُوا إلى أَنَّ الإعرابَ (الرَّفعَ ، والنَّصبَ ، والجرّ) ليسَ علاماتٍ عشوائيَّةً ، بَلْ هُوَ انعكاسٌ لِوَظيفةِ الكلِمَةِ داخلَ النَّسقِ ، فالفعلُ يَطلِبُ فاعِلًا ليتمَّ المَعنَى ، وهذا الطَّلبُ هوَ جوهرُ نظريَّةِ العاملِ .

إنَّ انتقادَ ابنِ مضاءٍ لِلعِلَلِ الثَّوانِي والثَّوالِثِ (لِماذا رُفِعَ الفاعلُ ؟ ولِماذا كانت الضَّمَّةُ علامَةً للرفعِ ؟) قد ردَّ عليهِ النُّحاةُ بأَنَّ هذهِ العِلَلَ هيَ تفسيرٌ فلسفيٌّ لِلْقواعدِ ، وليست القواعِدُ ذاتُهَا .

ونظريَّةُ العاملِ وفَّرتْ لِلْمُتَعَلِّمِ ميزانًا منضبطًا ، فإذا عَرَفْنَا العاملَ (فِعْلٌ ، حرفُ جرٍّ ، إنَّ وأخواتُها) عَرَفْنَا الأَثَرَ ، ومِنْ دونَ العاملِ يُصبِحُ الإعرابُ معتمِدًا على (السَّليقةِ المَحضةِ) ، وهيَ مَلَكَةٌ ضاعتْ باختِلاطِ الأَلسُنِ .

وكانتْ عندَ ابنِ مضاءٍ ثغرةٌ في منهجِهِ ، وهِيَ أَنَّهُ دَعَا إلى إلغاءِ العاملِ ، ولَمْ يَضَعِ البديلَ عَنْهُ ، فكيفَ سنفسِّرُ للمتعلِّمِ لِمَاذا تَغيَّرَتْ حركةُ الكَلِمَةِ ، مِمَّا تركَ النَّحوَ بِلَا محورٍ تنظيميٍّ يربطُ بينَ عناصرِهِ.

---

[1] مقدمة تحقيق كتاب الرَّد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، د شوقي ضيف .

إنَّ ابنَ مضاءٍ هَدَمَ فِكْرَةَ العاملِ الَّذي يُدِيرُ تَمَاسُكَ العمليَّةِ النَّحويَّةِ العقليَّةِ ، فَبَقِيَتِ الكلماتُ عِندَهُ قِطَعًا مُتَناثِرَةً تَعْتَمِدُ على الذَّاكرَةِ لَا على النِّظامِ العَقْلِيّ [1].

[1] ينظر : بنية العقل العربي : دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية 66 ، وما بعدها .

الخاتمة :

تُعَدُّ نظريةُ العاملِ الرَّكيزةَ الأساسيَّةَ الَّتي قامَ عليها النَّحوُ العَرَبِيُّ التَّقليديُّ لتفسيرِ ظاهرةِ الإعرابِ حيثُ رَأى القدماءُ من عُلماءِ النَّحوِ أَنَّ الإعرابَ أَثَرٌ لِعاملٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ ، وهوَ ما أبدعَ فيهِ الخليلُ وسيبويه وكانَ قد سارَ عليهِ النُّحاةُ أمثال عبد اللهِ بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) ، الذي يُعَدُّ مِنْ أوائل مَنْ بدأَ منحَى العواملِ النحويَّةِ في الدَّرسِ النَّحويّ ، وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ) ، وكانَ قد احتذَى منهجَ العاملِ في النَّحوِ. وفي المقابلِ ، مَثَّلَ ابنُ مضاءٍ القرطبيّ في كتابِهِ (الرَّدّ على النُّحاةِ) دعوةً مبكّرةً لِرَفْضِ التَّقديراتِ والعِلَلِ الثَّوانِي داعيًا لِتَبْسيطِ النَّحوِ ، إلَّا أَنَّ هذهِ الدَّعوَةَ لَم تلْقَ نجاحًا ، ولم يلتفت كثيرٌ من العلماء لنقدِ ابن مضاء ، ويرى الباحثونَ إنَّ إلغاءَ العاملِ تمامًا يُضعِفُ التفسير الهيكلي للجملةِ العربيةِ ، حيثُ تُمَثِّلُ العواملُ قرائنَ لا يُمكنُ الاستغناء عنها، وأنَّ العِلَلَ النَّحويَّةَ وأَن استغرقَ فيها القدماءُ هي في أصلِها نتاجٌ عقليٌّ لتفسيرِ العربيَّةِ. وكانَ سيبويه ، الَّذي يُعدُّ إمامَ النُّحاةِ العربِ ومِنْ أوائِلِهِم ، كانَ قد طَوَّرَ نظريَّةَ العاملِ . وتَظهَرُ ملامِحُ ذلكَ في كتابِهِ (الكتابِ) .

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإحكام في أصول الأَحكام ، ابن حزم الأندلسي ، علي بن أحمد ت456هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- إحياء النحو : ابراهيم مصطفى ، القاهرة ١٩٥١.
- أَسرار العربية : ابو البركات الانباري (ت ٥٧٧)، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٥٧.
- أصول النحو العربي : د. كريم حسين ناصح الخالدي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمَّان – الأردن ، 2005.
- أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني ، الأطلسي للدار البيضاء ، المغرب.
- ألأصول في النحو : ابن السراج ، أبو بكر بن السَّراج ، محمد بن سهل (ت 316 هـ)، تحقيق المرحوم الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة الرسالة ، سوريا .
- إشكاليات القراءة وآليات التأويل : نصر حامد ابو زيد ، القاهرة .
- الأَشباه والنظائر ، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ. تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة بيروت ،١٩٨٥.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : أَبو البركات الأنباري ، دار الفكر، بيروت 1974.
- الإيضاح في علل النحو : ابو القاسم الزجاجي ت ٣٣٧هـ. تحقيق مازن المبارك، دار الثقافة ، بيروت ١٩٧٩.
- البحث النحوي عند الاصوليين : مصطفى جمال الدين ،بغداد ، ١٩٨٠.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ت911هـ. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر 1979.
- بنية العقل العربي : دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية ، د. محمد عابد الجابري ، دار النشر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2009.

- التقريب لحد المنطق ، ابن حزم الأندلسي ، تحقيق : د. إحسان عباس ، طبعة دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : د . نعمة رحيم العزاوي ، دراسات في اللغة –المورد) ،بغداد ،١٩٨٦.
- جوانب من نظرية النحو : نعوم تشومسكي ، الطبعة الأولى 1965، مطبعة معهد ماساتشوستس ، كامبريدج .
- الحيوان : الجاحظ ، ت ٢٥٥هـ.تحقيق عبدالسلام هارون ، بيروت ،١٩٦٩.
- الخصائص : ابن جني ، ت ٣٩٢هـ . تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة المصورة ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- الخليل ابن احمد الفراهيدي : د. مهدي المخزومي بغداد ١٩٦٠.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : الإمام إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون اليعمري المالكي (ت799هـ) ، تحقيق د. محمد الأحمدي ، دار التراث ، القاهرة ، 1972م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق د. عبد الكريم الدجيلي ، ط1، 1954م . شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة – بغداد.
- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، ت ٥٩٢هـ. تحقيق شوقي ضيف ، القاهرة.
- سر صناعة الاعراب : ابن جني ، تحقيق السقا وآخرين ، القاهرة ١٩٥٤.
- سنن الترمذي(الجامع الكبير) ، طبعة دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، تحقيق : د. بشار عواد معروف ، بيروت ، 1996 .
- سنن أبي داود ، طبعة المكتبة التجارية الكبرى ،القاهرة ، 1935، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ابن عقيل الهمداني ت ٧٦٩هـ. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الكتاب بيروت ١٩٧٤.
- شرح شذور الذهب : ابن هشام الانصاري ، ت ٧٦١هـ : تحقيق محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٧.

❖ شرح الكافية : رضي الدين الاستربادي ، ت ٦٨٨هـ . دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٩ .
❖ شرح المفصل : ابن يعيش ، ت ٦٤٣هـ . الطباعة المنيرية بمصر.
❖ ظاهرة الاعراب في العربية : عبد الكريم الرعيض ، طرابلس ١٩٨٨.
❖ الفصل في الملل والاهواء والنحل : ابن حزم الأندلسي ، ت ٤٥٦ هـ. مؤسسة الخانجي ، مصر.
❖ فقه اللغة في الكتب العربية : د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ١٩٩٩ .
في النحو العربي ، قواعد وتطبيق : د مهدي المخزومي ، مصر.
❖ في النحو العربي ، نقد وبناء: د. ابراهيم السامرائي .
❖ في النحو العربي ، نقد و توجيه: د. مهدي المخزومي بيروت ١٩٨٦.
❖ الكتاب : سيبويه ، ابو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠ هـ. طبعة بولاق، ١٣١٦ – ١٣١٨ هـ.
❖ لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن مكرم ت٧١١هـ. دار صادر بيروت، 1955 .
❖ ما وراء اللغة : د. عبد السلام المسدي ، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، تونس ، ١٩٩٤.
❖ المدارس النحوية : د. خديجة الحديثي ، بغداد ١٩٨٦.
❖ مدرسة الكوفة ومنهجها في النحو العربي : د. مهدي المخزومي.
❖ معاني القران: الفراء ، ت ٢٠٧هـ ، تحقيق نجاتي والنجار وشلبي ، القاهرة ٩٥٥ – ١٩٧٢.
❖ مقالات في اللغة : د. تمام حسان، القاهرة.
❖ المقتضب : المبرد ، محمد بن يزيد ، ت ٢٨٥ هـ . تحقيق عبد الخالق عضيمة ، القاهرة.
❖ مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي :جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر ، عمان، ١٩٨٤.
❖ من اسرار اللغة :ابراهيم انيس، القاهرة ١٩٧٢.

- النحو العربي والدرس الحديث . د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦، بيروت.
- النحو العربي ، مذاهبه وتيسيره : د. مجهد جيجان الدليمي وآخران ، جامعة بغداد،١٩٩٢.
- النحو الوافي : عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط 4، ١٩٦٦.

محتويات المبحث الرابع

(نَظَرِيَّةُ العَامِلُ فِي نَظَرِ النُّحَاةِ ، وَرَأْيُ ابنِ مَضَاءٍ القُرْطُبِيّ فِي ضَوْءِ الدَّرْسِ النَّحْوِيّ الحَدِيثِ)

ت	الموضوع	رقم الصفحة
.1	المقدمة	**105**
.2	من أوائل العلماء الذين تبنوا نظرية العامل	**106-105**
.3	مراحل نظرية العامل	**106**
.4	أبرز جوانب نظرية العامل	**107**
.5	1- أركان العمل	**107**
.6	2- أنواع العوامل :	**107**
.7	أ- عوامل لفظية	**107**
.8	ب- عوامل معنوية	**107**
.9	ت- أهمية العوامل	**107**
.10	ث- نشأة نظرية العامل	**107**
.11	العامل النحوي في الاصطلاح	**108-107**
.12	العوامل اللفظية :	**108**
.13	أ- الأفعال	**108**
.14	ب- الحروف	**108**
.15	ت - الأسماء العاملة (المشتقات)	**108**
.16	2- العوامل المعنوية	**108**
.17	أ- عامل الابتداء	**108**
.18	ب-عوامل الرفع في الفعل المضارع	**108**
.19	تقسيمات أخرى للعوامل	**108**
.20	أ- عوامل سماعية	**108**
.21	ب -عوامل قياسية	**109**
.22	تقسيم العوامل اللفظية	**109**
.23	من آثار نظرية العامل :	**109**
.24	1 - تعدد الآراء في العامل	**110-109**
.25	2- إضاعة معاني النحو	**110**
.26	3- تفريق المتشابه	**110**

.27	4- اختصاص الأدوات	**110**
.28	العامل وتقسيمه إلى لفظي ومعنوي :	**110**
.29	1- العامل اللفظي	**111-110**
.30	2- العامل المعنوي	**114-112**
.31	نظرية العامل والمذهب الظاهري	**117-114**
.32	نظرية العامل عند النحاة وعند ابن مضاء في ضوء الدرس النحوي الحديث	**128-117**
.33	الخاتمة	**129**
.34	قائمة المصادر والمراجع	**134-131**
.35	المحتويات	**136-135**